

عق

أسبوعية سياسية شاملة

جديد

الاشتراك

5 أكتوبر 2026 م

24 ربيع الثاني 1448 هـ

100

2 س = 100

7

في السودان الذي يعيش محنة الحرب، لا تعاني الصحافة من نقصان في تدفق الأخبار، إنما تعاني من فائض الروايات.

كل طرف لديه روايته، وكل جهة تريد لروايتها أن تكون الحقيقة الوحيدة. وكل معلومة يمكن أن تتحول إلى ذخيرة في ميدان المعركة العسكرية. وفي هذا المناخ يصبح الصحفي أمام مسؤولية لا تسمح له أن يكون مجرد ناقل لما تقوله الأطراف. وبإيعاز من هذه المسؤولية وصلنا إلى مائة عدد وما زالت المسؤولية هي المرشد.

مائة عدد... وما زال السؤال مفتوحاً

الطبيعي. نحن لا نحفل بأننا وصلنا إلى العدد المائة باعتباره انتصاراً على الآخرين، ولا باعتباره دليلاً على أننا قدمنا الصحافة التي نحلّم بها كاملة. نحن نعرف حجم ما لم نستطع فعله، وما فاتنا، وما أخطأنا فيه، وما نحتاج إلى تطويره.

لكننا نعرف أيضاً أننا حافظنا على شيء نراه أساسياً: أن تظل هناك مؤسسة سودانية تحاول أن تقول ما تراه صحيحاً، وتترك للقارئ حق الاختلاف معها، من دون أن تبجع استقلالها. العدد المائة، لذلك، ليس نهاية مرحلة. هو لحظة للتوقف والنظر إلى الطريق.

ماذا تعلمنا؟

تعلمنا أن الصحافة لا تستطيع أن تمنع الحرب، لكنها تستطيع أن تمنع احتكار روايتها.

وعلّمنا أن الصحفي ليس مطلوباً منه أن يكون بطلاً، وإنما أن يكون مهنيّاً؛ أن يعرف حدود معلوماته، وأن يتحقق قبل أن ينشر، وأن يعترف عندما لا يعرف، وأن يرفض تحويل الضحايا إلى أدوات في معركة سياسية.

وعلّمنا أن الاستقلال ليس شعاراً يكتب في الصفحة الأولى. الاستقلال علاقة يومية مع المال، والمصدر، والسلطة، والمعلن، والقارئ، وحتى مع الذات. وعلّمنا أيضاً أن المؤسسة الصغيرة تحتاج إلى شجاعة كبيرة حتى لا تتحول هشاشتها المالية إلى هشاشة تحريرية.

لكن أهم ما تعلمناه أن السودان لا يحتاج إلى صحافة تنجو من الحرب فقط. يحتاج إلى صحافة تساعد على فهم ما فعلته الحرب به.

فحين تنتهي الحرب، ستبدأ معركة أخرى: معركة الذاكرة. سيقول كل طرف إنه كان على حق. ستظهر روايات جديدة، وستُدفن روايات أخرى، وستُسمّى أسماء، وستتغير خرائط المسؤولية، وسيحاول الجميع كتابة تاريخ السنوات التي نعيشها الآن بالطريقة التي تخدمه.

وهنا ستكون الصحافة أمام امتحانها الأكبر.

ما نكتبه اليوم هو أشرif الغد. كل شهادة نوثقها، وكل وثيقة نحفظها، وكل انتهاك نضعه في سياقه، وكل معلومة كاذبة نكشفها، وكل صوت نمنحه مساحة، سيكون جزءاً من الذاكرة التي سيعود إليها السودانيون عندما يريدون أن يعرفوا ماذا حدث لبلدهم. لهذا فإن العدد المائة لا يجعلنا ننظر إلى الخلف فقط.

يجعلنا ننظر إلى ما ينتظرنا.

نريد أن نكون «أفق جديد» أكثر قدرة على التحقيق، وأكثر عمقاً في التحليل، وأكثر اتساعاً للأصوات السودانية، وأكثر صرامة في التحقق، وأكثر وضوحاً في علاقتها بالتمويل، وأكثر قرباً من الإنسان الذي دفع ثمن هذه الحرب ولم يخترها.

نريد صحافة لا تخاف من السلطة، ولا تتماهى مع المعارضة لمجرد أنها معارضة، ولا تمنح أي طرف حصانة من المساءلة.

نريد صحافة تعرف أن الانحياز للإنسان لا يعني الانحياز إلى طرف من أطراف الحرب.

وفي العدد المائة، لا نريد أن نقول إن «أفق جديد» وصلت.

نريد أن نقول إنها ما زالت في الطريق.

فالبطل لم يصل بعد.

والحرب لم تنته.

والأسئلة التي دفعنا إلى إصدار العدد الأول ما زالت مفتوحة.

من يملك السودان؟

من يملك قرار الحرب والسلام؟

من يحاسب من ارتكب الجرائم؟

من يعيد للنازحين بيوتهم؟

من يعيد بناء المدن؟

من يعيد الثقة إلى الناس؟

ومن يكتب تاريخ هذه السنوات من دون أن يكتبه المنتصر وحده؟

هذه الأسئلة هي التي تجعل الصحافة ضرورية.

ولهذا، فإن مائة عدد ليست نقطة نضعها في نهاية الجملة.

إنها فاصلة.

ناخذ عندها نفساً، نراجع ما كتبناه، نتعلم من أخطائنا، ثم نفتح الصفحة التالية.

إلى العدد مائة، وإلى كل من قرأ لنا، واختلف معنا، وصحح لنا، وفتح لنا باباً إلى حقيقة، أو حمل إلينا شهادة من مكان لم نصل إليه: شكرًا لأنكم جعلتم لهذه الرحلة معنى.

مائة عدد مضت... وما زال السودان يستحق أن تُروى حكايته كما هي.. ولا زالت بعض فصول اصدار مجلة أفق جديد لم تروى كاملة

لم تكن نخطط لأن نصل إلى العدد مائة بهذه الطريقة.

عندما صدرت «أفق جديد» للمرة الأولى، لم تكن الحرب قد منحت السودانيون فرصة الالتقاط أنفاسهم. كانت المدن تتسع للنزوح، والبيوت تتحول إلى أماكن مؤقتة، والمؤسسات تتساقط واحدة بعد أخرى، والصحافة نفسها تدخل امتحاناً لم تعرفه من قبل. لم تكن نملك يقيناً بأن الطريق سيكون طويلاً، ولا أن المجلة ستصل إلى العدد المائة، ولا أن كل عدد سيصدر في ظروف أشد قسوة من الذي سبقه.

لكننا وصلنا.

ليس لأن الطريق كان سهلاً، وإنما لأننا كنا نعتقد أن الصحافة في زمن الحرب ليست ترفاً يمكن تأجيله إلى ما بعد السلام.

وصلنا إلى المائة ونحن نعرف أن الرقم وحده لا يستحق الاحتفال إذا لم يكن وراءه معنى. مائة عدد تعني مائة مرة حاولنا فيها أن نبحث عن الحقيقة وسط فيضان الروايات، ومائة مرة اضطررنا إلى أن نسأل: ماذا حدث فعلاً؟ من قال؟ من المستفيد من هذه الرواية؟ وما الذي لم يُقل؟

تعني مائة عدد أن «أفق جديد» لم تكن مجرد مشروع نشر، وإنما محاولة للإبقاء على مساحة مفتوحة للكلمة في وقت كانت المساحات تضيق من حول السودانيون.

لقد تعلمنا خلال هذه الرحلة أن الحرب لا تقتل الناس وحدهم. الحرب تقتل المؤسسات، وتقطع سلاسل المعرفة، وتمحو الذاكرة، وتدفع الصحفيين إلى المنافي، وتضع الحقيقة نفسها في مهب الدعاية.

ولذلك كانت مهمتنا أصعب من نقل الأخبار.

الخبر العاجل يمكن أن يصل إلى الهاتف خلال ثوان، لكن الحقيقة تحتاج إلى وقت، وإلى تحقق، وإلى سياق، وإلى شجاعة تسمح للصحفي بأن يقول إن ما يقال ليس بالضرورة ما حدث.

في السودان اليوم، لا تعاني الصحافة من نقص الأخبار. تعاني من فائض الروايات.

كل طرف لديه روايته، وكل جهة تريد أن تجعل روايتها هي الحقيقة الوحيدة، وكل معلومة يمكن أن تتحول إلى ذخيرة في معركة سياسية أو عسكرية. وفي هذا المناخ يصبح الصحفي أمام مسؤولية لا تسمح له بأن يكون مجرد ناقل لما تقولهُ الأطراف.

نحن نعرف أن «أفق جديد» ليست خارج هذا الواقع. نحن نعمل داخله، ونتحمل أخطاءه وصعوباته، ونراجع أنفسنا كما نراجع ما يصلنا من معلومات. لكننا نعرف أيضاً أن الاعتراف بصعوبة العمل لا يعني التنازل عن معايير.

منذ العدد الأول حاولنا أن نتمسك بفكرة بسيطة: أن السودان أكبر من روايات المتحاربين.

السودان هو الإنسان الذي نرح من بيته، والام التي تبحث عن الغذاء والدواء، والطفل الذي توقفت مدرسته، والطبيب الذي يعمل بلا أدوات، والصحفي الذي غادر منزله ولا يزال يحاول أن يكتب، والمزارع الذي ينظر إلى أرضه ولا يعرف إن كان سيتمكن من العودة إليها، والمدينة التي فقدت أهلها، والقرية التي أصبحت خراباً عابراً في شريط الأخبار.

هؤلاء هم السودان الذي نحاول أن نراه.

ولهذا لم نرد لـ «أفق جديد» أن تكون منصة لإعادة إنتاج البيانات السياسية، ولا مساحة لتكرار خطاب أي طرف، ولا صحيفة تبحث عن موقع لها في الاصطفاف. أردناها مساحة للسؤال، والتحليل، والتدقيق، وملاحقة ما تخفيه العناوين الكبيرة من تفاصيل تمس حياة الناس.

لكن الوصول إلى العدد المائة كشف لنا شيئاً آخر.

كشف أن أزمة الصحافة السودانية أعمق من الحرب نفسها.

الحرب عزت هشاشة المؤسسات، وأظهرت ضعف نماذج التمويل، وأخرجت الصحفيين من مكاتبهم ومدنهم، وقطعت الطريق بين الصحفي ومصادره، ووضعت المؤسسات المستقلة أمام سؤال البقاء: كيف تستطيع أن تعمل في بلد يحتاج إلى الصحافة أكثر من أي وقت مضى، بينما تتراجع كل الموارد التي تجعل الصحافة ممكنة؟

لقد دفعت المؤسسات والصحفيون ثمنًا باهظاً.

مقار أغلقت، وأرشيفات ضاعت، ومعدات دمرت، وصحفيون نزحوا، وآخرون غادروا البلاد، وبعضهم دفع حياته ثمنًا لمهنته. وفي الوقت نفسه أصبح الوصول إلى المعلومات أصعب، والتحقق أكثر كلفة، والتضليل أكثر انتشاراً.

ومع ذلك بقيت الصحافة.

ربما تغير شكلها، وربما انتقلت من المكاتب إلى الهواتف، ومن غرف الأخبار إلى غرف صغيرة متناثرة بين الخرطوم والقاهرة ونairobi وغيرها، لكنها بقيت لأن المجتمع الذي يعيش الحرب لا يستطيع أن يعيش بلا معرفة.

ومن هنا نفهم تجربتنا.

«أفق جديد» لم تبدأ في زمن طبيعي، ولذلك لا تقيس نفسها بمعايير الزمن

حرب السودان والصدمة المعرفية:
نحو إعادة بناء الأسئلة السودانية
بعد الحرب

وجدى كامل 17

ابتذال شعار (جيش واحد شعب واحد)

حيدر المكاشفي 22

الحقيقة أولاً وأخيراً:

نحو صحافة حرة وإعلام أكثر نزاهة
وحساسية

فيصل الباقر 33

الإصلاح يبدأ من هنا

عادل يعقوب أحمد نور 39

منهجنا لمواجهة الأزمة السودانية
الديمقراطية والثقافة التعددية

فاطمة القدال 46

التعليم الخاص في السودان...
تجارة أم ضرورة؟

أحمد حسن محمد فضل 52

كل يروي قصص الحرب.. من يروي
قصة المواطن؟!

حسام حامد 54

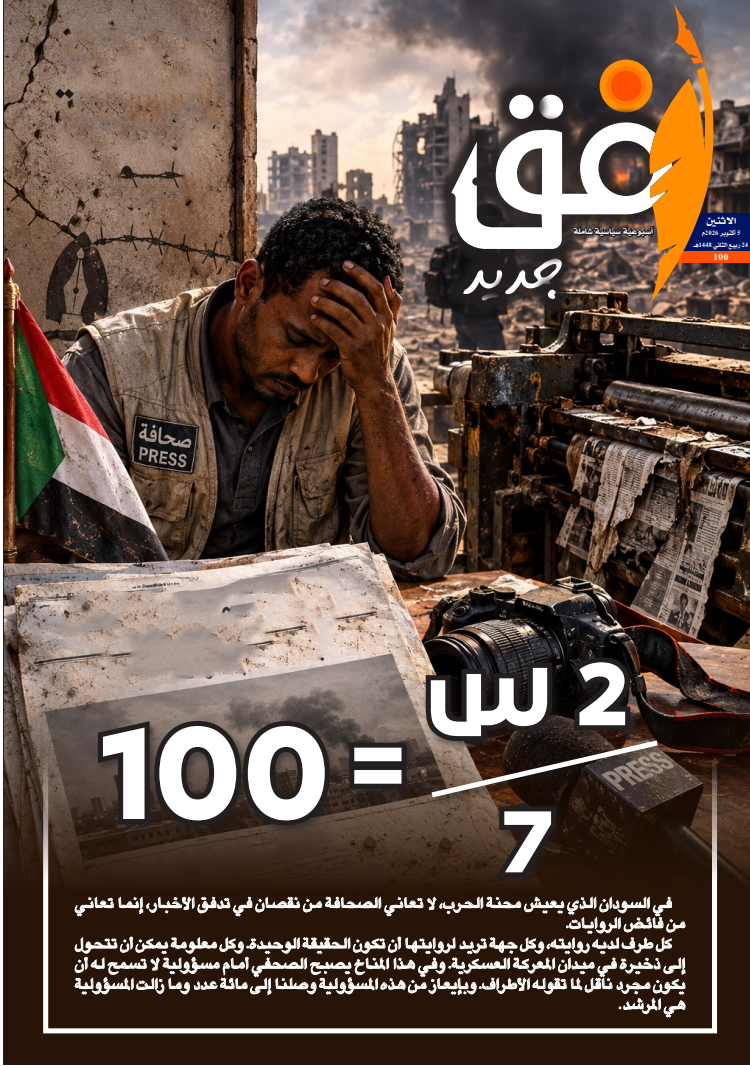
حين عبرنا الجسر

رضوان بلال 60

حكاية من بيتي (44)

إنه التغيير

محمد أحمد الفيلاي 90



دارفور.. طفح
جلدي غامض
يصيب الأطفال
شمال مدينة كتم

25

14



أطفال السودان..
الحرب تتحول
إلى جوع ينهش
أجساد الصغار

04

صحافة تحت النار
«أفق جديد» في
اختبار الحرب وانهايار
صناعة الإعلام

لماذا يجب أن
يجتمع آبي
أحمد والجنرال
البرهان؟

66

42

أزمة الوقود تتجدد
في السودان..
طوابير طويلة
وتكاليف متصاعدة

28



من مركز الكلى
إلى حقول كريانندونغو
رحلة رجل حمل أسرته
من الحرب إلى المجهول

أزمة رونالدو وجيسوس تشتعل
هل يتدخل ترامب
لفرض «السلام» داخل
منتخب البرتغال

96

93



سقوط منتخب
السودان.. وحل
موزمبيق أم
طين الإدارة؟

70

ندوة مركز جذور البناء
أمين حسن عمر:
إيران
تتعرض لعدوان

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA, CENTRAL, KAMPALA, CENTRAL DIVISION, BUKESA, NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO



رئيس التحرير
عثمان فضل الله



صحافة تحت النار

«أفق جديد» في اختبار الحرب وانهيار صناعة الإعلام

ملخص

أدخلت حرب 15 أبريل 2023 الصحافة السودانية من أزمة مهنية مزمنة إلى اختبار وجودي، بعدما دمرت نحو 90% من البنية الإعلامية، وأجبرت مئات الصحفيين على النزوح، بينما تعرض آخرون للقتل والاعتقال والملاحقة. ولم تعد الأزمة مرتبطة بإغلاق المؤسسات فقط، بل بفقدان الصحفيين مصادرهم وبيئتهم المهنية وقدرتهم على الوصول إلى المعلومات.

أصبح الصحفي السوداني خلال الحرب جزءاً من الحدث نفسه؛ نازحاً وملاحقاً ويعمل من داخل مناطق الخطر أو خارج البلاد. وتواجه «أفق جديد»، مثل غيرها، معضلة التحقق من المعلومات وسط تضيق الأطراف المتحاربة وانتشار الدعاية والشائعات، ما يجعل استقلال التحرير والدقة المهنية شرطاً أساسياً للحفاظ على ثقة الجمهور.

ظهرت «أفق جديد» في نوفمبر 2024 كمنصة إلكترونية مستقلة ولدت من قلب الحرب، معتمدة على التحليل والتوثيق ومواجهة التضليل. عملت بلا مقر ثابت أو سوق إعلان مستقر، وفي ظروف تتسم بانقطاع الإنترنت والكهرباء وخطورة الوصول إلى المصادر، لكنها واصلت إصدار موادها وبناء تجربة تحريرية جديدة.

تجاوز أهمية التجربة بقاء مؤسسة إعلامية صغيرة؛ فهي تعكس محاولة للحفاظ على الصحافة السودانية وذاكرتها في زمن الانهيار. وبعد الحرب، ستحتاج المهنة إلى إعادة بناء المؤسسات والبنية التقنية وحماية الصحفيين ونماذج تمويل مستقلة ومستدامة، حتى لا تنجح الحرب في تدمير المدن والمؤسسات فقط، بل في محو ذاكرة السودانيين أيضاً.

في هذه البيئة ظهرت تجربة «أفق جديد» بوصفها واحدة من محاولات الإجابة عن سؤال بالغ الصعوبة: هل يمكن لمؤسسة صحفية أن تبدأ في زمن الحرب، لا أن تستمر فقط؟

صدرت «أفق جديد» في نوفمبر 2024، أي بعد أكثر من عام ونصف من اندلاع الحرب. لم تكن ولادتها في زمن طبيعي يسمح ببناء غرفة أخبار مستقرة، أو إنشاء مكتب، أو تأمين شبكة مراسلين، أو وضع ميزانية سنوية واضحة. جاءت في لحظة كانت فيها الصحافة السودانية نفسها تبحث عن مكان آمن تقف فيه.

اختارت المجلة أن تكون منصة سودانية إلكترونية مستقلة، وأن تجعل من التحليل والقراءة المتعمقة ومواجهة التضليل إحدى وظائفها الأساسية. ومع الوقت تحولت من مجرد إصدار إلكتروني إلى محاولة لبناء مؤسسة صحفية تعمل في ظروف لا تشبه الظروف التي نشأت فيها الصحافة التقليدية.

هذه النقطة مهمة في تقييم التجربة؛ لأن «أفق جديد» لا يمكن قياسها بالمعايير المعتادة لنجاح المؤسسات الإعلامية. لا توجد هنا مطابع، ولا شبكة توزيع تقليدية، ولا سوق إعلان طبيعي، ولا بيئة سياسية مستقرة، ولا جمهور يعيش بعيداً عن الحرب. الصحيفة تعمل في واقع يكون فيه إنتاج المادة الصحفية نفسه معرضاً للانقطاع بسبب الإنترنت والكهرباء والاتصالات، ويصبح الوصول إلى المصدر أو التحقق من المعلومة عملية محفوفة بالمخاطر.

ومع ذلك، استمرت المجلة في إصدار أعدادها، وتوسعت تدريجياً في المواد والتحليلات والملفات، وراكت تجربة تحريرية جعلت من الاستمرارية جزءاً من تعريفها لنفسها. لم يكن ذلك سهلاً.

فالمؤسسة الصحفية أثناء الحرب لا تدفع فقط ثمن الورق والحبر أو أجور العاملين. إنها تدفع ثمن الحرب في حياة العاملين فيها. الصحفي الذي يعمل من مدينة نزوح لا يعيش الأزمة التي يكتب عنها من خلف مكتب؛ هو جزء منها. والمحرر الذي يتابع خبراً عن مدينة محاصرة قد يكون هو نفسه قد ترك منزله تحت القصف.

لم تبدأ أزمة الصحافة السودانية في الخامس عشر من أبريل 2023، لكنها في ذلك اليوم انتقلت من أزمة مهنية ومؤسسية مزمنة إلى اختبار وجودي. الحرب لم تضرب غرف الأخبار وحدها، وإنما ضربت البنية التي تقوم عليها الصحافة نفسها: المقرات، المطابع، الاستوديوهات، الأرشيفات، شبكات التوزيع، مصادر التمويل، الأمن الشخصي للصحفيين، وقدرتهم على الوصول إلى المعلومات، ثم دفعت آلاف العاملين في المهنة إلى النزوح والتشتت خارج البلاد. وبعد أكثر من ثلاث سنوات على اندلاع الحرب، لم يعد السؤال عن مستقبل الصحافة السودانية متعلقاً فقط بما إذا كانت المؤسسات قادرة على إصدار صحيفة أو موقع إلكتروني، وإنما بما إذا كان يمكن أن تبقى هناك صحافة مستقلة أصلاً، في بلد أصبح فيه الصحفي هدفاً محتملاً لمجرد أنه ينقل ما يرى ويسمع.

تقديرات اليونسكو في يونيو 2025 أشارت إلى أن نحو 90 في المائة من البنية التحتية الإعلامية في السودان تعرضت للدمار، وأن قرابة ألف صحفي نزحوا، الأمر الذي ترك مناطق واسعة من البلاد في فراغ معلوماتي. وبعد دخول الحرب عامها الثالث، وثقت لجنة حماية الصحفيين مقتل ما لا يقل عن 16 صحفياً وعاملاً إعلامياً، إلى جانب حالات اختفاء واعتقال وملاحقة، فيما أغلقت غالبية المؤسسات الإعلامية أو توقفت عن العمل.

لكن الأرقام، مهما كانت قسوتها، لا تشرح وحدها حجم الانهيار. خلف كل مؤسسة أغلقت أبوابها توجد غرفة أخبار فقدت موظفيها، وخلف كل صحفي غادر السودان أسرة انتقلت معه إلى المجهول، وخلف كل موقع توقف عن التحديث مساحة جديدة في الجدار الذي يحاصر السودانيون داخل حرب لا يعرفون تفاصيلها إلا من خلال ما تسمح به الأطراف المتحاربة أو ما يصلهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

مؤسسة بلا جدران

«الحرب لم تنتج فقط ضحايا في الميدان؛ أنتجت أيضاً حرباً على الحقيقة.»

«لم يعد السؤال عن مستقبل الصحافة السودانية متعلقاً فقط بإصدار صحيفة أو موقع، وإنما بما إذا كانت ستبقى هناك صحافة مستقلة أصلاً.»



«اختفاء المسافة بين الصحفي والحدث» كان من أكثر التحولات قسوة في الصحافة السودانية خلال الحرب.

«المؤسسات فقدت مقارها، والصحفيون فقدوا مدنها، والجمهور فقد مصادر المعلومات المحلية.»

بين الرصاصة والمعلومة

في الحرب، لا يتعرض الصحفي للخطر بسبب وجوده في المكان الخطأ فقط. أحياناً يكون الخطر في المعلومة التي ينشرها.

وثقت لجنة حماية الصحفيين ومراسلون بلا حدود عمليات قتل واعتقال واختفاء واستهداف للصحفيين على أيدي أطراف الحرب، كما وثقتا تضيقاً على الصحافة في المناطق الخاضعة لسيطرة أطراف مختلفة. وفي أبريل 2026 قالت لجنة حماية الصحفيين إن الصحفيين السودانيين ظلوا من أهم مصادر المعلومات عن الانتهاكات التي ترتكبها الأطراف، في الوقت الذي يتعرضون فيه هم أنفسهم للاستهداف.

وهذا يضع المؤسسة الصحفية أمام معادلة شديدة القسوة: كيف تغطي حرباً يكون فيها كل خبر حساساً، وكل مصدر معرضاً للخطر، وكل منطقة خاضعة لرقابة طرف مسلح، وكل خطأ في التحقق قابلاً لأن يتحول إلى اتهام بالانحياز أو التعاون مع الطرف الآخر؟

في تجربة «أفق جديد»، أصبحت هذه المسألة جزءاً من العمل اليومي. فالتحقق ليس ترفاً تحريرياً، وإنما شرط للبقاء المهني. والمشكلة أن الصحافة تعمل في بيئة تقل فيها المعلومات الموثوقة، بينما تتضاعف سرعة انتشار الشائعات. الحرب لم تنتج فقط ضحايا في الميدان؛ أنتجت أيضاً حرباً على الحقيقة.

كل طرف يريد أن يفرض روايته، وأن يحدد ما يجوز نشره، وأن يمنح نفسه موقع الضحية ويضع خصمه في موقع الجاني. وفي الوسط يقف الصحفي الذي يحاول أن يثبت الواقعة قبل نشرها، وأن يميز بين الصورة الحقيقية والصورة المنتقاة، وبين الشهادة والدعاية، وبين المعلومة والتعبئة. ومن هنا يصبح الدفاع عن استقلال الصحافة جزءاً من الدفاع عن حق السودانيين في معرفة ما يحدث لهم.

مؤسسة صغيرة أمام أزمة كبيرة

التقييم المهني لتجربة «أفق جديد» يجب ألا

والمراسل الذي يحاول التحقق من معلومة في منطقة حرب يعرف أن المكالمات التي يجريها قد تكشف مكانه أو تعرض مصدره للخطر.

الصحفي النازح

هذه واحدة من أكثر التحولات قسوة في الصحافة السودانية خلال الحرب: اختفاء المسافة بين الصحفي والحدث.

قبل الحرب، كان الصحفي يذهب إلى موقع الحدث ثم يعود إلى بيته أو مكتبه. أما خلال الحرب، فقد يصبح منزله نفسه موقعاً للحدث، ثم يفقد المنزل، وينزح، ويواصل العمل من مدينة أخرى أو من دولة أخرى.

ولهذا فإن الحديث عن «نزوح الصحفيين» لا ينبغي أن يُفهم باعتباره مجرد انتقال جغرافي للقوة العاملة في الإعلام. النزوح يعني فقدان البيئة المهنية والاجتماعية التي تجعل الصحفي قادراً على العمل. فقدان المصادر المحلية، وفقدان الوثائق والأرشيف، وانقطاع العلاقات المهنية، وتراجع الدخل، وصعوبة الإقامة القانونية في دول اللجوء، ثم الحاجة إلى إعالة الأسرة في الوقت نفسه الذي يحاول فيه الصحفي المحافظة على مهنته.

وثقت «مراسلون بلا حدود» أن الصحفيين السودانيين اضطروا خلال الحرب إلى الفرار إلى دول من بينها مصر وكينيا وأوغندا، وأن جزءاً من المساعدات التي قدمت لهم كان موجهاً إلى الاحتياجات الأساسية بعد النزوح أو إلى مساعدتهم على الخروج من مناطق الخطر.

هنا تصبح تجربة «أفق جديد» أكثر تعقيداً. فالمؤسسة لا تعمل من مركز واحد ثابت، وإنما من فضاء صحفي موزع بين السودان والمنفى والنزوح. ولذلك فإن بقاءها مرتبط بقدرة مجموعة صغيرة من الصحفيين على الاستمرار رغم هشاشة الموارد.

وهذه ليست مشكلة «أفق جديد» وحدها، وإنما صورة مصغرة لأزمة أوسع أصابت الصحافة السودانية: المؤسسات فقدت مقارها، والصحفيون فقدوا مدنها، والجمهور فقد مصادر المعلومات المحلية.

«انتقلت الصحافة من الصحيفة إلى المنصة، ومن المقر إلى الشبكة، ومن التوزيع الورقي إلى الهاتف.»

«الاستمرار في هذه الحالة ليس قراراً تحريراً فقط، إنه قرار يتعلق بفهم وظيفة الصحافة نفسها.»

الانهيار. ولذلك أصبح وجودها محاولة لملء جزء من الفراغ الذي تركته المؤسسات التي توقفت أو نزلت أو فقدت قدرتها على العمل. وتكمن أهمية التجربة في أنها تكشف أن الصحافة السودانية لم تمت مع انهيار مؤسساتها القديمة. لقد تغير شكلها. انتقلت من الصحيفة إلى المنصة، ومن المقر إلى الشبكة، ومن غرفة الأخبار الكبيرة إلى مجموعات صغيرة من الصحفيين والمحررين، ومن التوزيع الورقي إلى الهاتف، ومن المراسل الدائم إلى شبكة المصادر المتحركة. لكن هذا التحول له ثمنه أيضاً. فالمؤسسة الصغيرة تستطيع الحركة بسرعة أكبر، لكنها أكثر هشاشة. تستطيع أن تتخذ قرارها التحريري بعيداً عن البيروقراطية، لكنها أكثر اعتماداً على عدد محدود من الأشخاص. تستطيع أن تعمل بلا مقر، لكنها لا تستطيع أن تعمل بلا موارد وبلا حماية وبلا بنية رقمية.

صحافة بلا جمهور آمن

المفارقة أن الجمهور الذي تحتاج إليه الصحافة السودانية أكثر من أي وقت مضى هو الجمهور نفسه الذي يعيش ظروفاً تجعل الوصول إلى الصحافة صعباً. هناك ملايين السودانيين داخل مناطق الحرب والنزوح، وملايين آخرون خارج البلاد. بعضهم يعيش مع انقطاع الكهرباء والإنترنت، وبعضهم يعتمد على الهاتف ومجموعات التواصل الاجتماعي، وبعضهم لا يستطيع الوصول إلى المواقع الإخبارية بصورة منتظمة. وهكذا أصبح الصحفي السوداني يؤدي وظيفة تتجاوز نقل الخبر. إنه يحاول إعادة بناء مساحة عامة مكسورة. وهذه المساحة لا يمكن بناؤها بالأخبار العاجلة وحدها. تحتاج إلى التحقيق، والتحليل، والتوثيق، وإعادة بناء السياق، وملاحقة المعلومات الكاذبة، وإعطاء الضحايا مساحة للكلام، ومراقبة السلطة أياً كان موقعها، وعدم السماح للحرب بأن تفرض على المجتمع رواية

ينفصل عن واقع الموارد. المجلة لم تنشأ بميزانية مؤسسة إعلامية كبيرة، ولم تستند إلى سوق إعلاني سوداني قادر على تمويل الصحافة المستقلة أثناء الحرب. وفي مراحل مختلفة اعتمد استمرارها على جهود تطوعية وعلى دعم محدود وغير مستقر. وهذه إحدى المشكلات البنيوية في الإعلام السوداني: هناك حاجة هائلة إلى الصحافة، لكن القدرة على دفع ثمنها تراجعت بصورة حادة. المؤسسات التي كانت تعتمد على الإعلان فقدت سوقها، والصحف المطبوعة فقدت جمهورها وتوزيعها، والقنوات تواجه تكاليف التشغيل، والمنصات المستقلة تجد نفسها بين جمهور يحتاج إلى المعلومات وممولين محتملين يريدون في الوقت نفسه معرفة حدود استقلال المؤسسة. لهذا فإن سؤال التمويل ليس سؤالاً إدارياً بالنسبة إلى «أفق جديد». إنه سؤال يتعلق باستقلال القرار التحريري نفسه.

المؤسسة التي لا تملك مورداً مستقراً تصبح معرضة للانقطاع، لكن المؤسسة التي تقبل تمويلاً بشروط سياسية قد تدفع ثمناً آخر: أن تتحول تدريجياً إلى أداة في صراع لا علاقة له بالصحافة.

وهنا تبرز قيمة مفهوم المساءلة. فالمؤسسة الصحفية التي تعمل في زمن الحرب تحتاج إلى موارد تسمح لها بالاستمرار، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى أن تكون قادرة على تفسير مصادر تمويلها، وحدود علاقتها بالمانحين، وآليات اتخاذ القرار التحريري، حتى لا يتحول الدعم إلى نفوذ غير معلن.

لماذا بقيت «أفق جديد»؟

قد تبدو الإجابة بسيطة: لأن فريقها قرر الاستمرار.

لكن الاستمرار في هذه الحالة ليس قراراً تحريراً فقط. إنه قرار يتعلق بفهم وظيفة الصحافة نفسها.

«أفق جديد» لم تدخل الحرب بحثاً عن موقع في سوق إعلامي طبيعي؛ لقد نشأت في قلب

«الصحافة السودانية تحتاج إلى حماية لا إلى شفقة، وإلى تمويل مستدام لا إلى منح طارئة فقط.»

«الحرب قد تنتهي ذات يوم، لكن السؤال الذي ستتركه خلفها سيكون ثقيلاً.»

الصحافة كذاكرة

ربما تكون الوظيفة الأهم للصحافة السودانية الآن هي ألا تسمح للحرب بأن تنتصر مرتين. المرة الأولى حين تقتل أو تهجر الناس وتدمر المدن والمؤسسات. والمرة الثانية حين تنجح في محو الذاكرة، بحيث يصبح ما حدث مجرد روايات متنافسة لا يمكن التحقق منها.

لهذا فإن كل عدد يصدر، وكل تحقيق يوثق واقعة، وكل شهادة تحفظ اسم ضحية، وكل صورة يجري التحقق منها، وكل معلومة كاذبة يجري كشفها، يمثل جزءاً من أرشيف السودان المقبل.

من هذه الزاوية يمكن فهم تجربة «أفق جديد». ليست المسألة فقط أنها واصلت إصدار أعدادها، وإنما أنها حاولت أن تحفظ للصحافة السودانية مكاناً في لحظة كان يمكن أن يختفي فيها هذا المكان تماماً.

لكن الاستمرار وحده لا يكفي.

المطلوب أن تتحول تجربة السنوات الثلاث الماضية إلى درس مؤسسي: الصحافة السودانية تحتاج إلى حماية لا إلى شفقة، وإلى تمويل مستدام لا إلى منح طارئة فقط، وإلى استقلال حقيقي لا إلى رعاية سياسية، وإلى صحفيين قادرين على العمل بأمان، وإلى مؤسسات تستطيع أن تعيش بعد انتهاء التمويل وبعد انتهاء الحرب.

فالحرب قد تنتهي ذات يوم، لكن السؤال الذي ستتركه خلفها سيكون ثقيلاً: هل استطاع السودانيون أن يحافظوا على صحافتهم، أم أنهم خرجوا من الحرب ببلدٍ فقد مدنه ومؤسساته وذاكرته الإعلامية معاً؟

في هذا السؤال تحديداً تقع تجربة «أفق جديد»: لا باعتبارها الإجابة النهائية، وإنما باعتبارها واحدة من المحاولات التي تقول إن الصحافة يمكن أن تفقد مكتبها، وميزانياتها، ومطابعها، وحتى وطنها المؤقت، لكنها لا تفقد ضرورتها ما دام هناك مجتمع يريد أن يعرف ماذا حدث له.

واحدة.

وهذه هي المنطقة التي حاولت «أفق جديد» أن تتحرك فيها منذ انطلاقتها: ألا تكون مجرد شاشة إضافية في زحام الأخبار، وإنما منصة للقراءة والتحليل والتوثيق.

ما بعد الحرب

ربما يكون السؤال الأصعب الآن ليس كيف تعمل الصحافة السودانية أثناء الحرب، وإنما ماذا سيبقى منها عندما تنتهي الحرب. لإعادة بناء الصحافة لن تعني إعادة فتح المكاتب فقط. ستكون هناك حاجة إلى إعادة بناء المؤسسات، وتدريب الصحفيين، وإعادة تأهيل البنية التقنية، واستعادة الأرشيف، ووضع آليات لحماية الصحفيين، وإعادة بناء الثقة بين الصحافة والجمهور، والأهم وضع نموذج اقتصادي يسمح للمؤسسات المستقلة بأن تعيش دون أن تتحول إلى أذرع سياسية.

وستحتاج الصحافة السودانية كذلك إلى مواجهة إرث الحرب داخل مهنتها نفسها: الصحفي الذي اضطر إلى الانحياز كي ينجو، والمؤسسة التي اضطرت إلى الصمت كي تستمر، والمراسل الذي غادر بلاده، والمصدر الذي اختفى، والمعلومات التي لم يتمكن أحد من التحقق منها. هذه ليست أخطاء فردية يمكن محاسبة أصحابها بمعزل عن ظروفهم. إنها آثار حرب أعادت تشكيل المهنة بأكملها.

ولذلك فإن تجربة «أفق جديد» ينبغي ألا تُقرأ باعتبارها قصة نجاح مؤسسة إعلامية صغيرة فحسب، ولا باعتبارها قصة معاناة صحفيين يعملون في ظروف صعبة. إنها حالة يمكن من خلالها قراءة أزمة الصحافة السودانية كلها: مؤسسة ولدت في الحرب، تعمل في المنفى والنزوح، تحاول أن تحافظ على خط تحريري مستقل، وتواجه في الوقت نفسه السؤال القديم والجديد للصحافة: من يمولها؟ من يحميها؟ من يقرأها؟ ومن يضمن أن الحقيقة التي تحاول الوصول إليها لن تختفي قبل أن تصل إلى الجمهور؟

«الصحافة يمكن أن تفقد مكتبها وميزانياتها ومطابعها، لكنها لا تفقد ضرورتها ما دام هناك مجتمع يريد أن يعرف ماذا حدث له.»

100 عق جديد

معركة ضد الغياب

توقفت الصحف الورقية السودانية مع اندلاع الحرب في 15 أبريل، وانقطعت مصادر رزق آلاف العاملين في المهنة، لتدخل الصحافة واحدة من أصعب مراحلها. وفي ظل هذا الانهيار، أصبح مجرد الاستمرار في العمل إنجازاً بحد ذاته.

ملخص

لم يكن التحدي بالنسبة إلى المجلة نقل الأخبار فقط، بل الانتقال بالقارئ من الخبر إلى المعرفة، ومن الواقعة إلى تفسيرها، بعيداً من الاصطفاف واختزال السودان في طرفين. كما واجهت اتهامات وضغوطاً بسبب تمسكها بمساحة مستقلة في بيئة إعلامية شديدة الاستقطاب.

وصول «أفق جديد» إلى 100 عدد خلال 100 أسبوع يمثل تجربة استثنائية في زمن الحرب، إذ واصلت المجلة الدفاع عن الكلمة وإيصال أصوات السودانيين، رغم القتال والانقسام الجغرافي والتهديدات التي تحيط بالصحفيين.

بينما تتراجع الصحافة أمام المال والأجندات، تحاول «أفق جديد» حماية دور الصحافة في حفظ ذاكرة السودانيين وإعادة رواية قصصهم. ويبقى السؤال: متى تعود الصحافة السودانية إلى أيامها الطبيعية؟ وإلى ذلك الحين، تستمر المعركة ضد الغياب.

«أن تبقى على قيد الحياة في ظروف السودان الراهنة هو إنجاز يستحق الاحتفاء، ومع كل المعاناة وفقدان مصدر الرزق، ما نزال نعافر».

أفق جديد



يحكي صراع السودان عن حصيلة مأساوية وسط الأطفال؛ بوصفهم الشريحة التي يقع عليها بصورة أساسية عبء وتبعات القتال. وأدى تصاعد العنف في أبريل 2023 إلى عاقبات وخيمة وسط الشراخ السكانية الأكثر هشاشة في البلاد. أطفال البلاد المنكوبة بالجهل والحروب يملفون اليوم صوب نفق المجهول. جيل كامل تعصف به أسوأ الأزمات. والبلاد التي كانت تكافح للخروج من ريقة الجهل نأت بأعباء حربية جديدة لتعيد طريقاً سريعاً للتشرد، وتطل على مستقبلها من كوة الضياع بعد انتزاعها ملايين إضافية من مدارسهم عنوة.

قبل أن يموت بعيداً عن وطنه الذي يعيش أسوأ أيامه، ظل الصحفيون السودانيون يحتفظون في أرشيف نقاشاتهم بعبارة عميد مهنهم، محبوب محمد صالح (أبريل 1928- فبراير 2024)، صاحب «الأيام»، الذي عركته الأيام والتجارب، حين قال صالح إن «الصحافة السودانية تعيش أسوأ أيامها». كان ذلك التصريح سابقاً لأسوأ أيام السودان وحربه العبثية، حيث يحسم البعض مسار «الطلقة» الأولى بأنها انغrust في قلب الحقيقة.

في الخامس عشر من أبريل، صدرت آخر نسخ الصحف الورقية المطبوعة في البلاد، وبعدها توقفت المطابع، وتوقفت معها رواتب من كانوا يعتاشون تحت عنوان كونهم صحفيين. وبالطبع، تحولت المقولة من «الصحافة السودانية تعيش أسوأ أيامها» إلى مقولة أخرى أكثر مرارة: «يا حليل الصحافة وأيامها».

«أن تبقى على قيد الحياة في ظروف السودان الراهنة هو إنجاز يستحق الاحتفاء»، يقول طه عبد العزيز، الذي كان يعمل

في مهنة توزيع الصحف قبل الحرب. وتختصر مقولة عبد العزيز معاناة هذه الفئة التي لا تنفصل عن المعاناة التي يعيشها معظم السودانيون. ويكمل إفادته: «مع كل المعاناة وفقدان مصدر الرزق، ما نزال نعافر». وهي المقولة التي يمكن البناء عليها في متابعة مشهد مجلة «أفق جديد».

أن يصل الإصدار إلى مئة عدد في هذه الظروف، هو إنجاز يشابه إنجاز أن تبقى على قيد الحياة. وما يرفع من قيمة الحياة هنا أن مجلة (أفق جديد) ظلت

تقاتل من أجل أن تبقى الكلمة، ومن أجل أن يصل صوت الناس والحياة، رغم دوي المدافع. وفي مهنة تقاتل للبقاء وسط الموت، تظل الاستمرارية إنجازاً؛ استمرارية ظنها البعض مستحيلة، لكن نجح فيها فريق «أفق جديد» بقدرته على توظيف الممكن. مئة عدد في مئة أسبوع، وألف صوت لمن لا أصوات لهم، وسودان ظل واحداً رغم «قطائع الإملاق» بين بورتسودان ونيالا وكردفان والجزيرة والنيلين، الأزرق والأبيض، ومناطق يقتل أهلها العطش. كان صوت الناس هو القضية، وكانت

«مئة عدد في مئة أسبوع، وألف صوت لمن لا أصوات لهم، وسودان ظل واحداً رغم قطائع الإملاق بين بورتسودان ونيالا وكردفان والجزيرة والنيلين.»

«أن يصل إصدار أفق جديد إلى مئة عدد في هذه الظروف، هو إنجاز يشابه إنجاز أن تبقى على قيد الحياة.»



السودانيون في حقبة الاستعمار، وظلام الحرب والموت والتدمير الممنهج وتنامي خطاب الكراهية بعد حرب أبريل، وميلاد «أفق جديد»، تبرز التحولات، وبالطبع يقفز الشعار: المعرفة في مواجهة الحرب، والحقيقة في مواجهة الضجيج. لقد ولدت «أفق جديد» في زمن لم تكن فيه الحرب واحدة، فكانت هناك أخرى تدور حول الحقيقة: من يملكها؟ من يصوغ الرواية؟ من يحدد للناس ما حدث، ولماذا حدث، ومن المسؤول عنه؟ ولم يكن التحدي نقل الأخبار في اللحظة ذاتها عبر الهواتف ومنصات التواصل الاجتماعي؛ كان التحدي الأكبر هو أن تحاول الانتقال بالقارئ من الخبر إلى المعرفة، ومن الواقعة إلى تفسيرها، ومن الرعاية إلى السؤال، ومن الاصطفاف إلى التفكير. وبالطبع، ثمة تحدٍ آخر كان على العاملين عليها خوضه، في مواجهة حملات التجريم والتهامات، وبالطبع التهديدات، فقط لأنها كانت ضد اختزال السودان في طرفين. مئة عدد من «أفق جديد»، وواقع اليوم يجعل الكثيرين ينظرون إلى الصحافة بأنها «الطرف»

الكلمة هي المعركة. يقول عبد المنعم أبو إدريس، نقيب الصحفيين السودانيين، إن تجربة «أفق جديد» تجربة جديدة بالاحتفاء على خلفية الظروف العامة التي تعيشها الصحافة السودانية، كما أن عملية استمراريته نفسها جديدة بالتأمل. فتاريخ المجلات في السودان، منذ خمسينيات القرن الماضي، ظلت الأزمة التي تواجهها هي أزمة الاستمرارية، وهو ما تفوقت فيه «أفق جديد» الآن. وهو تفوق لا يمكن فصله عن المادة المقدمة، وبالطبع طريقة تحريرها وتصميمها المميز؛ وهي عوامل تؤكد أن خلف هذا العمل فريق عمل يؤمن بالصحافة وبدورها الطبيعي. يتعاظم دور الصحافة مع التحديات التي تواجه المجتمعات والبلدان، وربما المفارقة هنا هي ما يجعل عمر الصحافة في السودان أكبر من عمر الدولة المستقلة، التي ولدت قبل سبعين عاماً، بينما يمتد عمر الصحافة السودانية لأكثر من قرن من الزمان. بين مجلة «الفجر»، أول مطبوعة عرفها

«لم يكن التحدي نقل الأخبار في اللحظة ذاتها، بل كان التحدي الأكبر أن تحاول الانتقال بالقارئ من الخبر إلى المعرفة، ومن الواقعة إلى تفسيرها.»

«كان صوت الناس هو القضية، وكانت الكلمة هي المعركة.» «المعرفة في مواجهة الحرب، والحقيقة في مواجهة الضجيج.»



معلقة على سؤال الحرب والسلام. وهو السؤال الذي حاولت «أفق جديد»، في أعدادها المائة، الإجابة عليه. في السؤال عن الصحافة السودانية في زمن الحرب، هناك من يشير إلى سيادة لغة المال والأجندة غير المهنية، وبالطبع هناك من يجيب بيوم «الاثنين»، التوقيت الأسبوعي لوصول النسخة الجديدة من «أفق جديد». لكن بين الإجابتين يظل سؤال: متى تعود الصحافة السودانية؟ معلقاً لدى طه، وهو يستدعي هتافه القديم في أسواق حطمتها الحرب: «جرائد اليوم.. سياسية، رياضية، اجتماعية». ستعود تلك الأيام، يقول القارئون على أمر «أفق جديد». وإلى ذلك الحين، سنخوض معركتنا ضد الغياب



المائل في المعادلة، والظروف المحيطة تضع أمامها المتاريس للقيام بدورها في تعديل الميل، بدلاً من أن تكون هي جزءاً منه. مئة عدد وآلاف الموضوعات التي تم نقاشها، دون أن يخفي ذلك عورات ما يجري في حقل المهنة، وفقاً لرؤى الكثيرين ممن يتابعون المشهد، ويوصفون مهنة عمرها أكثر من قرن بعبارة «صحافة بنك» التهكمية، والتي تمثل اختصاراً للكلمة في مقابل المال، بدلاً من أن تكون الصحافة التي تحرس ذاكرة الأمة وتعيد كتابة الرواية بلسان ملايين المواطنين الذين فقدوا بيوتهم، المزارعين والعمال والنساء والطلاب والأطفال واللاجئين والنازحين، وأجيال كاملة أصبحت حياتها

«ولدت أفق جديد في زمن لم تكن فيه الحرب واحدة، فكانت هناك أخرى تدور حول الحقيقة: من يملكها؟ ومن يصوغ الرواية؟»



أطفال السودان.. الحرب تتحول إلى جوع ينهش أجساد الصغار

ملخص

تتسع أزمة سوء التغذية بين أطفال السودان مع استمرار الحرب، إذ يعاني أكثر من 3.6 مليون طفل دون الخامسة من سوء التغذية، بينهم نحو 825 ألفاً معرضون لسوء التغذية الحاد الوخيم، وفق «يونيسف». ولا يقتصر الخطر على الجوع، بل يمتد إلى المرض وتأخر النمو وضعف القدرة على التعلم.

وتواصل «يونيسف» وشركاؤها فحص الأطفال وعلاج حالات سوء التغذية، لكن اتساع الاحتياجات يقابله نقص كبير في التمويل، ما يهدد قدرة البرامج الإنسانية على الوصول إلى المناطق الأكثر تضرراً. وتزداد المخاطر في مناطق النزوح ودارفور وكردفان، حيث يتداخل الجوع مع العنف والمرض وصعوبة وصول المساعدات.

فاقم النزوح وفقدان مصادر الدخل وارتفاع أسعار الغذاء وتراجع الخدمات الصحية والمياه النظيفة معاناة الأسر، بينما يواجه نحو 19,5 مليون شخص مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويصبح الأطفال أكثر عرضة للانتكاس حتى بعد تلقي العلاج، إذا عادوا إلى بيئة تفتقر إلى الغذاء والرعاية.

ولا يمكن معالجة أزمة الأطفال بالغذاء وحده؛ فالحل يتطلب وقف الحرب، وفتح ممرات المساعدات، واستعادة الأسواق والخدمات الصحية والمياه، وتمكين الأسر من استعادة مصادر دخلها. إنقاذ الأطفال من سوء التغذية اليوم يعني حماية جيل كامل من آثار قد تمتد لسنوات بعد انتهاء الحرب

«في جسد طفل صغير، لا تبدو الحرب دائماً على هيئة رصاص أو قذائف، أحياناً تظهر في ذراع نحيلة، وبطن منتفخة، ووجه شاحب.»

أفق جديد

المال لشراء الدواء أو الذهاب به إلى المستشفى». ولا تحتاج الأسرة في مناطق النزوح إلى مواجهة نقص الغذاء وحده. فارتفاع أسعار السلع، وتكاليف النقل، وانقطاع مصادر الدخل، وتراجع الخدمات الصحية والمياه النظيفة، كلها عوامل تجعل الطفل أكثر عرضة للدخول في دائرة متشابكة من الجوع والمرض.

وتقول «يونيسف» إن نحو 19,5 مليون شخص في السودان كانوا يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد وفق تحليل مايو 2026، بينما أدت الحرب والنزوح وتدمير الأسواق والمنشآت الصحية وشبكات المياه إلى تقليص قدرة الأسر على الوصول إلى الغذاء والخدمات الأساسية.

في مراكز التغذية، يتحول الجوع إلى مؤشرات يمكن قياسها: وزن الطفل، محيط ذراعه، قدرته على الحركة، وشهيته، والأعراض المصاحبة لسوء التغذية.

وخلال يوليو وحده، قالت «يونيسف» إن برامج التغذية التابعة لها ولشركائها فحصت 1,43 مليون طفل للكشف عن سوء التغذية الحاد، بينما أدخل نحو 82,300 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوحيم إلى العلاج.

وتقول عاملة في مركز تغذية بمدينة أم درمان لـ«أفق جديد»: «أحياناً يصل الطفل بعد أن تكون حالته تدهورت كثيراً. المشكلة ليست في العلاج فقط، وإنما في أن الأسرة نفسها لا تجد الغذاء الكافي في المنزل، لذلك يصبح الطفل معرضاً للانتكاس بعد خروجه من المرك».

وتكشف هذه الإفادة عن واحدة من أصعب حلقات الأزمة: علاج الطفل لا ينهي بالضرورة أسباب سوء التغذية. فإذا عاد إلى منزل لا تتوفر فيه وجبات كافية أو مياه آمنة أو رعاية صحية منتظمة، فقد يعود إلى المركز مرة أخرى.

منذ اندلاع الحرب، نزحت ملايين الأسر داخل السودان أو لجأت خارجه، واضطرت عائلات كثيرة إلى ترك مناطق الزراعة والعمل والأسواق. وتقول «يونيسف» إن نحو 15 مليون شخص كانوا قد نزحوا بحلول منتصف 2026، بينهم نحو خمسة ملايين طفل.

في جسد طفل صغير، لا تبدو الحرب دائماً على هيئة رصاص أو قذائف. أحياناً تظهر في ذراع نحيلة، وبطن منتفخة، ووجه شاحب، وطفل فقد شهيته للعب قبل أن يفقد قدرته على الحركة. وفي منزل آخر، تختصر أم معركتها اليومية في محاولة توفير وجبة واحدة لطفلها، بينما ترتفع أسعار الغذاء وتراجع قدرة الأسرة على شراء ما يكفيها.

هذه الصورة الصامتة للحرب تتسع في السودان، حيث حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» من اتساع أزمة سوء التغذية بين الأطفال، وقالت ممثلة المنظمة في السودان، أنماري سوري، إن أكثر من 3,6 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية، فيما يُتوقع أن يصل عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوحيم إلى نحو 825 ألف طفل.

ولا يتعلق الأمر بنقص الطعام وحده، إذ تقول «يونيسف» إن الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية يصبحون أكثر عرضة للأمراض، كما يتأثر نموهم الجسدي وقدراتهم على التعلم، بما يجعل آثار الحرب تمتد إلى ما بعد لحظة الجوع نفسها.

وفي مايو 2026، قالت «يونيسف» إن نحو 825 ألف طفل دون الخامسة متوقع أن يعانون من سوء التغذية الحاد الوحيم خلال العام، بزيادة 7 في المائة عن 2025، وبنحو 25 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الحرب. وأشارت إلى أن قرابة 100 ألف طفل تلقوا العلاج من سوء التغذية الحاد الوحيم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

خلف هذه الأرقام، تبدو الأزمة أكثر قسوة في حياة الأسر التي فقدت مصادر دخلها أو اضطرت إلى النزوح بعيداً عن مناطق الإنتاج والأسواق والخدمات.

وذكرت أم لطفل يعاني سوء التغذية لـ«أفق جديد»: «كان ابني يحصل على طعامه بصورة طبيعية قبل الحرب، لكن بعد أن نزحنا أصبح الطعام قليلاً. أحياناً لا أستطيع توفير أكثر من وجبة واحدة في اليوم، وعندما يمرض لا أملك

«كان ابني يحصل على طعامه بصورة طبيعية قبل الحرب، لكن بعد أن نزحنا أصبح الطعام قليلاً.»

«أحياناً لا أستطيع توفير أكثر من وجبة واحدة في اليوم، وعندما يمرض لا أملك المال لشراء الدواء أو الذهاب به إلى المستشفى.»



وتحذر «يونسف» من أن تدمير البنية التحتية المدنية، بما فيها الأسواق والمرافق الصحية وأنظمة المياه، أدى إلى تعقيد الوصول إلى الغذاء والخدمات الأساسية، في وقت تنتشر فيه أمراض مثل الكوليرا والحصبة والملاريا وحمى الضنك وأمراض الإسهال، وهي أمراض تزيد مخاطر التدهور الغذائي لدى الأطفال.

سوء التغذية في الطفولة لا يعني فقط أن الطفل لم يحصل على كمية كافية من الطعام. فالسنوات الأولى من الحياة مرحلة حاسمة للنمو، وأي نقص غذائي شديد أو متكرر يمكن أن ينعكس

ويؤكد أب نازح من ولاية شمال كردفان لـ«أفق جديد»: «نحن لا نملك أرضاً ولا عملاً الآن. كل شيء أصبح بالشراء، وحتى الأشياء التي كانت بسيطة قبل الحرب أصبحت تحتاج إلى مال. الأطفال يطلبون الطعام ولا نستطيع دائماً توفيره». وفي مناطق النزوح، قد يكون الغذاء متاحاً بصورة متقطعة، لكن المشكلة تكمن في الاستمرارية. وجبة مساعدات واحدة لا تعالج بالضرورة آثار أشهر من نقص الغذاء، كما أن المرض والمياه غير الآمنة يمكن أن يفاقما سوء التغذية.

«المشكلة ليست في العلاج فقط، وإنما في أن الأسرة نفسها لا تجد الغذاء الكافي في المنزل.»

«نحن لا نملك أرضاً ولا عملاً الآن. كل شيء أصبح بالشراء، وحتى الأشياء التي كانت بسيطة قبل الحرب أصبحت تحتاج إلى مال.»

الجوع مع النزوح والعنف وصعوبة الوصول إلى المساعدات.

وفي بعض المناطق، وصلت مؤشرات سوء التغذية إلى مستويات شديدة الخطورة. وقد أشارت «يونيسف» في مايو إلى أن منطقتي أم برو وكرنوي في شمال دارفور سجلتا مستويات حرجية من سوء التغذية، مع توقع استمرار المعدلات المرتفعة، خصوصاً بين السكان النازحين والمناطق التي تواجه قيوداً على الوصول الإنساني.

وبينما تبدو أرقام الملايين ضخمة ومجردة، فإن كل رقم فيها يمثل طفلاً ينتظر وجبة، أو أمّاً تحمل رضيعاً إلى مركز صحي، أو أسرة تضطر إلى الاختيار بين شراء الطعام ودفع تكاليف العلاج.

وتقول أم نازحة لـ«أفق جديد»: «نحن لا نريد مساعدات طوال حياتنا. نريد أن نعمل ونستطيع شراء الطعام لأطفالنا. أكثر شيء نخاف منه أن يكبر أطفالنا وهم لا يعرفون معنى الحياة الطبيعية».

الحرب التي بدأت بالرصاص تركت جبهة أخرى مفتوحة على موائد السودانيين، جبهة لا يسمع فيها صوت الانفجارات، لكن تناجسها قد تبقى لسنوات.

فإذا كان الرقم الذي أعلنته «يونيسف» يتحدث عن 3,6 مليون طفل دون الخامسة يعانون من سوء التغذية، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في خفض الرقم على الورق فقط، وإنما في منع طفل جديد من الانضمام إليه. ويتطلب ذلك أكثر من توزيع الغذاء، يحتاج إلى وقف القتال، وفتح طرق المساعدات، واستعادة الأسواق والخدمات الصحية والمياه، وتمكين الأسر من استعادة مصادر دخلها.

لأن إنقاذ الطفل من سوء التغذية اليوم لا يعني فقط إنقاذه من الجوع، بل حماية قدرته على النمو والتعلم والحياة. أما استمرار الحرب، مع تراجع التمويل وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة، فيهدد بتحويل سوء التغذية من أزمة طارئة إلى أثر طويل الأمد يرافق جيلاً كاملاً من أطفال السودان.

على النمو والمناعة والقدرة على التعلم. وهنا تتسع دائرة الخطر: طفل جائع يصبح أكثر عرضة للمرض، والمرضى قد يقلل قدرته على تناول الطعام والاستفادة منه، فيما تؤدي تكاليف العلاج والنقل إلى استنزاف ما تبقى من دخل الأسرة.

وتشير إشراقة عبد الله وهي ملعمة بمرحلة الأساس لـ«أفق جديد»: «الطفل الذي يأتي إلى المدرسة من دون وجبة لا يستطيع التركيز مثل بقية الأطفال. بعض الأطفال ينامون أثناء الحصّة أو يطلبون الطعام من زملائهم». وبحسب «يونيسف»، فإن أكثر من 17 مليون طفل في السودان يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، فيما أدت الحرب إلى تعطيل التعليم والخدمات الصحية والمياه والحماية، ما يجعل أزمة التغذية جزءاً من أزمة أوسع تهدد مستقبل الأطفال.

رغم اتساع الأزمة، تستمر برامج التغذية في فحص الأطفال وعلاج الحالات الأكثر خطورة. وخلال الأشهر الأولى من 2026، عولج عشرات الآلاف من الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الوخيم، فيما واصلت المنظمة وشركاؤها توسيع عمليات الفحص والعلاج في مناطق يصعب الوصول إليها.

لكن حجم الاحتياج يتجاوز قدرة الاستجابة الإنسانية. فقد أعلنت «يونيسف» أن مناشدتها الإنسانية للسودان لعام 2026، البالغة 962,9 مليون دولار، كانت ممولة بنسبة محدودة، وبنهاية يوليو لم تكن المنظمة قد حشدت سوى 352,2 مليون دولار، أي فجوة تمويلية تبلغ 63 في المائة.

وهذا النقص في التمويل لا يعني فقط تقليص برامج الإغاثة، بل يمكن أن ينعكس على قدرة المراكز على استقبال الأطفال، وتوفير الأغذية العلاجية والأدوية، والوصول إلى المناطق التي يصعب على المنظمات الوصول إليها.

في الخرطوم وأم درمان ومدن النزوح، يمكن رؤية الأزمة في الأسواق والمطابخ الشعبية ومراكز التغذية وفي وجوه الأسر التي تحاول تقليل عدد الوجبات حتى تتمكن من الاستمرار. وفي دارفور وكردفان ومناطق أخرى، يتداخل

«الطفل الذي يأتي إلى المدرسة من دون وجبة لا يستطيع التركيز مثل بقية الأطفال.»



حرب السودان والصدمة المعرفية: نحو إعادة بناء الأسئلة السودانية بعد الحرب

وجدى كامل

ملخص

يرى الكاتب أن حرب السودان التي أحدثت ما يمكن وصفه بـ«الصدمة المعرفية»، إذ لم تعد الأسئلة تتعلق بانهيار الدولة والسياسة فقط، بل بمدى كفاية المعرفة التي أنتجها السودانيون لفهم أزمتهم. لذلك تبرز الحاجة إلى إعادة ترتيب الأسئلة وقراءة السودان من زوايا جديدة.

يوضح أن ثورة 1924 تبرز بوصفها محطة تحتاج إلى إعادة فحص، خصوصاً في علاقتها بالجنوب وقانون المناطق المغلقة. ويرى الكاتب أن الوثائق والأرشيفات، لا الروايات المستقرة وحدها، يجب أن تكون أساساً لإعادة بناء فهم أكثر دقة لتلك المرحلة.

يشير إلى أن إعادة القراءة تتطلب العودة إلى جذور تشكل المجتمع السوداني، من الاسترقاق والمهدية والاستعمار، إلى قضايا الهوية والعلاقات بين الجماعات. فالهدف ليس إلغاء ما كُتب سابقاً، وإنما مراجعة حدوده وما أغفلته الدراسات السابقة.

يخلص الكاتب إلى أن إعادة قراءة التاريخ لا تعني العودة إلى الماضي، بل فهم جذور الحاضر قبل بناء المستقبل. لإعادة بناء السودان لا تتطلب إصلاح مؤسساته فقط، وإنما إعادة بناء قدرتنا على فهم المجتمع وتاريخه، للوصول إلى «السودان الذي يمكن أن يكون».

إذا كنا قد رأينا الحرب في القتال والدمار والنزوح والإهانات والموت، فذلك ربما كان الوجه الأكثر وضوحاً لها، بل ربما كان من الطبيعي أن يستحوذ على اهتمامنا في السنوات الأولى منها. غير أن الحرب، وكلما طال أمدها واتسعت آثارها، تبدأ في الكشف عن وجه آخر أكثر أذى وخراباً. إنها الطريقة التي كنا نفكر بها في السودان، وعنه.

هذه الفكرة لم تكن واضحة في البداية، ولذلك فإننا احتجنا إلى مسافة من الحرب حتى نراها. فقد وجد المثقف السوداني نفسه، بعد سنوات طويلة ظل يعمل فيها داخل أنواع وحقول معرفية محددة، فجأة أمام أسئلة لم تكن في صميم اهتماماته من قبل. إنها أسئلة لم تكن تحتل موقعاً مركزياً في تفكيره. بل إن بعضها كان يُطرح على استحياء، أما البعض الآخر فقد كان يبدو وكأنه ينتمي إلى الماضي، والماضي البعيد.

ثم جاءت الحرب. فإذا بملفات قديمة تعود إلى الواجهة بوصفها مفاتيح محتملة لفهم ما يجري.

هنا تبدأ، في تقديري، فكرة الصدمة المعرفية. فالصدمة ليست أن نكتشف أن السودان يواجه أزمة، فهذا أمر ظل حاضراً في وعينا السياسي منذ الاستقلال. وليست أن نكتشف أن الدولة ضعيفة، أو أن الجيش لاعب أساسي في السياسة، أو أن العلاقة بين المركز والأطراف لم تستقر. كل هذه أمور عرفناها وكتبنا عنها. الصدمة الأعمق هي أن الحرب جعلتنا نسأل إن كانت المعرفة التي أنتجناها عن هذه الأشياء قد كانت كافية أصلاً حتى نؤسس وعياً مضاداً لها.

وهذا سؤال مختلف. لأننا إذا اكتفينا بالقول إن السياسة فشلت، أو إن النخب أخفقت، أو إن الدولة انهارت، فإننا نعيد إنتاج اللغة التي اعتدنا استخدامها في تفسير أزمات السودان. أما إذا سألنا لماذا لم نر بعض ما أصبح واضحاً لنا الآن، فإن السؤال ينتقل من السياسة إلى المعرفة نفسها.

ماذا كنا نرى؟
وماذا لم نر؟
ولماذا؟

ربما يكون من المفيد هنا أن نتصور الحرب بوصفها خطأ فاصلاً، لا بين زمنين سياسيين فحسب، وإنما بين طريقتين في النظر إلى السودان.

لا يعني ذلك أن كل ما كتب قبل الحرب أصبح باطلاً، ولا أن علينا أن نرمي جانباً تاريخاً طويلاً من الدراسات والكتب والأبحاث. هذا سيكون موقفاً متسرعاً. لقد أنتج الباحثون السودانيون، إلى جانب باحثين من خارج السودان، معرفة واسعة ومهمة عن تاريخ البلاد ومجتمعها وثقافتها وسياساتها. لكن قيمة هذه المعرفة لا تمنعنا من العودة إليها والسؤال عن حدودها.

ربما كانت المشكلة في بعض الأحيان في الأسئلة التي لم نطرحها، أكثر منها في الإجابات التي قدمناها.

وهنا يصبح ما بعد الحرب مختلفاً. فنحن لا نحتاج فقط إلى معرفة جديدة، وإنما إلى إعادة ترتيب للأسئلة. وهذا، في رأيي، هو المدخل الحقيقي لإعادة بناء المعرفة السودانية.

فقد اعتدنا أن نقرأ تاريخ السودان في صورة مراحل متعاقبة: تاريخ مسيحي وممالك، سلطنة زرقاء، مهدية، استعمار، حركة وطنية، استقلال، ثم أنظمة سياسية متعاقبة. لكن هذا الترتيب، على الرغم من فائدته، قد يجعل التاريخ يبدو أكثر استقامة مما كان عليه في الواقع. فالمجتمعات لا تنتقل من مرحلة إلى أخرى كما تنتقل الفصول في كتاب مدرسي. الأشياء القديمة لا تختفي بالضرورة عندما تأتي الأشياء الجديدة. كثير منها يبقى، ويتغير، ويعيد إنتاج نفسه في صورة أخرى. ولهذا فإن إعادة قراءة السودان تقتضي أن نعود إلى الجذور الأبعد التي صنعت المجتمع الذي دخل القرن العشرين، وأصبح جزءاً مما نعيشه.

من هنا تكتسب التحولات التي حدثت في السودان بعد السلطنة الزرقاء أهمية

لا يمكن تجاوزها. فالسودان الذي دخل القرن التاسع عشر لم يكن هو السودان الذي خرج منه. حدثت تحولات في أنماط السلطة، وفي التجارة، وفي العلاقات الدينية والاجتماعية، وفي حركة السكان، وفي علاقة الجماعات بعضها ببعض. وتداخلت هذه التحولات مع امتداد الثقافة



العربية والإسلامية، ومع علاقات السودان بمصر والحجاز ووسط أفريقيا والحبشة وغيرها.

وليس المطلوب هنا أن نعيد كتابة تاريخ السودان من زاوية واحدة، أو أن نضع «العروبة» و«الأفريقانية» في طرفي معادلة بسيطة. فهذه الطريقة نفسها ربما تكون واحدة من المسلمات التي تحتاج إلى مراجعة.

إن الأهم هو أن نسأل كيف تشكلت الهويات السودانية تاريخياً، وكيف تغيرت، وكيف أصبحت بعض عناصرها أكثر حضوراً من غيرها، وكيف دخلت السلطة والدين واللغة والتجارة والهجرة والحرب في هذا التكوين. وهنا يصبح ملف الاسترقاق وتجارته واحداً من الملفات التي يصعب تأجيل بحثها أو الاكتفاء بما تمت كتابته عنها.

فقد ظل الاسترقاق حاضراً في تاريخ السودان، لكن حضوره في النقاش العام لم يكن دائماً متناسباً مع أثره الاجتماعي والسياسي. وقد كان من السهل أحياناً أن نتعامل معه باعتباره فصلاً من الماضي، ثم ننتقل إلى تاريخ الدولة الحديثة وكأن المجتمع بدأ من جديد.

لكن المجتمعات لا تنسى بهذه السهولة. فالاسترقاق لم يكن تجارة فقط، وإنما كان علاقات اجتماعية ومواقع ومكانات وأحكاماً على البشر، وترك أثراً لم تختفِ بمجرد تغير القوانين. ولذلك فإن العودة إليه ليست محاولة لفتح جرح قديم من أجل فتحه، وإنما محاولة لفهم بعض ما بقي من ذلك التاريخ في بنية المجتمع وفي تصورات الناس عن الانتماء والمكانة والآخر.

وإذا كانت الحرب قد أعادت إلى الواجهة مسائل الأرض والهوية والسلطة والعلاقة بين الجماعات، فمن الصعب أن نعتبر هذا الملف خارج دائرة الأسئلة التي ينبغي أن نفكر فيها. ثم تأتي المهديّة.

وهنا أيضاً ربما نحتاج إلى أكثر من القراءة التقليدية التي تنظر إليها باعتبارها ثورة دينية وسياسية ضد الحكم التركي المصري انتهت بسقوط الدولة المهديّة.

المهديّة كانت تجربة لإعادة بناء الشرعية نفسها.

لقد أعادت تعريف السلطة، وأعادت ترتيب العلاقة بين الدين والسياسة، وأدخلت المجتمع السوداني في تجربة سياسية وعسكرية واجتماعية واسعة. ثم جاء الاستعمار البريطاني المصري إلى السودان بعد ذلك، ولم

يدخل مجتمعاً خالياً من التاريخ، وإنما دخل مجتمعاً خرج لتوه من تجربة كبرى. وهذا مهم.

لأن الدولة الاستعمارية لم تبني السودان من الصفر. لقد تعاملت مع مجتمع موجود، ومع قوى اجتماعية موجودة، ومع ذاكرة للمهدية، ومع شبكات دينية وقبلية وتجارية، ثم أعادت ترتيب هذه العناصر بما يتفق مع مصالحها وطريقة حكمها.

ومن هنا لا يكفي أن ندرس الاستعمار باعتباره احتلالاً أجنبياً.

علينا أن نسأل أيضاً: ماذا فعل الاستعمار بالمجتمع الذي حكمه؟

كيف أعاد تنظيم الإدارة؟

كيف تعامل مع القبائل؟

كيف رسم الحدود؟

كيف أعاد ترتيب علاقة الشمال بالجنوب؟

كيف أنشأ جهازاً تعليمياً وإدارياً جديداً؟

كيف تعامل مع الإسلام؟

كيف نشأت الطبقات الجديدة من الموظفين والمتعلمين؟

وكيف خرج من داخل هذه العملية نفسها أولئك الذين سيصبحون لاحقاً نواة الحركة الوطنية؟

هذه الأسئلة تقودنا، بصورة تكاد تكون طبيعية، إلى 1924.

ربما لا توجد لحظة في تاريخ السودان الحديث تستحق إعادة القراءة بعد الحرب مثل تجربة اللواء الأبيض وثورة 1924.

ليس لأنها أول حركة وطنية في السودان بالمعنى الزمني، ولا لأنها وحدها تفسر ما حدث بعد ذلك، وإنما لأنها تكشف لحظة كان فيها تعريف السودان السياسي نفسه لا يزال مفتوحاً على احتمالات متعددة.

من هو السوداني؟

ومن يحق له أن يتحدث باسم السودان؟

هل يمكن أن تكون الوطنية رابطة تتجاوز القبيلة والمكان والأصل الاجتماعي؟

وهل كان الجيش جزءاً من الحركة الوطنية، أم أن العسكريين كانوا يتحركون داخل حركة سياسية أوسع؟

حتى اسم «اللواء الأبيض» نفسه، الذي تعاملت معه الكتابات اللاحقة في كثير من الأحيان بوصفه اسم جمعية، يبدو اليوم جديراً بإعادة الفحص.

فالشهادة التي نقلتها بعض المصادر عن عبد اللطيف الضوء، مثلاً، وفيها أن علي

عبد اللطيف تحدث عن «حزب» باسم اللواء الأبيض، لا تكفي وحدها لإعادة تعريف الحركة، لكنها تفتح باباً يستحق أن يظل مفتوحاً. وإذا كانت الحركة قد عُرِّفت في بعض مراحلها، أو في حديث بعض المشاركين فيها، باعتبارها «حزباً»، فما طبيعة هذا الحزب؟ وكيف كانت علاقته بالعسكريين والمدنيين؟ وهل كانت البنية التي حملت الحركة أكثر مرونة مما توحى به صورة «الجمعية» التي استقرت في بعض الكتابات؟ هذه ليست أسئلة شكلية.

لأن الإجابة عنها يمكن أن تغير فهمنا لطبيعة السياسة التي كانت تتشكل في السودان في تلك اللحظة.

لكن 1924 لا تبدأ في 1924.

وهنا ربما تكون واحدة من مشكلات القراءة التقليدية للحركة.

فالسنوات التي سبقت الثورة كانت مليئة بالتغيرات. ومن بينها صدور قانون المناطق المغلقة سنة 1922، الذي أصبح جزءاً من السياسة البريطانية تجاه الجنوب، وأدخل العلاقة بين الشمال والجنوب في مسار مختلف [1].

والسؤال الذي يثير اهتمامي الآن ليس فقط لماذا صدر القانون، ولا كيف طبقته الإدارة البريطانية، وإنما كيف كان السودانيون الذين كانوا يتحركون سياسياً في الشمال ينظرون إلى هذه السياسة؟

هل كانت الحركة الوطنية تعرف تفاصيلها؟

هل ناقشها اللواء الأبيض؟

هل كان علي عبد اللطيف يعرف شيئاً عنها؟ هل ظهرت في مراسلات أو اجتماعات أو صحافة تلك السنوات إشارات إلى مستقبل الجنوب؟

وهل كانت هناك، في المقابل، تصورات بريطانية تربط بين النشاط الوطني في الشمال وبين ضرورة إعادة تنظيم الجنوب؟ لا أريد أن أجيب عن هذه الأسئلة قبل أن نجد الوثائق.

بل إن أهمية السؤال هنا تكمن في أننا لم نعثر، في حدود ما قرأناه حتى الآن، على ما يكفي لإقامة هذه الصلة.

وهذا في حد ذاته أمر يستحق التوقف.

فكيف يمكن أن نقرأ تاريخ الحركة الوطنية في السنوات التي صدر فيها قانون بهذه الأهمية، ثم لا نسأل عن موقع الجنوب في خطابها السياسي؟

ربما لا توجد صلة.

وربما توجد وثائق لم نصل إليها بعد. والبحث الحقيقي يبدأ من هذه المنطقة تحديداً.

ولهذا فإن إعادة قراءة 1924 بعد الحرب لا ينبغي أن تقتصر على الكتب التي كتبت عنها. علينا أن نعود إلى الوثائق نفسها.

ملفات Foreign Office، وخاصة FO 371 و FO 407، وتقارير الإدارة البريطانية في السودان، والوثائق المصرية المعاصرة، ومحاضر البرلمان المصري، والصحافة في الخرطوم والقاهرة، ومواد Sudan Archive في جامعة درهام، إلى جانب ما يمكن الوصول إليه من الوثائق السودانية، كلها يمكن أن تساعد في إعادة بناء السنوات 1922-1925 بصورة أكثر دقة. وتتوفر بالفعل في أرشيف جامعة درهام أعداد من Sudan Gazette تمتد خلال هذه السنوات، إلى جانب مواد أرشيفية تتصل مباشرة باضطرابات 1924 واللواء الأبيض. ليس الهدف أن نجد في الوثائق ما يؤيد الفكرة التي دخلنا بها إلى البحث. بل ربما تكون النتيجة الأفضل أن نجد فيها ما ينقض الفكرة.

فإذا لم نجد أي علاقة بين قانون المناطق المغلقة واللواء الأبيض، فهذه نتيجة.

وإذا وجدنا رسائل أو تقارير تشير إلى أن الضباط أو السياسيين كانوا يناقشون المسألة، فهذه نتيجة أخرى.

أما أن نفترض العلاقة ثم نبني عليها، فهذا ليس بحثاً.

وهنا، في رأيي، تكمن إحدى أهم المهام التي فرضتها الصدمة المعرفية التي أحدثتها الحرب: أن نعيد الاعتبار للوثيقة أمام الرواية المستقرة. وهذا يقودني إلى مسألة الاستقلال.

فقد اعتدنا أن نقرأ تاريخ الحركة الوطنية باعتباره طريقاً انتهى بالاستقلال في 1956. لكن ربما نحتاج إلى النظر إلى الأمر من الجهة الأخرى.

ماذا ورث السودان عند الاستقلال؟

ورث دولة.

لكن أي دولة؟

ورث جهازاً إدارياً، وجيشاً، ونظاماً تعليمياً، وتقسيمات إدارية، وعلاقات اجتماعية وسياسية أعيد تشكيلها خلال الحكم الثنائي. ورث أيضاً تاريخاً من الصراعات حول معنى الوطنية ومن يملك حق تمثيلها.

ولهذا فإن السؤال عن الاستقلال لا ينبغي أن يكون فقط: كيف حصل السودان عليه؟

بل أيضًا:

ما الذي بقي من الدولة الاستعمارية داخل الدولة المستقلة؟

وهل كان الاستقلال السياسي كافيًا لتغيير قواعد اللعبة التي تشكلت قبل الاستقلال؟

وإذا لم يكن كذلك، فكيف استمرت تلك القواعد في التأثير في السياسة السودانية بعد 1956؟

هذه الأسئلة تعيدنا مرة أخرى إلى 1924.

فربما كانت هزيمة الثورة واحدة من اللحظات التي أعيد فيها تحديد المجال الذي ستتحرك داخله السياسة السودانية لاحقًا.

وليس من الضروري أن يكون ذلك نتيجة لخطأ واحدة مرسومة سلفًا. قد يكون نتيجة تراكم قرارات وسياسات وإجراءات، بعضها مقصود وبعضها جاء استجابة للظروف.

لكن النتيجة النهائية تظل جديرة بالدراسة.

ما الذي تغير إذن؟

ربما لم تغير الحرب تاريخ السودان، لكنها غيرت الطريقة التي نحتاج إلى أن نقرأ بها هذا التاريخ.

وهذه نقطة أراها أساسية.

فالمستقبل السوداني لن يصنعه السياسيون وحدهم، ولن تصنعه الاتفاقيات السياسية وحدها، ولن يكفي لإعادة بنائه أن نعيد المؤسسات التي تهدمت. هناك شيء آخر يجب أن يعاد بناؤه، وهو قدرتنا على فهم المجتمع الذي نريد أن نبني له دولة جديدة.

ولهذا فإن إعادة قراءة التاريخ ليست ترفًا ثقافيًا يأتي بعد انتهاء الحرب.

إنها جزء من العمل الذي ينبغي أن يبدأ الآن. نحن بحاجة إلى أن نعيد النظر في المسلمات التي استقرت طويلًا في الوعي السوداني، لكن من دون أن نحول المراجعة إلى هدم شامل.

نحتاج إلى أن نقرأ تاريخ الاسترقاق من جديد.

وأن نقرأ المهديّة من جديد.

وأن نقرأ الاستعمار لا باعتباره مجرد فترة احتلال، وإنما باعتباره عملية طويلة لإعادة تنظيم المجتمع والدولة.

وأن نقرأ الحركة الوطنية بعيدًا عن صورة الطريق المستقيم الذي يقود إلى الاستقلال.

وأن نقرأ 1924 لا بوصفها ثورة انتهت، وإنما بوصفها لحظة تكشف كيف كان السودان يحاول أن يكتشف السياسة الحديثة.

وأن نقرأ الجنوب لا باعتباره ملفًا منفصلًا عن تاريخ الدولة، وإنما باعتباره جزءًا من تاريخ تكوينها.

وأن نعود إلى الصحافة والتعليم والثقافة والسينما والمرأة، لأن السياسة لا تتشكل في البرلمان والجيش وحدهما.

ثم نعيد النظر في الاستقلال نفسه.

ليس لكي ننكر قيمته، وإنما لكي نفهم حدوده.

ربما تكون هذه هي المهمة التي تضعها الحرب أمام المثقف السوداني.

ليست أن يقدم إجابة جاهزة.

ولا أن يكتب تاريخًا جديدًا أكثر ملاءمة للحظة الراهنة.

وإنما أن يمتلك الشجاعة ليقول إن بعض ما ظنناه معرفة مستقرة يحتاج إلى أن نعود إليه.

وأن بعض الملفات التي اعتبرناها هامشية قد تكون في قلب السؤال.

وأن بعض الشخصيات التي اختزلناها في صورة واحدة ربما تحتاج إلى قراءة أخرى.

وأن بعض الأحداث التي حفظنا أسماءها وتواريخها ربما لم نفهم معناها بعد.

وهذا كله لا يعني أن الماضي هو سبب كل ما يحدث في السودان اليوم.

ليس التاريخ قدرًا.

لكنه يضع أمامنا الطرق التي جاءت منها الأشياء، والاختيارات التي اتخذها الناس، والاحتمالات التي أغلقت، والاحتمالات التي بقيت مفتوحة.

ومن هنا تأتي قيمة إعادة القراءة.

ليس لكي نعود إلى الماضي، وإنما لكي لا ندخل المستقبل ونحن نحمل الماضي من دون أن نعرفه.

ولعل هذا هو المعنى الأعمق للصدمة المعرفية التي أحدثتها الحرب.

لقد جعلتنا نرى السودان مرة أخرى.

لكن الرؤية الجديدة لن تكون مفيدة إذا اكتفينا بتغيير ما نراه. المطلوب أن نغير أيضًا الطريقة التي ننظر بها.

وهنا يبدأ السؤال الذي أظن أنه يجب أن يشغل المثقفين والباحثين السودانيين في السنوات المقبلة:

إذا كان السودان الذي عرفناه قبل الحرب قد وصل إلى هذه الحرب، فهل يكفي أن نعيد بناءه؟ أم أن علينا أولاً أن نفهم لماذا كان على الصورة التي كان عليها؟

ومن الإجابة عن هذا السؤال يمكن أن يبدأ حديث مختلف عن المستقبل.

ليس مستقبل السودان الذي كان.

بل السودان الذي يمكن أن يكون.



ابتذال شعار (جيش واحد شعب واحد)

حيدر المكاشفي

يرى الكاتب أن تكاثر الميليشيات والتشكيلات المسلحة في السودان يناقض شعار «جيش واحد»، الذي فقد معناه مع ظهور قوات جديدة، بينها «درع الغرب» التي أعلن النور القبة عن ترتيبات لتأسيسها.

ملخص

يشير إلى أن تعدد القوات لم يعد مجرد اختلاف في الأسماء والرايات، بل أصبح مرتبطاً بالنفوذ السياسي والسلطة، بينما يدفع المواطن ثمن هذا الواقع من أمنه واستقراره ومستقبله.

يطرح هذا الواقع مفارقة واضحة: كيف يمكن الوصول إلى جيش وطني موحد عبر إنشاء المزيد من الجيوش والمليشيات؟ فكل تشكيل جديد يضيف مركزاً للقوة ويضعف احتكار الدولة للسلاح.

يخلص الكاتب إلى أن «جيش واحد شعب واحد» تحول إلى شعار مستهلك ولافتة ترفع في المناسبات، بينما الواقع يسير في الاتجاه المعاكس. وأن بناء جيش وطني لا يتحقق بتكرار الهتافات، بل بتفكيك أسباب تعدد القوات ووضع السلاح تحت سلطة دولة ومؤسسات وطنية.

الحقيقة الماثلة اليوم أن المليشيات بعد حرب الندامة، ما انفكت تتكاثر باطراد حتى باتت عصية على التعداد، مضافاً إليها المليشيات القديمة، وقد ظللنا بين الحين والآخر نسمع عن تكوين مليشيا جديدة أو تنسيقية جديدة، ولا غرابة، فهذا التكاثر المليشي يتسق ويتناغم مع السياق السياسي والعسكري الذي أفرزته الحرب، وما هو النور القبة المنشق عن الدعم السريع يعلن عن ترتيبات لتأسيس قوات درع الغرب.. هذه الحقيقة تطرح مفارقة سياسية وعسكرية تستحق التوقف عندها، وهي أن شعار (جيش واحد) قد تم ابتذاله وفقد معناه بتكاثر التشكيلات والمليشيات المسلحة، حيث أصبحت كل مجموعة سياسية أو عسكرية تمتلك قوة خاصة بها، في مشهد يعكس اتساع ظاهرة تعدد الجيوش بدلاً من توحيدها، بما يناقض ويهزم شعار جيش واحد ويفرغه من محتواه، وقد بدا جلياً أن شعار (جيش واحد) قد اتخذ معنىً جديداً مخالفاً للمألوف والمعروف، فلم يعد يعني بالضرورة جيشاً واحداً، وإنما بات أشبه بمظلة واسعة تضم تحتها جيوشاً ومليشيات وتشكيلات مسلحة متعددة، لكل منها قياداتها وحساباتها وطموحاتها، وربما شعارها الخاص أيضاً. والمفارقة أن هذا التكاثر يحدث في ظل حرب يفترض أنها كشفت بما لا يدع مجالاً للشك، الكلفة الباهظة لوجود السلاح خارج إطار المؤسسة العسكرية الموحدة، فإذا بها للغرابة تفتح الباب أمام المزيد من التشكيلات المسلحة، وكأن البلاد لم تكتف بما لديها من جيوش ومليشيات، وتحتاج إلى المزيد منها لاستكمال مشهد الفوضى، وعلى طريقة (مافيش مليشي أحسن من مليشي)، ها هو النور القبة المنشق عن قوات الدعم السريع، يعلن عن ترتيبات لتأسيس قوات (درع الغرب)، وكأن السودان كان ينقصه درع جديد ليكتمل طقم الدروع والسيوف والحرايب والخراب، بما يمثل حلقة جديدة في مسلسل الانشقاقات والتشكيلات المسلحة التي يبدو أن لا نهاية لها. وإذا كان الهدف المعلن هو بناء جيش وطني واحد، فمن حق الناس أن يتساءلوا، كيف يمكن الوصول إلى جيش واحد عبر تكوين المزيد من الجيوش والمليشيات، وكيف يمكن إقناع المواطنين بأن الطريق إلى إنهاء تعدد الجيوش يمر عبر استحداث تشكيلات جديدة، لا عبر تفكيك أسباب وجودها وإعادة بناء المؤسسة العسكرية على أسس مهنية ووطنية..

الشاهد أن شعار (جيش واحد) قد أصبح من

أكثر الشعارات تعرضاً لسوء الاستخدام، حتى فقد معناه من فرط ترديده، تماماً كما تفقد بعض الكلمات قيمتها حين تتحول إلى مجرد لازمة ترددها الألسن، بينما تسير الوقائع في الاتجاه المعاكس. فكلما ارتفعت الأصوات بترديد شعار (جيش واحد)، ظهرت تشكيلات جديدة تطرح نفسها كقوة عسكرية، وكأن توحيد القوات المسلحة أصبح مشروعاً مؤجلاً إلى حين اكتمال تأسيس جميع المليشيات الممكنة، والمشكلة هنا لا تتعلق بمجرد تعدد المسميات أو اختلاف الرايات، وإنما بما يحمله هذا التعدد من دلالات بشأن طبيعة الدولة ومستقبل احتكارها المشروع للسلاح. فحين تصبح القوة المسلحة وسيلة لإثبات الحضور السياسي أو ضمان النفوذ أو تأمين موقع في معادلات السلطة، فإن المؤسسة العسكرية الوطنية تصبح عرضة للتآكل، وتتحول فكرة الدولة نفسها إلى ساحة تتنازعها مراكز متعددة للقوة، لكل منها حساباتها وأولوياتها. أما الأكثر إثارة للسخرية فهو أن المواطن السوداني الذي أنهكته الحرب، وفقد بيته ومصدر رزقه، وأصبح يبحث عن الحد الأدنى من الأمن والاستقرار، بات مطالباً بصورة أو بأخرى باستيعاب خارطة متجددة من التشكيلات المسلحة، وحفظ أسمائها وقياداتها وأهدافها، وربما متابعة انشقاقاتها وتكويناتها الجديدة، بشكل متزايد ومضطرد لم يعد ينقصه سوى إنشاء وزارة متخصصة، على غرار وزارة الدفاع، تكون معنية برعاية شؤون المليشيات، ولا يعني ذلك أن جميع التشكيلات المسلحة متطابقة في ظروف نشأتها أو أهدافها أو مسؤولياتها، لكن تعددها يطرح سؤالاً جوهرياً بشأن المرجعية العسكرية الواحدة وحدود سلطة الدولة، ومدى جدية الخطاب الذي يتحدث عن بناء جيش وطني موحد. فليس منطقياً أن يكون توحيد المؤسسة العسكرية هدفاً معلناً، بينما يظل تأسيس المزيد من القوات والمليشيات خياراً مطروحاً كلما تبدلت التحالفات أو ظهرت انشقاقات جديدة. إن أخطر ما في هذا المشهد أن يصبح تعدد المليشيات أمراً مألوفاً، وأن يتعامل معه الخطاب السياسي والعسكري باعتباره واقعاً لا بد من التعايش معه، بدلاً من اعتباره أحد التحديات الأساسية التي ينبغي معالجتها في أي مشروع جاد لإنهاء الحرب وإعادة بناء الدولة. فكل تشكيل مسلح جديد يطرح أسئلة إضافية عن قيادته وتمويله ومرجعياته وموقعه



في الخطب والبيانات والتهافتات، بينما تواصل المليشيات نموها في الواقع، في مفارقة لا تحتاج إلى خبير عسكري لفك طلاسمها، وإنما إلى قدر من الصراحة للاعتراف بأن الطريق إلى جيش واحد لا يمكن أن يبدأ بتأسيس جيش جديد كلما انشقت مجموعة عن أخرى. لقد تحول شعار (جيش واحد شعب واحد) إلى لازمة استهلاكية، ودخل مرحلة العبث، فلم يعد يعبر عن عقيدة عسكرية أو لحمة وطنية، بل بات أشبه بـ(يا فطة تجارية) ترفع في المناسبات.. إن بناء الجيش الواحد لا يتحقق بالاستهلاك الأجوف للشعارات المكررة، ولا بإعادة تدوير الانشقاقات في قوالب مسلحة جديدة. وإلى أن ترتفع الإرادة إلى مستوى المسؤولية التاريخية، سيظل شعار (جيش واحد شعب واحد) مجرد شعار وهتاف فارغ المضمون يلقي على مسامع شعب يعيش واقعاً تتنازعه بنادق ومليشيات لا تنتهي.

في مستقبل المؤسسة العسكرية، وهي أسئلة لا يمكن الإجابة عنها بمجرد رفع شعار (جيش واحد)، ولعل المفارقة الكبرى أن السودان الذي يحتاج اليوم إلى تقليص مراكز القوة المسلحة، يجد نفسه أمام مشهد تتوالد فيه هذه المراكز، حتى باتت الدعوة إلى توحيد الجيش أقرب إلى أمنية سياسية منها إلى مشروع واضح المعالم، ما لم تقترن بإجراءات حقيقية تعالج جذور تعدد القوات وتضع السلاح تحت سلطة الدولة ومؤسساتها الوطنية. إن بناء جيش وطني واحد لا يتحقق بتكرار شعار (جيش واحد)، وبالضرورة ليس بإضافة تشكيلات جديدة إلى قائمة التشكيلات القائمة، ولا بإعادة تدوير الانشقاقات تحت أسماء مختلفة، وإنما بإرادة سياسية وعسكرية تعطي الأولوية لقيام دولة المؤسسات، وتضع حداً لتحويل السلاح إلى أداة للتنافس على السلطة والنفوذ. وإلى أن يتحقق ذلك سيظل شعار (جيش واحد) حاضراً فقط



دارفور.. طفح جلدي غامض يصيب الأطفال شمال مدينة كتم

أصيب عشرات الأطفال في منطقة عبد الشكور شمال كتم بولاية شمال دارفور بطفح جلدي وكدمات وجروح، وسط غموض طبي بشأن طبيعة المرض وأسبابه، ومخاوف من سرعة انتقاله.

ملخص

تتزامن الحالات مع انتشار الذباب وسوء التغذية وتدهور الأوضاع الصحية في المنطقة ومخيمات النازحين، ما يزيد المخاوف من تفاقم الوضع، دون أن تثبت هذه العوامل وحدها سبب المرض.

تبدأ الأعراض، وفق أسر المصابين، بالحكة ثم ظهور كدمات وطفح جلدي، بينما نُقلت بعض الحالات إلى كتم، مع ترتيبات لإرسال أخرى إلى نيالا لإجراء الفحوصات اللازمة.

دعا مختصون إلى تقصُّ وبائي عاجل وحصر الحالات وإجراء الفحوصات، إلى جانب توفير العلاج وتعزيز الخدمات الصحية، محذرين من إطلاق تشخيصات غير مؤكدة أو التقليل من خطورة الوضع.

«الوقت ما زال مبكرًا لمعرفة مصدر وأسباب الحالات، والتأكد ما إذا كانت فيروسية أو غيره»

الخرطوم: ابتسام حسن

التدخلات الممكنة

طالبت غرفة الطوارئ الجهات الصحية والمنظمات الإنسانية بالتدخل العاجل لتشخيص الحالات وتوفير العلاج، إلى جانب دعم الخدمات الصحية، في ظل شح الغذاء وانتشار الذباب وتدهور الظروف الصحية بالمنطقة.

ولم يتسنى تحديد طبيعة المرض أو أسبابه بصورة طبية، فيما تواصل الجهات الصحية متابعة الحالات وإجراء الفحوصات اللازمة.

المطالبة بالتقصي

وقال استشاري الصحة العامة وصحة البيئة، عبد الماجد مردس أحمد، لـ(أفق جديد)، إن حالات الطفح الجلدي والكدمات لدى الأطفال في (عبد الشكور) ومخيمات النازحين تستوجب التقصي الوبائي والصحي العاجل، دون استباق التشخيص أو إطلاق تسمية لمرض لم تثبت أسبابه بعد.

ونوه مردس إلى أولوية حصر الحالات ووصفها حسب الزمان والمكان والشخص، وإجراء الفحص السريري والفحوصات المخبرية المناسبة، مع تقصي العوامل البيئية والغذائية والسكنية والمخالطة، وتعزيز الترصد للحالات الجديدة.

أسباب متعددة

وقال مردس إن انتشار الذباب وسوء التغذية وتدهور البيئة الصحية عوامل مهمة ينبغي تقييمها، لكنها لا تثبت وحدها سبب المرض، منوهاً إلى أنه «في مثل هذه الظروف، المطلوب ليس إثارة الهلع ولا التقليل من الأمر، إنما الانتقال سريعاً من البلاغ، التقصي، التشخيص، التدخل المبني على الدليل»، مشيراً إلى أنه يطالب بذلك من منظور مهني في الصحة العامة والترصد وصحة البيئة، وقال إن حماية الأطفال تبدأ بمعرفة مصدر الخطر ومنع وصوله إليهم قبل أن يتحول إلى مرض منتشر.

أصيب عشرات الأطفال في منطقة (عبد الشكور)، شمال مدينة كتم بولاية شمال دارفور، بحالات طفح جلدي لم يُشخص طبيًا حتى الآن، وأشارت مصادر طبية إلى أن الحالات تنتقل بسرعة بين الأطفال، وسط مخاوف من اتساع نطاق انتشار المرض في المنطقة ومخيمات النازحين والمناطق المجاورة.

وأكدت لجنة الأطباء المركزية غموض الحالات، وقالت إنها لم تصل إلى تشخيص المرض. ونوه الناطق الرسمي باسم اللجنة، محمد فيصل، في تصريح لـ(أفق جديد)، إلى أن الوقت ما زال مبكرًا لمعرفة مصدر وأسباب الحالات التي ظهرت للأطفال، والتأكد ما إذا كانت فيروسية أو غيره. وقال مصدر طبي في مدينة كتم طبقاً لـ«دارفور24» إن عشرات الحالات ظهرت بين الأطفال في (عبد الشكور) ومخيمات النازحين والمناطق المحيطة بها، مشيرًا إلى نقل بعض المصابين إلى كتم في محاولة لتحديد أسباب المرض وتشخيصه.

وأضاف المصدر أن بعض الحالات يُعترزم نقلها إلى مدينة نيالا لإجراء الفحوصات اللازمة، تمهيدًا لتحديد طبيعة المرض والعلاج المناسب. وقالت حواء يوسف آدم، والددة أحد الأطفال المصابين، إن الأعراض تبدأ بحكة في الجسم، قبل ظهور كدمات تتحول لاحقًا إلى طفح جلدي، مشيرة إلى أن الأعراض تصيب الأطفال بالأرق، فيما تنتقل الحالات بسرعة بين الأطفال.

وأوضحت أن المنطقة تشهد انتشارًا كثيفًا للذباب، بالتزامن مع وجود عشرات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ونقص الوزن نتيجة شح الغذاء، ما يزيد المخاوف بشأن الوضع الصحي للأطفال.

وكانت غرفة طوارئ في منطقة (عبد الشكور) قد أفادت السبت بظهور حالات مرضية غامضة وسط الأطفال، تمثلت أعراضها في كدمات وطفوح وجروح في مناطق مختلفة من الجسم، محذرة من احتمال انتقال المرض بين الأطفال في ظل غياب التشخيص الطبي وضعف الخدمات الصحية.

«بعض الحالات يُعترزم نقلها إلى مدينة نيالا لإجراء الفحوصات اللازمة، تمهيدًا لتحديد طبيعة المرض والعلاج المناسب»

«عشرات الحالات ظهرت بين الأطفال في عبد الشكور ومخيمات النازحين والمناطق المحيطة بها»



«الأعراض تبدأ بحكة في الجسم، قبل ظهور كدمات تتحول لاحقاً إلى طفح جلدي»



من مركز الكلى إلى حقول كريان دونغو رحلة رجل حمل أسرته من الحرب إلى المجهول

خرج الطبيب مصعب علي الطاهر من مركز زراعة الكلى بالخرطوم خلال هدنة قصيرة، حاملاً همّ المرضى وأسرتهم، قبل أن تبدأ رحلة نزوح طويلة بعد انقطاع الماء والكهرباء وتصاعد المخاطر حول المركز.

ملخص

ومع استمرار الخوف من امتداد الحرب، اتجهت الأسرة إلى أوغندا، حيث واجهت حياة المخيمات وصعوبة توفير الطعام والعلاج والعمل. ولم تنفع خبرته الطبية وشهاداته في إيجاد وظيفة، فاضطر إلى العمل باليومية ثم اتجه إلى الزراعة.

تنقل مصعب وأسرتهم بين مناطق سودانية عدة، واضطر إلى بيع مقتنياتهم والبحث عن أعمال مؤقتة، فعمل كاشيراً ثم في صيد الأسماك، قبل أن يلتقي أسرته مجدداً ويواصل معهم رحلة اللجوء إلى جنوب السودان.

في كريان دونغو، أصبح الطبيب الذي كان يتولى مسؤولية المرضى في العناية المركزة يزرع البامية والفاصوليا السوداني بحثاً عن لقمة العيش. وبين سؤال العودة إلى السودان وصعوبة الاستقرار في أوغندا، يواصل مصعب حياته متمسكاً بالأمل، مردداً: «الله يلعن الحرب والله يلعن من كان السبب فيها».

«إذا حدث شيء، فليحدث لي أولاً»، قالها مصعب وهو يتقدم المرضى أثناء مغادرتهم مركز زراعة الكلى بالخرطوم.

كرياندونغو/ سمر سليمان



في الساعة الحادية
عشرة صباحاً تقريباً،
خرج د. مصعب علي
الطاهر محمد بلال من
مركز الشهيد سلمى
لزراعة الكلى بجامعة
الخرطوم مع مجموعة

من المرضى والأطباء والمرضات، مستفيدين من
هدنة قصيرة أتاحت لهم فرصة مغادرة المركز
الذي أصبح وجودهم فيه خطراً على حياتهم.
تقدم مصعب الصفوف وهو يعرف أن الطريق
محفوف بالمخاطر، لكنه لم يفكر في نفسه كثيراً؛
كان همه أن يخرج المرضى من المكان بأقل قدر
ممكن من الخطر. يقول إن الفكرة التي مرت في
ذهنه ببساطة هي: إذا حدث شيء، فليحدث
لي أولاً. لم تكن أسرته تعرف أنه غادر المركز،
وعلمت والدته وأفراد الأسرة بخروجه بعدما

شاهدت شقيقته مقطع فيديو انتشر على وسائل
التواصل الاجتماعي وظهر فيه ضمن الخارجين.
بعض المرضى لم يستطيعوا مغادرة المركز بسبب
حالتهم الصحية، فيما توفي آخرون داخله،
وبقيت تلك المشاهد في ذاكرته، خصوصاً أن
المكان الذي قضى فيه سنوات من حياته المهنية،
وتابع فيه المرضى ومسؤولياتهم الطبية اليومية،
تحول فجأة إلى مكان يحاول العاملون والمرضى
الفرار منه.

اندلعت الحرب ومصعب يعمل في مركز زراعة
الكلى، بعد سنوات أمضاها في المجال الصحي،
بينها خمس سنوات في العناية المركزة مسؤولاً
عن الدم والأكسجين ومتابعة المرضى منذ دخولهم
إلى العناية وحتى خروجهم منها. مع الأيام
الأولى للحرب، انقطعت المياه والطعام والكهرباء،
وأصبح قرب المركز من مناطق عسكرية خطيرة
يضاعف المخاطر على المرضى والعاملين. الخروج
من المركز لم يكن نهاية الأزمة، بل بداية رحلة



«الحياة القديمة انتهت، وعلينا أن نبدأ حياة جديدة»، كانت كلمات
عمه التي شجعتة على مواصلة الطريق.

«لم أفكر في نفسي كثيراً، كان همي أن يخرج المرضى بأقل قدر ممكن من الخطر».

الأسماك ويضع عليها الملح حتى تجف، أو ما يعرف بـ«الكجيك»، قبل تعبئتها وبيعها. حاول أن يبني لنفسه مصدراً جديداً للدخل، لكن العنف ظل يلاحق محيطه؛ ففي إحدى المرات قتل أحد أقاربه خلال أحداث عنف. ويقول مصعب إن عمه ظل يشجعه على الاستمرار، وكان يقول لهم إن الحياة القديمة انتهت وإن عليهم أن يبدأوا حياة جديدة، حتى إنه شجعه على شراء شبك للصيد. ثم تلقى اتصالاً يخبره بأن أولاده وصلوا إلى الرنك، فعاد إليهم وسط المطر والسيول والخريف. قطع الطريق حتى وصل إلى منطقة جلهاك بعد رحلة شاقة، والمياه تصل إلى منتصف جسده تقريباً، وهناك التقى أولاده وشقيقته. سجلتهم إحدى المنظمات، ثم انتقلوا إلى أويل، حيث عمل مصعب لفترة، لكن الأولويات تغيرت مرة أخرى. لم يعد السؤال عن الوظيفة وحدها، وإنما عن الحياة اليومية للأسرة: كيف يعيشون؟ كيف يوفرون الطعام؟ وكيف يحمون الأطفال؟ من أويل

نزوح طويلة. من الدروشاب اتجه مصعب إلى الكدرو، ثم واصل إلى دردوق بعدما تغير الوضع الأمني، ومع استمرار الرحلة بدأت مدخراته تنفذ. اضطرت الأسرة إلى بيع هواتفها لتوفير المال، ثم استأجرت حافلة واتجهت إلى ربك، حيث أقامت فترة مع أعمامه قبل الانتقال إلى مدارس الإيواء بحثاً عن مكان أكثر أمناً.

في سبتمبر، ترك مصعب أولاده في ربك واتجه جنوباً بحثاً عن العمل. لم يجد أمامه سوى الخيارات المتاحة في المكان الذي وصل إليه، فعمل كاشيراً في مطعم. بالنسبة لرجل قضى سنوات في بيئة طبية تتطلب معرفة دقيقة ومسؤولية كبيرة تجاه المرضى، شكلت الوظيفة الجديدة تحولاً قاسياً في حياته، لكنها في تلك اللحظة لم تكن مسألة اختيار مهني، بل وسيلة لتوفير المال. لم يستمر العمل طويلاً، فاتجه إلى صيد الأسماك واشترى أدوات للصيد بنحو ستة آلاف واثني عشر حبلًا. بدأ يخرج للصيد، ثم يقطع



«لم يعد أمامي خيار، كان لابد أن أبحث عن أي عمل أستطيع من خلاله إعالة أسرتي».

«زمان وضعي كان كيف والآن كيف؟»، يقول مصعب وهو يستعيد حياته قبل الحرب.



تركوه، بل أصبح احتمال انتقال العنف إلى المناطق التي لجأوا إليها هاجساً مستمراً. يقول مصعب إن الأحداث بدأت تصل إليهم، ووجدوا أنفسهم أمام السؤال نفسه من جديد: إلى أين نذهب؟ وهل يوجد مكان آمن فعلاً؟ قرروا في النهاية التوجه إلى أوغندا، ودبروا تكاليف السفر بما استطاعوا، وباعوا ما تبقى لديهم حتى يتمكن مصعب من السفر مع أولاده. وصلت الأسرة إلى معسكر يومانزي، وهناك بدأت مواجهة جديدة مع تفاصيل الحياة في اللجوء. الطعام مختلف، والثقافة الغذائية مختلفة، والأطفال لم يعتادوا على الوجبات المتاحة. أصبحت الأسرة تقف في الصف منذ الساعة الواحدة للحصول على الطعام، ومرة يبكي الأطفال ومرة يصبرون، بينما يتحول الحصول على وجبة إلى جزء أساسي من برنامج اليوم. بعد ذلك انتقلت الأسرة إلى الكلسترات في كرياندونغو، حيث واجهت ظروفًا أكثر صعوبة؛ الحشائش والحشرات

بدأت الأسرة مرحلة جديدة من الرحلة، واستقلت قارباً استغرق ثلاثة أيام للوصول من الرنك إلى ملكال. يصف مصعب الرحلة بأنها كانت مرهقة، وسط مكان ضيق وغير مريح، وعمليات تفتيش متكررة وانتظار طويل، فيما كان السودانيون في طريق اللجوء يقفون في صفوف للحصول على مواد غذائية أساسية مثل الدقيق والعدس والكاو والملح.

ملكال لم تكن مكاناً غريباً تماماً على مصعب؛ فهو مولود في المنطقة، لكن المدينة التي عرفها في طفولته أصبحت محطة في رحلة اللجوء. ومع اندلاع أحداث الكنابي في الجزيرة، ازداد قلق الأسرة وهي تتابع الأخبار من خارج السودان.

لم يعد الخوف مرتبطاً فقط
بالمكان
الذي



«نرجع بشنو؟»، سؤال يختصر حيرته أمام فكرة العودة إلى السودان.
«نستقر كيف؟»، يتساءل مصعب في ظل صعوبة الحياة وغياب العمل الثابت.

«كنت أعمل في العناية المركزة ومسؤولاً عن الدم والأكسجين ومتابعة المرضى».



على الاحتمال. قبل الحرب، امتلك مصعب مهنة وخبرة وبيتاً وحياة مستقرة يعرف تفاصيلها، أما اليوم فيحاول بناء حياة جديدة في بلد آخر، مستنداً إلى قدرته على العمل وإلى ما تبقى من أمل في أن يجد لأسرته مكاناً آمناً.

يتذكر وضعه قبل الحرب، ثم يقارن ذلك بما وصل إليه، ويقول: «زمان وضعي كان كيف والآن كيف؟». ثم يصمت قليلاً قبل أن يستعيد ما يمنحه القدرة على مواصلة الطريق: «الله يلعن الحرب والله يلعن من كان السبب فيها، لكن نقول الحمد لله، البركة في صلاتنا وقرآننا عشان ربنا يخفف علينا».

في كريانونغو، لا يعرف مصعب إن كانت الأرض التي يزرعها اليوم ستظل محطة مؤقتة في رحلة النزوح أم تتحول إلى بداية حياة جديدة. كل ما يعرفه أن الحرب نقلته من مركز زراعة الكلى في الخرطوم إلى عمل في مطعم، ثم إلى صيد الأسماك، ومنها إلى رحلة عبر القوارب ومخيمات اللجوء، قبل أن تنتهي به في قطعة أرض يزرعها بيديه. وبين كل هذه المحطات ظل يحمل معه أسرته وذاكرته وخبرته المهنية، فيما يبحث عن الشيء الذي دفعه إلى مغادرة الخرطوم في البداية: مكان يستطيع فيه أطفاله أن يعيشوا بآمان.

والقلق المستمر من الملاريا. ويقول مصعب إن محدودية العلاج تمثل واحدة من أكبر مشكلات اللاجئين، إذ تنتهي شكاوى صحية كثيرة إلى علاج الملاريا، مهما اختلفت الأعراض.

حاول مصعب العثور على عمل، فاشتغل باليومية بأجر قليل، وأحياناً من دون وجبة، قبل أن يعود إلى البطالة. شهاداته وخبرته الطويلة لم تفتح أمامه باباً للعمل في المكان الذي وصل إليه لاجئاً، فلم يجد سوى الزراعة. بدأ بزراعة البامية والعيش الريفي والفول السوداني، بحثاً عن مصدر يوفر لأسرته بعض الغذاء والدخل. في الأرض الجديدة يقضي أيامه وهو يتابع المحصول، في صورة تختصر جانباً كبيراً من التحول الذي فرضته الحرب على حياته؛ الرجل الذي تولى في الخرطوم مسؤولية الدم والأكسجين في العناية المركزة أصبح يقف اليوم في قطعة أرض صغيرة ينتظر محصول البامية.

لا يعرف مصعب إلى أين ستقوده هذه الحياة. العودة إلى السودان تحمل سؤالاً ثقيلاً: «نرجع بشنو؟»، والبقاء في أوغندا لا يقدم إجابة أسهل: «نستقر كيف؟». لا عمل ثابت ولا دخل يكفي، فيما حياة اللجوء نفسها تحتاج إلى موارد وقدرة

«الأطفال لم يعتادوا على الأكل الموجود في المعسكر، وكنا نقف في الصف للحصول على الطعام».



الحقيقة أولاً وأخيراً: نحو صحافة حرة وإعلام أكثر نزاهة وحساسية

فيصل الباقر

العودة إلى السودان حق أصيل، لكن الحديث عن «العودة الطوعية» في ظل استمرار الحرب وانتهيار الخدمات والأوضاع الإنسانية قد يتحول إلى وعود مضللة، خصوصاً مع تحذيرات من تدهور المساعدات واحتمال نزوح جديد.

ملخص

يؤكد أنه لكي تكون العودة حقيقية وطوعية، لا بد من توفير الأمن والاستقرار والخدمات، وإعادة الإعمار وتعويض المتضررين، إلى جانب تحسين الاقتصاد ومكافحة الفساد، بما يضمن للنازحين حياة آمنة وكريمة.

يرى الكاتب أن المشهد الميداني لا يزال مضطرباً، وأن الترويج لانتهاة الحرب أو استقرار البلاد يتناقض مع واقع القتال وانعدام الأمن ونقص الكهرباء والمياه والخدمات الأساسية.

يحمل الكاتب الصحافة والإعلام مسؤولية كبيرة في هذه المرحلة، داعياً إلى الالتزام بالحقيقة والنزاهة وعدم الترويج للوعود الزائفة أو خطاب الكراهية، لأن الإعلام يجب أن يكون أداة لكشف الواقع لا جزءاً من الحرب النفسية والتضليل.

في الوقت الذي يعاني فيه
الوضع الإنساني في البلاد من
شبح الانهيار التام، يحدثونك عن
العودة الطوعية... حذار من بيع
الوعود الواهية يا إعلام وصحافة
هؤلاء!

جرس أول:

«أمرُ على الديار .. ديار ليلي ... أقبلُ ذا الجدار
.. وذا الجدارا ... وما حُبَّ الديار شغفن قلبي ..
ولكن، حُبُّ من سكن الديارا»... ((قيس بن الملوّح
«مجنون ليلي»))

جرس ثان:

«أعدّي لي الأرض كي أستريح ... فإنّي أحبك
حتى التعب ... صباحك فاكهة للأغاني ... وهذا
المساء ذهب»... ((محمود درويش))

-1-

بداية، دعونا نوّكد أنّ الحق في العودة إلى
الوطن، هو حق أساسي وأصيل من حقوق
الإنسان، يضمن لكل فرد أجبر على مغادرة
بلده، أو نزح قسراً بسبب الحرب، العودة إلى
دياره وأرضه... وقد نصّت المادة (13) في فقرتها
الثانية، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
(1948) على أنّ «لكل فرد حق في مغادرة أيّ بلد،
بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده»... كما
نصّت الفقرة الرابعة من المادة (12) من العهد
الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966) على
أنّه «لا يجوز حرمان أيّ شخص تعسفاً من
الدخول إلى بلده».

-2-

كما حظرت اتفاقية جنيف الرابعة، في
المادة (49)، «عمليات النقل القسري الفردي أو
الجماعي». وقد أكدت الاتفاقية الدولية للقضاء
على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة
(5 - د) البند الثاني، «حق الفرد في مغادرة أيّ
بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده»...
ونختم بالقول الفصل، من القانون الدولي
الإنساني الذي «يعتبر العودة بعد انتهاء
النزاعات والصراعات، قاعدة أمرة لحماية
المدنيين وأسرى الحرب واللاجئين والنازحين».

-3-

وقبل الدخول في لب الموضوع المراد التعرّض
له، دعونا نُشارك القراء والقارئات خلاصة
«التحذير» الذي أعلنته المنظمة الدولية للهجرة،
بتاريخ 14 سبتمبر 2026، عن الوضع الإنساني
في السودان، وقد جاء التحذير على لسان
مديرتها إيمي بوب، في بيان رسمي بقولها:
«قد ينهار النظام الإنساني بأكمله خلال
أسابيع، إن لم نتحرك الآن»... مُضيفة: «من دون
تمويل جديد، لن نتمكن من إيصال المساعدات
إلى حيث تتعاضم الحاجة إليها».

-4-

المنظمة الدولية للهجرة، أكدت في بيانها
«التحذيري» أنّ نظام الخدمات اللوجستية الذي
تديره، والمعروف باسم (خط الإمداد الإنساني
المُشترك)، الذي يُمكنها مع أكثر من مائة
منظمة غير حكومية، من إيصال المساعدات
الإنسانية إلى السودان، بات «مهدداً بالانهيار،
خلال أسابيع»، وذلك بسبب «الافتقار إلى
تمويل كافٍ»... وأوضحت المنظمة في بيانها
أنّها - بفضل هذا النظام - تمكّنت من إيصال
المساعدات الإنسانية لنحو مليونين و840 ألف
شخص منذ بداية الحرب.

-5-

وأكدت منظمة الهجرة الدولية أنّ تقليص
نطاق المساعدات، يجيء بسبب تراجع التمويل،
رغم أنّ الاحتياجات الإنسانية بلغت مستويات
غير مسبوقة، كما نُبّهت إلى انحسار عدد
المستفيدين من خط الإمداد، من أكثر من مليون
شخص عام 2024، إلى 330 ألف عام 2026.
وقالت المنظمة في بيانها التحذيري: «من دون
دعم فوري من المانحين، من المتوقع أن تنفذ
مخزونات الملاجئ ومواد الصرف الصحي،
والأدوات الإغاثية المنزلية الطارئة بحلول نهاية
سبتمبر 2026». كما حذرت من أنّ «التعرّض
الطويل للظروف الجوية القاسية والأمراض
وانعدام الأمن قد يُزيد من مخاطر العنف».

-6-

تلا ذلك التحذير الخطير، تصريحات



-8-

في مقابل هذا الواقع المزري، وتلك المستجذات المخيفة، دعونا نحاول الغوص والتأمل في مشاهد نقلتها وظلت تنقلها بين الفينة والأخرى وكالة الأنباء السودانية (سونا)، فيها صور غارقة في «التراجيديا» و«الكوميديا» السودانية الحديثة، حيث ظهر السيد البرهان في القصر الجمهوري بالخرطوم يوم الخميس 13 أغسطس 2026، في كامل زيّه العسكري، وهو يستعرض «طابور الشرف»، وقالت (الوكالة) - يومها - أن البرهان وصل إلى القصر الجمهوري لـ«اعتماد» عدد من السفراء الجدد، ومن المعلوم أن هذا الظهور المفاجئ، يجيء للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب المليجيشية الكارثية، في 15 أبريل 2023، وظل هذا الظهور الاستعراضي يتكرر كجزء من سلوك تطميني رغائبي وكأن كل شيء على ما يُرام.

-9-

وكان الجيش قد أعلن في مارس 2025، سيطرته على العاصمة الخرطوم، في حين قالت

لاحقة، كشفت فيها المنظمة عن مخاوف من تعرّض أكثر من 5,1 مليون سوداني، إلى موجة نزوح ثانية بسبب انعدام الخدمات في مناطق العودة، وأيضاً بسبب انعدام الأمن في حالة دارفور... هذه التحذيرات الخطيرة يجب أن يُنظر إليها بعين الجد، بعيداً عن أي تفكير رغائبي في تحقيق مكاسب سياسية «أنية»، حول مسألة العودة «الطوعية»، وما أدراك الطوعية، التي يروج لها إعلام الحرب الحكومي.

-7-

نقول هذا، ونتابع مع الناس أجمعين، ما تقوله (لجنة الأمل للعودة الطوعية) السودانية عبر موقعها الإلكتروني الرسمي، وما يصرح به قادتها حول عودة السودانين/ات من مصر... ونتمنى صادقاً أن تكون هذه اللجنة على علم وإلمام تام بكل المستجدات حول الوضع الإنساني «الحقيقي» في البلاد، على أرض الواقع، بعيداً عن جنون «التسييس» وخطر «البروباغاندا» / «البروباغاندا»، والوعود الرسمية الواهية.

رغبوي ساذج، ومدّمّر للوطن، ولخيراته، ومن قبل ومن بعد إنسانه، وهذا ما يجب أن ينتبه له العقلاء!

-11-

هذا المشهد «التراجيكميدي»، يعيد للواجهة، مشهد آخر ظلّ يجمع بين تناقضين «الملهاة والمأساة»، وعلى طريقة ((والضد يُظهر «سوء» الضد)) - هذا الاشتقاق من عندي، لأنّ القول الشائع يُقرأ «والضد يظهر حسنه الضد»، وبيت الشعر الكامل هو ما يُنسب لأبي الطيب المتنبي حين قال: «ضدان لما استُجمعا حسناً.. والضد يظهر حسنه الضد»..

-12-

أقول: في هذا الواقع الصعب، ظللنا نُشاهد ونتابع في تلفزيون السودان، لقطات تجمع بين غرابة الملهاة، وفداحة المأساة، تُعرض فيها صور وأحاديث ولقاءات لمسؤولين حكوميين كبار يتقدمهم - أحياناً - رئيس مجلس الوزراء كامل إدريس، ومسؤولين صغار، ومن هم - ما زالوا - يقبعون في «برزخ الميري»، أي «بين بين»، جميعهم، أولئك، وهؤلاء، نراهم يزورون بعض أحياء وأطراف الخرطوم، وأم درمان، والخرطوم بحري، يتحدثون بلغة تشبه ما يسميه أهلنا البسطاء، بحكمتهم النابهة «كلام الطير في الباقير»، لمجاميع مختلفة من الناس، في أماكن شتى، بعضهم رسميين في أزياء رسمية «ميري»، وغيرهم في أزياء غير رسمية، وجلّهم عناصر أمنية واستخباراتية (سيماهم في وجوههم من أثر «الجستبة»)، وبعضهم «مستنفرين»، وأشباه مستنفرين، وما أدراك ما المستنفرين و أشباه المستنفرين، وبعضهم

قوات الدعم السريع - وقتها - أنّها «أعادت تموضع قواتها على مختلف الجبهات»... ومنذ تلك اللحظات، وطيلة السنوات الماضية، ظلّت الحرب «المليجيشية» الكارثية، تطحن المدنيين والمدنيات في جبهات قتالية مختلفة، في دارفور وكردفان وجبال النوبة والنيل الأزرق، وها هي الأخبار تنقل انتقال الصراع الدامي إلى شرق البلاد، وسط أخبار عن عودة قوات الدعم السريع للسيطرة على قيسان والكرمك في الجنوب الشرقي لولاية النيل الأزرق، وتهديدها للدمازين عاصمة الولاية، والتي تبعد عن عاصمة البلاد الخرطوم بحوالي 300 كيلومتر، وفي ذات الوقت يتحدث الجيش عن «صد العدوان، وتكبيد العدو درساً لن ينساه»، وهذه وتلك، أخبار «متضاربة» و«متسارعة»، تختلط فيها الحقائق بالكاذيب، وتضيق بينهما الموضوعية والشفافية، لتتصدّر المشهد الإعلامي الشعارات الرنانة والبروباقاندا السخيفة، كما عادت إلى الأخبار اتهامات لإثيوبيا بتورطها في الحرب السودانية، باستضافة أراضيها لقوات الدعم السريع، فيما تنفي إثيوبيا، وتتهم

السودان باستضافة فصائل إثيوبية مسلحة، وها هي إثيوبيا ترد الصاع صاعين باتهامها للسودان وإريتريا ومصر بدعم التغري، وبين هذا وذاك، يتكرّر «النفي والنفي المضاد»، وتضيق الحقيقة، وسط ركام التضليل الإعلامي البغيض.

-10-

كل هذا وذاك، يؤكّد أن هذه الحرب الكارثية اللعينة لم تضع أوزارها بعد، ولكنها ظلت تتلوّن وتأخذ أشكالاً مختلفة، ولن نمل القول أنّ الحديث عن حسم أحد الطرفين الأساسيين للحرب، أو الأطراف الكثيرة المتنازعة في السيطرة الكاملة على مناطق عبر الفعل العسكري، أو تحقيق الانتصار النهائي، ليس سوى تفكير



مواطنين عاديين، ومواطنات عاديات - ربّما - ساقطهم/ن أقدارهم/ن أن يكونوا في المكان الخطأ، والزمن الخطأ، لحظة «حضور» المسؤولين، وساعة «مرور وتحوّل» كاميرا التلفزيون التعيس!

-13-

بعض الذين تستطلعهم/ن كاميرا التلفزيون، يتحدّثون بصراحة فائقة، وشجاعة نادرة، حتماً، وطبعاً، يشوبهما الحذر، من الوقوع في مكامن الخطر، وقد أثروا أن يكونوا على نهج «لسانك حصانك، إن صنتو، صانك»، ويظهر ذلك جلياً، في انتقائهم/ن للكلمات والعبارات المعبرة عن حقيقة الوضع المزري على الأرض، ومع ذلك، ظهرت - وتظهر يوماً بعد يوم - الحقيقة الدامغة، ناصعة البيان، لكل ذي عقل وقلب سليمين، إذ تكررت - وما زالت تتكرّر - سرديات الشكاوى المُرّة من انعدام الكهرباء، ونقص المياه، وغياب الأمن والأمان، والذي أشاروا - ويشيرون - له بذكاء بعبارة «التفلّات» الأمنية، بينما العبارة الأقرب للحقيقة «السيولة الأمنية»، أو أيّ من مرادفاتها الكثيرة، مثل الهشاشة الأمنية، أو سهولة اختراق الوضع الأمني، أو الفراغ الأمني، أو التسيّب الأمني، وجميعها مرادفات تؤدّي للمعنى المطلوب، في وصف (ما جرى)، وما يجري على أرض الواقع... وهذا حديث يطول!

-14-

زاد - ويزيد - من ذلك، ومنذ زمن بعيد انتقل الحُرْب إلى مربع «حرب المُسَيَّرات»، وما أدراك ما المُسَيَّرات، وهي حرب هوجاء ورعناء، وأكثر خُبثاً ونذالة من سابقتها، بسبب قدرتها على الوصول للأهداف بسهولة، وصعوبة التشويش عليها، رغم الحديث عن امتلاك تقنيات جديدة مضادة للمسيّرات، ممّا يجعل واجب وقف هذه الحرب، مسؤولية الجميع، وبخاصة مُمولي هذه الحرب الكارثية، والمروّجين لاستمرارها، وذلك، حفاظاً على حياة المدنيين والمدنيات، في أيّ بقعة في الأرض السودانية، بما في ذلك، المناطق التي يُصطلح عليها مجازاً «مناطق أمانة»، وهذا ما يجب أن يُدرّكه العقلاء!

-15-

يبدو أنّ هؤلاء «الأنبياء الكذبة»، محترفي الوعود الواهية، لم يُحدّثوا الناس عن احتمالات

اتّسع دائرة الحرب عبر بوابة «المسيّرات» المنفلتة، كما لم يحدّثوهم عن آفة حرب المخدرات التي دقّت أوتادها في أماكن كثيرة في البلاد، إذ لم تُعدّ المجتمعات آمنة من انتشار المخدرات التي انتشرت كالنار في هشيم المجتمعات المحليّة، واستهدفت الشباب من الجنسين بصورة مروعة، وما عاد الصمت عنها وعن آثارها ونتائجها مقبول، وفي هذا المناخ تُجبر الدولة الجامعات على فتح أبوابها لاستقبال الطلاب والطالبات، وتطالب إدارات الجامعات الطلاب والطالبات بالعودة الفوريّة إلى مقاعد الدراسة، وقبلهم/ن يتم إجبار الأساتذة والعاملين والعاملات بالعودة إلى العمل في هذا المناخ غير الصديق لأيّ عملية تعليمية وتربوية سليمة، وفي ظروف غياب السكن، ونذرة الدواء والكهرباء والمياه، وارتفاع الأسعار، الفاحش للضروريات، وغلاء المعيشة الكاسر، وهيمنة غول الغلاء.

-16-

السؤال المهم والمشروع، كان، وسيظل، وسيبقى، كيف يمكن خلق بيئة مهياة و«حاضنة» ومُشجّعة للـ(أمن الإنسان)؟... بيئة تضمن عودة ملايين السودانيين والسودانيات طوعاً واختياراً، للمساهمة في إعادة بناء بيوتهم/ن وأماكن عملهم/ن ومدنهم/ن، ومن ثمّ وطنهم/ن، وضمان مستقبل أفضل للجميع. وهذا - حتماً - لن يتحقّق، ولن يتم في غياب بيئة سياسية واقتصادية وصحيّة و«عدلية» صديقة للسلام والاستقرار والنماء والرفاه، ومن قبل ومن بعد بيئة آمنة ومستقرة «بحق وحقيقة»، لا تُخطئها العين المجردة، إذ يُعتبر توفير هذه المطلوبات الضرورية، شرطاً أساسياً لتشجيع السودانيين/ات على العودة الطوعية لعاصمة بلادهم/ن، والمشاركة في «إعادة الإعمار»، وأن يتزامن ذلك، مع جهود حقيقية وحثيثة لتحسين بيئة الأعمال، ومكافحة الفساد، ما يُرسّخ الثقة في فرص العيش الكريم، والعمل، والحياة الآمنة، داخل البلد الذي وصل فيه الانقسام المجتمعي الحاد مراحل عالية، وبلغ فيه خطاب الكراهية والتمييز والعنصرية والبغضاء، بل، خطاب الإبادة الجماعية، شأواً عظيماً.

-17-

هذه الحرب الكارثية، أدّت إلى «تهجير»،

العودة التي لن تحقق أو تضمن أي التزام واضح ومعلن بإعادة إعمار المناطق المنكوبة، بواسطة الدولة، وتقديم تعويضات للضحايا، الذين يُقدَّر عددهم بالملايين، بين قتلى ومهجّرين، يبقى مجرد «دعوة مراكبية»، لا سيما في ظل واقع ميداني مُتقلّب، وتحالفات إقليمية وعالمية معقدة، ومجتمع دولي منشغل بأوضاعه وأزماته الداخلية، وبحروب ونزاعات مسلّحة في مناطق أكثر «حيوية»، تجعله ينظر إلى حرب السودان، باعتبارها حرب «منسية»، بل، و«مهملة»، ومقصود و«مُتعمّد» تجاهلها، ولو إلى حين!

أمام هذه الحقائق وهذه التحديات الخطيرة، المطلوب من الإعلام والصحافة، وبخاصّة الصحافة الحساسة تجاه النزاع، الأمانة والصدق والنزاهة والاستقامة، لأنّ واجب الصحافة والإعلام هو البحث عن الحقيقة، ونشرها للناس، وليس تضليلهم، ولا تخديرهم بالوعود الواهية والأمانى الزائفة، نقول هذا، وقد أصبح الإعلام ساحة كبرى للحرب النفسية والتضليل ونشر خطاب الكراهية، وخطاب الإبادة الجماعية، فهل ينتبه الصحفيون والصحفيّات والإعلاميون والإعلاميات، للتصدّي للقيام بدورهم/ن بمهنية، وأمانة، قبل فوات الأوان؟! فيا صحفي وصحفيّات وإعلامي وإعلاميات السودان، انتبهوا!

جرس ثالث:

«يا طارق الباب .. رفقا حين تطرقه ... فإنّه لم يعد في الدار أصحاب ... تفرّقوا في دروب الأرض وانتثروا .. كأنّه لم يكن أنس وأحبّ ... أرحم يدك فما في الدار من أحد .. لا ترج رداً ... فأهل الودّ قد راحوا ... ولترحم الدار .. لا توظ مواجعها .. للدور روح .. كما للناس أرواح» ((عبدالرازق عبدالواحد - «شاعر عراقي»))

جرس أخير:

«يا الله وين ... في الدنيا زي ... وطني بالموت ... وبخلي حي» ... ((محمد الحسن سالم «حميد»))

وأستطيع أن أقول «تهجير إجباري وقسري» طال - حتى اليوم أكثر من 14 مليون شخص، منهم أكثر من 4 مليون خارج البلاد»، إذ تمكّنوا من عبور الحدود، إلى بلدان دول الجوار، وغيرها من الدول القريبة والبعيدة، التي قبلت وجودهم، وبقي منهم في قلب المأساة الإنسانية الفاجعة 9 ملايين شخص في مناطق القتال والنزوح، داخل الوطن في ظروف وأوضاع مختلفة، فمنهم من صُعبت وشقت عليهم/ن حياة «النزوح»، فعادوا أدراجهم/ن، من تلقاء أنفسهم/ن، لبيوتهم/ن «المهدّمة»، قبل أن تبدأ الحكومة حملتها الأخيرة حول العودة للخرطوم، وهذا حديث يطول!

في مثل هذا الواقع العصيب، والأزمات الخائفة، والفقر المدقع، والإفقار المريع الذي «لا يسر حبيب، ولا يعجب قريب»، يبقى الحديث «المجاني» و«الفضفاض» عن العودة الطوعية، وعن إعادة الإعمار التي يتوهمها ويبشّر بها رئيس الوزراء، مجرد «بيع للوهم»، وحلماً بعيد المنال، إن لم نقل بلغة الصحافة «تضليل إعلامي»، ولن أضيف جديداً إن قلت بلغة السياسة «أضغاث أحلام» أو مجرد «تخيّلات» و«أوهام» و«استهبال» وخداع مُبين للناس، وتهرّب من المسؤولية، ينبغي التصدّي له، وكشف خطئه للجميع، وقد وقع - بالفعل - الفأس في الرأس!

من غادروا الخرطوم، والجزيرة وولاية سنار والنيل الأبيض والأبيض، وكردفان الكبرى، ودارفور الصغرى والكبرى، بل، والوطن بأكمله، لم يذهبوا للسياحة أو للاستجمام، أو بحثاً عن تحسين الوضع الاقتصادي، ولكنهم، أُضطروا للمغادرة قهراً والفرار جبراً وقسراً، بسبب الحرب التي دمّرت «المعاني»، قبل «المباني»، دماراً شاملاً وكاملاً، يصعب الإعمار فيه، عبر «البروباغندا» والشعارات الفضفاضة. ولذلك، فإنّ الحديث عن «العودة» أو «العودة الطوعية»، يجب أن يتضمن ضمانات واضحة لحماية المدنيين، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم خلال السنوات الماضية في الحرب.



الإصلاح يبدأ من هنا

عادل يعقوب أحمد نور

ظل السودان منذ الاستقلال يدور في صراع على السلطة والثروة، فيما بقي المواطن بعيداً عن صناعة القرار، ولا يُستدعى غالباً إلا في الانتخابات أو الأزمات.

ملخص

ويمكن للجان الأحياء والمبادرات المدنية أن تتحول من أدوات احتجاج إلى مؤسسات مجتمعية منظمة ومستقلة، تراقب أداء الدولة وتدافع عن حقوق المواطنين، من دون أن تتحول إلى أذرع حزبية أو عسكرية.

الإصلاح الحقيقي، بحسب الكاتب، لا يبدأ من القصر أو مكاتب الأحزاب، بل من الحي والمواطن، عبر مجالس وأجسام منتخبة تضع الخدمات الأساسية والرقابة والمساءلة في مقدمة أولوياتها.

المطلوب ليس إلغاء الأحزاب أو النخب، وإنما إعادة ترتيب العلاقة بين المجتمع والسياسة: الأحزاب تخدم المجتمع، والدولة تخدم المواطن، والسلطة وظيفة عامة وليست غنيمة. الإصلاح يبدأ من المواطن.

منذ الاستقلال، ظل السودان يدور في الحلقة ذاتها: نخب سياسية تتصارع حول السلطة والثروة، وقوى اجتماعية ودينية وقبلية وطائفية وعسكرية تُستدعى، بدرجات مختلفة، إلى ساحات الصراع كلما احتدم التنافس على الحكم.

لم تكن المشكلة في تعدد القوى بحد ذاته، وإنما في تحويل المجتمع إلى وقود للصراع السياسي، بدلاً من أن يكون صاحب المصلحة الأول في تحديد شكل الدولة وأولوياتها ومؤسساتها.

وعبر العقود، نشأت حول السلطة مراكز قوى ومصالح، تغيرت مواقعها بتغير الحكومات، لكن ظلت العلاقة واحدة تقريباً: وجوه تقترب من السلطة حيناً، وتبتعد عنها حيناً، ثم تعود إليها عندما تتغير موازين القوى.

أما المواطن، الذي يفترض أن يكون صاحب السيادة، فقد ظل في كثير من الأحيان خارج غرفة صناعة القرار، لا يُستدعى إلا عند الانتخابات أو الأزمات أو لحظة الاحتشاد. وهنا يبرز السؤال الأكثر إلحاحاً:

أين الجماهير من كل هذا؟

الجماهير ليست مجرد كتلة انتخابية تُستدعى عند الحاجة، ولا جمهوراً للتصفيق في الميادين، ولا قوة بشرية تستنفّر عندما تحتاج النخب إلى الشارع.

الجماهير هي صاحبة المصلحة الأولى في الدولة، وهي التي تدفع ثمن الفشل السياسي والاقتصادي والأمني، ولذلك ينبغي أن تنتقل من موقع المتلقي إلى موقع الشريك الحقيقي في صناعة القرار.

لقد كشفت التجارب الديمقراطية السودانية أن الوصول إلى السلطة لا يعني بالضرورة أن الجماهير أصبحت شريكاً في إدارتها. وفي كل مرة كانت المسافة بين المواطن ومؤسسات الحكم تتسع، كانت الأزمات تتراكم حتى تنفجر من جديد.

ولذلك فإن الإصلاح الحقيقي لا يبدأ من القصر، ولا من مكاتب الأحزاب، ولا من موائد النخب السياسية.

الإصلاح يبدأ من الحي.

يبدأ من المواطن الذي يعرف احتياجات حيه أكثر من أي مسؤول مركزي، ومن المدرسة التي تحتاج إلى مقعد، والمستشفى الذي يحتاج إلى دواء، والطريق الذي يحتاج إلى صيانة، والمياه التي تحتاج إلى شبكة، والبيئة التي تحتاج إلى خدمة ونظافة.

ومن هنا تصبح الديمقراطية القاعدية أكثر من مجرد شعار.

يمكن أن تبدأ العملية من الأحياء والوحدات الإدارية والمجالس المحلية، عبر أجسام منتخبة بصورة شفافة، ثم تتدرج إلى المستويات الأعلى وصولاً إلى البرلمان والمؤسسات القومية.

بهذه الطريقة يصبح النائب ممثلاً حقيقياً لقواعده، لا اسماً تختاره غرفة مغلقة، ويصبح المسؤول المحلي مسؤولاً أمام الناس الذين انتخبوه، لا أمام الحزب أو المركز أو شبكة المصالح.

وهذا هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به لجان الأحياء ولجان المقاومة والتغيير، وغيرها من المبادرات المدنية، إذا تحولت من أجسام احتجاجية مؤقتة إلى مؤسسات مجتمعية منظمة، منتخبة، شفافة، وخاضعة للمساءلة.

لقد أثبتت التجربة السودانية الحديثة أن التنظيم القاعدي قادر على فعل الكثير. وخلال الحرب، اضطلعت شبكات شبابية ولجان مجتمعية بأدوار عملية في توفير الغذاء والماء والدواء ومساعدة الفارين من مناطق القتال، وهو ما وثقته الأمم المتحدة.

لكن المطلوب الآن هو الانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء المجتمع.

أي أن تكون الأولوية للخدمات الأساسية، وحماية حقوق المواطنين، ومراقبة أداء السلطات، ومكافحة الفساد، والمطالبة بالتعليم والصحة والمياه والبيئة النظيفة، ومراقبة أسعار السلع الضرورية، والدفاع عن حق المواطن في حياة كريمة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون هذه الأجسام مستقلة عن الاستقطاب الحزبي والعسكري، لأن تحويل التنظيمات القاعدية إلى أذرع سياسية لأي جهة سيعيد إنتاج المشكلة نفسها التي نحاول تجاوزها.

المطلوب ليس أن تحل لجان الأحياء محل الدولة، وإنما أن تكون عين المجتمع على الدولة، وصوت المواطن داخل مؤسساتها، وشريكاً في الرقابة والمساءلة.

فالشرعية الشعبية لا تُبنى بالصوت المرتفع، وإنما بالتنظيم والانتخاب والشفافية واحترام القانون.

والقضية في النهاية ليست من يحكم السودان فقط، وإنما كيف يحكم السودان؟ ولمن تكون السلطة؟ ومن يراقبها؟

إذا بقي المواطن مجرد متفرج، فستظل النخب تتبادل الأدوار، بينما تتبدل أسماء الحكومات



والدولة تخدم المواطن، لا المواطن يصبح
خادماً للدولة.
والنائب يمثل الناس، لا الناس يصبحون
تابعين للنائب.
والسلطة وظيفة عامة، وليست غنيمة
سياسية .
قد يبدو هذا الطريق طويلاً، لكنه الطريق الذي
يمكن أن يعيد السياسة إلى معناها الحقيقي.
فالسياسة التي لا تبدأ من الحي، ولا تنتهي
عند المواطن، ستنزل مجرد صراع على الكراسي.
ومن هنا يبدأ الإصلاح.
من هنا... من المواطن.

ولا يتغير جوهر الأزمة.
أما إذا امتلك المواطن أدواته التنظيمية،
وانتخب ممثليه من القاعدة إلى القمة، وأصبح
قادراً على محاسبتهم واستبدالهم، فإن معادلة
السلطة ستبدأ في التغير.
ليس المطلوب إقصاء الأحزاب، ولا إلغاء
النخب، ولا استبدال مركزية قديمة بفوضى
جديدة.
المطلوب هو إعادة ترتيب العلاقة بين المجتمع
والسياسة.
الأحزاب تخدم المجتمع، لا المجتمع يخدم
الأحزاب.



أزمة الوقود تتجدد في السودان.. طوابير طويلة وتكاليف متصاعدة

تجددت أزمة الوقود في السودان مع عودة الطوابير الطويلة أمام محطات الخدمة، حيث ينتظر بعض السائقين لساعات للحصول على البنزين، ما يقلص ساعات العمل ويخفض دخولهم اليومية.

ملخص

تؤكد وزارة الطاقة توفر الوقود، وتعزو الازدحام إلى بطء التطبيقات المصرفية وتأخر بعض عمليات التوزيع، إضافة إلى تحديات النقل البحري وارتفاع تكاليف الاستيراد والتأمين.

تجاوز سعر جالون البنزين في السوق الموازية نحو 60 ألف جنيه، مقابل 37 ألفاً في المحطات، فيما بلغ الجازولين 65-70 ألف جنيه، ما يرفع تكاليف النقل وينعكس على أسعار السلع.

يواجه المواطن أزمة تتجاوز المحطات، إذ تتحول ساعات الانتظار وارتفاع الوقود إلى دخل مفقود، ومواصلات أعلى، وأسعار سلع متصاعدة، لتصبح أزمة الوقود مؤشراً يومياً على الضغوط التي يواجهها الاقتصاد السوداني.

«إذا قضيت نصف اليوم في محطة الوقود، كيف سأوفر مصروف البيت؟ أنا أعمل باليومية، والوقت الذي أضيعه في الطابور لا يعوضني عنه أحد».

أفق جديد

ويواجه أصحاب المركبات خيارين صعبين: الانتظار لساعات طويلة للحصول على الوقود بالسعر الرسمي، أو اللجوء إلى السوق الموازية بأسعار أعلى، في حال كان الوقود متوفرًا فيها. وبحسب تقارير محلية، ارتفع سعر جالون البنزين في السوق الموازية إلى نحو 60 ألف جنيه، مقارنة بنحو 37 ألف جنيه في المحطات، (الدولار يساوي أكثر من 7 آلاف جنيه) بينما وصل سعر جالون الجازولين إلى ما بين 65 و70 ألف جنيه في السوق الموازية، مقابل نحو 45 ألفًا في المحطات.

ويقول سائق آخر، إن ارتفاع سعر الوقود لا يتوقف أثره عند خزان السيارة، بل ينتقل مباشرة إلى تكلفة الرحلة، ثم إلى المواطن الذي يدفع مقابل المواصلات. ويضيف لـ«أفق جديد»: «كلما زاد سعر الوقود زادت تكلفة المشوار. الراكب لا يستطيع دفع أكثر، ونحن أيضًا لا نستطيع العمل بالخسارة، وفي النهاية الجميع يتضرر».

أزمة تتجاوز المحطات

لا يقتصر أثر نقص الوقود أو صعوبة الحصول عليه على أصحاب السيارات. فالمواصلات العامة وسيارات نقل البضائع والسلع تعتمد على الوقود بصورة مباشرة، ما يجعل أي اضطراب في الإمدادات قابلاً للانتقال سريعاً إلى الأسواق. ويقول مواطن في أم درمان إن المشكلة بالنسبة له بدأت من ارتفاع تكلفة المواصلات، قبل أن تمتد إلى أسعار السلع التي يشتريها يوميًا. ويضيف لـ«أفق جديد»: «أصبحت أحسب تكلفة المواصلات قبل أن أخرج من المنزل. الذهاب والعودة وحدهما يستهلكان جزءًا كبيراً من الدخل، وبعد ذلك نجد أسعار الطعام والخضروات ارتفعت أيضًا». وتأتي هذه الضغوط في وقت يشهد فيه الجنيه السوداني تراجعاً حاداً أمام العملات الأجنبية. ومع ارتفاع تكلفة الاستيراد وصعوبة توفير النقد الأجنبي، تصبح المشتقات البترولية أكثر ارتباطاً بحركة سعر الصرف، وهو ما ينعكس بدوره على تكلفة النقل والخدمات.

قبل أن يبدأ يومه، يعرف معاوية فضل المولى أن مهمته الأولى ليست البحث عن الركاب، وإنما البحث عن الوقود. يقود سيارته الأجرة إلى محطة الخدمة، ثم يدخل في طابور قد يمتد لساعات، منتظرًا دوره للحصول على البنزين الذي يحتاجه لمواصلة عمله.

يقول فضل المولى لـ«أفق جديد» إن الانتظار أمام المحطات قد يتجاوز ثماني ساعات في بعض الأيام، وهي ساعات تعني بالنسبة له أكثر من مجرد وقت ضائع، فهي جزء من يوم عمل يفترض أن يوفر منه نفقات أسرته.

ولا تقف أزمة الوقود عند حدود محطات الخدمة. فمع عودة الطوابير إلى شوارع الخرطوم وعدد من الولايات، يجد السودانيون أنفسهم أمام أزمة تتقاطع مع أزمات أخرى: ارتفاع تكاليف النقل، تراجع القدرة الشرائية، اضطراب أسعار السلع، وتراجع قيمة الجنيه السوداني.

وتزامنت عودة الازدحام مع إعلان الحكومة عن توجيهات بضخ كميات إضافية من المشتقات البترولية إلى محطات الخدمة، بعدما تفقد رئيس الوزراء كامل إدريس، الأسبوع الماضي، عددًا من محطات الوقود في الخرطوم، ووجه بتسريع إمدادها بالمواد البترولية ومعالجة المشكلات الفنية التي تعيق عمليات الدفع عبر التطبيقات المصرفية.

ساعات من الانتظار

بالنسبة للعاملين في النقل، لا يمثل الوقود سلعة يمكن الاستغناء عنها، وإنما شرط أساسي للحصول على الدخل.

ويقول سائق أجرة إن يومه يبدأ أحيانًا أمام محطة الوقود بدلاً من الشوارع، وإن الساعات التي يقضيها في الطابور تعني عددًا أقل من الرحلات ودخلًا أقل في نهاية اليوم.

ويضيف لـ«أفق جديد»: «إذا قضيت نصف اليوم في محطة الوقود، كيف سأوفر مصروف البيت؟ أنا أعمل باليومية، والوقت الذي أضيعه في الطابور لا يعوضني عنه أحد».

«أصبحت أحسب تكلفة المواصلات قبل أن أخرج من المنزل. الذهاب والعودة وحدهما يستهلكان جزءًا كبيراً من الدخل».

«كلما زاد سعر الوقود زادت تكلفة المشوار. الراكب لا يستطيع دفع أكثر، ونحن أيضاً لا نستطيع العمل بالخسارة، وفي النهاية الجميع يتضرر».



الوقود متوفر

وتقول وزارة الطاقة والنفط إن الوقود متوفر، وإن الإمدادات مستمرة إلى محطات الخدمة، رافضة الربط المباشر بين الازدحام ووجود نقص في الإمدادات.

وكانت الوزارة قد قالت في 16 سبتمبر الماضي إن الازدحام الذي شهدته بعض المحطات، خصوصاً محطات البنزين، ارتبط بعدة عوامل، من بينها التذبذب والبطء في بعض التطبيقات البنكية، ما أدى إلى إبطاء عمليات الشراء وتراكم المركبات أمام المحطات. كما أشارت إلى تأثير التطورات الجيوسياسية في مضيق باب المندب على حركة ناقلات النفط وتكاليف النقل والتأمين البحري.

وقالت الوزارة إن الكميات التي جرى توفيرها من البنزين خضعت لإجراءات فنية وإدارية وتنظيمية قبل توزيعها، ما تسبب في تأخر نسبي لوصول المنتج إلى بعض المحطات، لكنها أكدت أن ذلك لا يعكس، بحسب إفادتها، وجود نقص في الإمداد.

لكن بالنسبة للمواطن الذي يقضي ساعات أمام محطة الوقود، يبقى السؤال عملياً أكثر من

كونه فنياً: هل الوقود متوفر بالفعل عندما يصل إلى المحطة، وكم من الوقت يحتاج للحصول عليه، وكم سيكلفه ذلك؟

التطبيقات البنكية

أصبح الدفع الإلكتروني جزءاً أساسياً من الحياة اليومية في السودان، في ظل نقص السيولة النقدية، ولذلك فإن تعطل التطبيقات المصرفية لا يعني للمواطن مجرد مشكلة تقنية. ففي محطات الوقود، يمكن لبطء التطبيق أو تعطل عملية الدفع أن يوقف عملية البيع، ويزيد زمن خدمة كل سيارة، وبالتالي تتضاعف الطوابير.

وتقول وزارة الطاقة إن معالجة المشكلات الفنية في التطبيقات البنكية تمثل جزءاً من الحل، بينما وجه رئيس الوزراء البنوك إلى معالجة هذه الأعطال خلال جولته على محطات الوقود في الخرطوم.

ويقول أحد أصحاب المركبات لـ«أفق جديد»: «حتى عندما يكون الوقود موجوداً، قد تقف أمام المحطة ولا تستطيع الدفع. أنت لا تعرف هل المشكلة في الوقود أم في التطبيق أم في المحطة،

«حتى عندما يكون الوقود موجوداً، قد تقف أمام المحطة ولا تستطيع الدفع. في النهاية أنت تخسر الوقت».

«عندما يتوقف الوقود، لا تتوقف السيارة فقط، تتعطل أشياء كثيرة معها».

ما وراء الطوابير

وتحاول الحكومة احتواء الأزمة عبر زيادة الإمدادات ومتابعة عمليات الاستيراد والنقل والتوزيع، فيما تربط وزارة الطاقة الازدحام بعوامل متعددة تشمل مشكلات الدفع الإلكتروني وتأخر بعض إجراءات التوزيع، إلى جانب تحديات النقل البحري وتكاليف الاستيراد. لكن استمرار الطوابير، حتى مع الإعلان عن توفر الوقود، يكشف فجوة بين ما تقوله الجهات الرسمية عن الإمداد وما يختبره المواطن في حياته اليومية.

فالمشكلة بالنسبة للسائق ليست فقط ما إذا كان الوقود موجوداً في مستودع أو في شحنة قادمة، وإنما ما إذا كان يستطيع الحصول عليه في الوقت المناسب والسعر الذي يستطيع تحمله. وفي بلد أنهكته الحرب وتراجع فيه الدخل وارتفعت كلفة الحياة، يتحول الوقود من مجرد سلعة إلى مقياس يومي لقدرة الاقتصاد على الحركة.

مع امتداد طوابير السيارات أمام محطات الخدمة، لا ينتظر السودانيون البنزين وحده، إنهم ينتظرون عودة يومهم إلى إيقاعه الطبيعي. ينتظر السائق ساعات ليستعيد قدرته على العمل، وينتظر الموظف وسيلة توصله إلى عمله، وينتظر التاجر شاحنة تحمل بضاعته، بينما تنتظر الأسر ألا تتحول زيادة تكلفة الوقود إلى زيادة جديدة في أسعار الطعام والدواء والمواصلات.

وإذا كانت الحكومة تراهن على ضخ كميات إضافية لإنهاء الازدحام، فإن الشارع ينتظر نتيجة ملموسة: محطة تعمل دون طوابير، وسائقاً لا يبدد يومه أمام المضخة، ومواصلات يمكن للأسرة تحمل كلفتها.

ففي اقتصاد أنهكته الحرب وتآكلت فيه قيمة العملة، لا تنتهي أزمة الوقود عندما يصل الوقود إلى المحطة فقط، تنتهي عندما يتوقف أثرها عن الوصول إلى مائدة الأسرة، ودخل العامل، وسعر المواصلات، وكلفة كل سلعة يحملها المواطن إلى منزله.

وفي النهاية أنت الذي تخسر الوقت».

وقود أغلى

بالنسبة للأسر محدودة الدخل، فإن زيادة تكلفة النقل تعني اقتطاع جزء إضافي من ميزانية الغذاء والعلاج والتعليم.

أما بالنسبة للتجار وأصحاب المركبات التي تنقل البضائع، فإن الوقود يدخل ضمن تكلفة نقل السلعة من مكان الإنتاج أو الاستيراد إلى الأسواق، وهو ما يجعل أي زيادة في سعره قابلة للانعكاس على السعر النهائي للمستهلك.

وفي ظل الحرب، وتعطل أجزاء من البنية الاقتصادية وسلاسل الإمداد، يصبح انتظام الوقود أحد العوامل المؤثرة في قدرة الأسواق على العمل بصورة طبيعية.

وتشير بيانات وتقارير محلية حديثة إلى أن اضطراب الوقود تزامن مع ارتفاعات في تكاليف النقل وتحويل البضائع، ما يزيد الضغوط على المستهلكين في وقت يعانون فيه أصلاً من تراجع القدرة الشرائية.

أزمة يومية تتكرر

وفي أحد أحياء الخرطوم، يقول مواطن آخر لـ«أفق جديد» إن الأزمة لا تقاس فقط بعدد السيارات المتوقفة أمام المحطة. وإنما بعدد الأعمال التي تتعطل خلفها.

ويضيف: «هناك موظف يريد الوصول إلى عمله، وطالب يريد الذهاب إلى الجامعة، ومريض يحتاج إلى المستشفى، وسائق يريد أن يعمل ليطعم أسرته. عندما يتوقف الوقود، لا تتوقف السيارة فقط، تتعطل أشياء كثيرة معها».

ويعكس هذا الجانب الإنساني جوهر الأزمة التي يعيشها المواطنون، فالطوابير الطويلة أمام محطات الوقود هي المشهد الظاهر، لكن خلفها تتراكم خسائر يومية يصعب قياسها: ساعات عمل ضائعة، دخل مفقود، ارتفاع في تكلفة التنقل، وأسعار تتغير مع كل اضطراب في السوق.

«لا تنتهي أزمة الوقود عندما يصل الوقود إلى المحطة فقط، تنتهي عندما يتوقف أثرها عن الوصول إلى مائدة الأسرة».



منهجنا لمواجهة الأزمة السودانية الديمقراطية والثقافة التعددية

فاطمة القدال

ملخص

تري فاطمة القدال أن الأزمة السودانية الحالية هي نتاج تراكمات سياسية واجتماعية وثقافية منذ الاستقلال، تفاقمت بسبب الاستبداد والحروب وإقصاء التنوع. وتؤكد أن إنهاء الحرب يتطلب حلاً سلمياً واسعاً، يرافقه مشروع ديمقراطي وثقافي يعيد بناء المجتمع على أساس المواطنة والتعدد.

تدعو إلى ترسيخ الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع كافة، بما فيها الأسرة والتعليم والاقتصاد والثقافة، مع ضمان حقوق المرأة وتطوير القاعدة الإنتاجية ومواجهة القبليّة والإقصاء. كما تشدد على أهمية الثقافة والفنون والإعلام والتعليم في تغيير المفاهيم القديمة ونشر قيم الحوار والتعايش وقبول الآخر.

تنتقد الكاتبة طريقة إدارة مرحلة ما بعد الاستقلال، خصوصاً تجاهل تعدد السودان اللغوي والديني والإثني، معتبرة أن سياسات التعريب والأسلمة والإقصاء ساهمت في إشعال النزاعات وإفشال مراحل الانتقال الديمقراطي. وترى أن ثورة ديسمبر مثلت فرصة لبناء دولة مدنية قبل أن تعترضها قوى معادية للتحويل الديمقراطي.

وتخلص إلى أن إنهاء الحرب يجب أن يترافق مع عمل ثقافي وسياسي طويل النفس، تقوده القوى السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، لمنع عودة الاستبداد والعنف. وترى أن بناء السودان مستقر يتطلب مشروعاً وطنياً ديمقراطياً يستوعب التعدد، ويؤسس لدولة الحرية والسلام والعدالة الاجتماعية.

إدارة مرحلة ما بعد الاستقلال

إدارة الانتقال من مرحلة حكم استعماري إلى مرحلة بناء حكم وطني ووضع الأسس لهذه المرحلة الهامة في تاريخ السودان تم بالاكتفاء بالإجراءات الخاصة بخروج المستعمر وانتخاب حكومة وطنية وملء الفراغ في الخدمة المدنية بموظفين حسب التسلسل الوظيفي. إضافة لذلك، إن القرارات التي أُتخذت ومن ضمنها فرض اللغة العربية لغة رسمية لكل السودانيين دون توافق حول مشروع وطني لحل مشكلة السودان المتعدد المكونات واللغات، أدى ذلك لتمرد الفرقة الاستوائية في قوة دفاع السودان وقتل من الشماليين 261 و75 من الجنوبيين. إن استمرار دور نفي وإقصاء الآخرين وعدم الوفاء بالوعود كان مصدراً للحروب والنزاعات في المراحل المختلفة للنظم الحاكمة. في مرحلة انقلاب 17 نوفمبر 1958م أصدر نظام عبود قرارات لأسلمة نظام التعليم في الجنوب بفتح مدارس لتعليم القرآن ومعاهد إسلامية متوسطة واستبدال عطلة يوم الأحد بيوم الجمعة. المرحلة الانتقالية لثورة أكتوبر 1964 اهتمت بقضية الجنوب لأهميتها في بناء قاعدة انتقالية صلبة يقوم عليها بناء السودان المستقر بوحدته وسلامه وبالحوار مع جميع الأطراف حول المائدة المستديرة لوضع الحلول التي تصون وحدة السودان. نظام نميري 25 مايو 1969م فشلت سياساته لحل قضية الجنوب، والتوافق مع القوى السياسية حول قضايا السودان الموحد. وبقوانين سبتمبر 1983م حكم بإعدام المفكر الإسلامي محمود محمد طه، والسماح لقادة ينتمون لنظام الجبهة الإسلامية بتقديم محاضرات لأسلمة الجيش. ولتكتمل أسلمة المجتمع ابتداءً منذ استلام السلطة، بسن قانون الأحوال الشخصية وقانون والنظام العام، ووضع المناهج الدراسية بالتركيز على مرحلة الأساس بربط المواد الدراسية بالمشروع الحضاري لنظام الجبهة الإسلامية المعادي لحركة التغيير الديمقراطي، وبمفاهيم تمييز نوعي وعقائدي، بين التلميذ والتلميذة، والمرأة والرجل في الأدوار والمكانة والحقوق، بالكلمات والصور لترسيخ المفاهيم المعادية للفكر الديمقراطي في وعي الطفل بتنشئة جيل المستقبل رصيذاً معادياً للديمقراطية

الأزمة التي أمسكت بخناق المجتمع السوداني ووضعت الوطن بهذه الحرب الجنونية على حافة الهاوية، بفعل سياسات اجتماعية وثقافية تجذرت في العقل المجتمعي بعبادات وتقاليد وأعراف ومفاهيم تاريخية سابقة. أصبحت هناك مؤسسات تحمي مصالحها السياسية والاقتصادية بحماية النظم المستبدة، وفتحت الباب أمام القوى المعادية لحركة التطور الديمقراطي التعددي بالصراعات والخلافات التي أعاقَت دور قوى التجديد في كل المراحل الانتقالية منذ الاستقلال، ومهدت الطريق بنظمها الدكتاتورية، والحروب وممارساتها لأقصى أنواع العنف المتمثل في هذه الحرب الدائرة الآن دماراً وقتلاً ونهباً تزداد مساحته يوماً بعد يوم.

إنهاء هذه الحرب لن يتم بدون الحل السلمي المتفق عليه بين جميع المكونات الفاعلة في الساحة السياسية والاجتماعية لإطفاء نار الخلافات والنزاعات بالمنهج الديمقراطي لمواجهة الأزمة. إن هذه الأزمة أنتجت وراكمته ثقافات وبنيات لم تعد تلائم الواقع الاجتماعي المتحرك بما يناسبه من أدوار تتصدى لإدارة حركة المجتمع بأدوات المعرفة العلمية والثقافية لرفع الوعي بقضايا التحرر من قيود التقاليد والعبادات والمفاهيم التي لا تزال تعشعش في العقل الاجتماعي، وذلك بتأهيل القوى الفاعلة في الحراك الاجتماعي لاستنهاض الجماهير العريضة، ليس بالخطاب وحسب - رغم أهميته - بل بالعمل الثقافي والإبداعي كالأغاني والموسيقى والشعر التي يعشقها الشعب السوداني بجميع فئاته وبالكلمات والألحان التي تستنهض الهمم وتحيي في النفوس الأمل بالعمل لتجديد الظروف التي لم تعد ملائمة لحركة الواقع والعصر، وذلك بالتعرف على طبيعة المجتمع السوداني الإنتاجية والمكونات الاجتماعية كقوى مؤثرة في عملية التغيير بالأدوات اللازمة التي يُستعان بها في وضع مشروع مستقبلي يقوم على دراسة الواقع المعاش اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

لتقييم التجارب واستلهام الدروس والعبر، وطرح القضايا للحلول، والإجابة على هذه الأسئلة: لماذا وصلنا لهذا الواقع بعد ثورة أذهلت العالم؟ وكيف سنعزز وحدتنا دون حروب وإحس؟ لا بد من التعرف على الواقع المعاش واحتياجاته البنيوية والثقافية وأدوات



القوى المعادية لحركة التحرر والديمقراطية كمؤسسات وقيادات في قطع الطريق أمام حركة التغيير الديمقراطي، بكل جهودها لإفشال دور المراحل الانتقالية التي قادتها جماهير ثورة أكتوبر عام 1964م وانتفاضة أبريل 1985م وثورة ديسمبر 2018 التي وصلت إلى أعقاب بناء الدولة المدنية، وقفت القوى المعادية لحقوق الإنسان في طريقها بالعنف والمؤامرات للحفاظ على مؤسسة التخلف والتبعية وامتلاك الثروة والسلطة.

قبل استقلال السودان من الحكم الاستعماري في منتصف الخمسينات من القرن العشرين وفي الفترة من 1953-1955 كمرحلة انتقالية، كان يجب وضع الأسس التي سيقوم عليها بناء الدولة السودانية في ظروف نهضة وطنية وعالمية للتحرر من الاستعمار الذي أضعفت الحرب العالمية الثانية قوته السلطوية والاقتصادية وتهيأت الظروف لصالح القوى المناهضة للحروب والمدافعة عن السلم العالمي. القوى الوطنية السودانية حكومات وقيادات اجتماعية وثقافية أدارت هذه المرحلة الانتقالية

والاستنارة وحقوق المواطنة للجميع. وعليه فإن مواجهة هذه الخطة الإجرامية تكون بترسيخ الديمقراطية في النسيج الاجتماعي كقيم ومفاهيم وممارسات في كل المؤسسات البنوية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية، والعائلة والمدرسة والمراحل التعليمية الأخرى، ووضع أساس الوحدة الوطنية الديمقراطية، فلا زالت مشاكل الهوية التي أدت لانفصال الجنوب تشتعل لأنها لم تحل كقضية مصيرية وبمشروع وطني ديمقراطي تعددي.

مرحلة الخمسينات من القرن العشرين تميزت بحركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الذي ضعف نفوذه الاقتصادي والسياسي في بلدان العالم الثالث وانفتح الطريق أمام الشعوب لاستكمال طريق تحررها، ومما أزعج القوى المعادية لحركة التحرر أن القضايا كخطاب انتقلت إلى عمل على المستوى العالمي، كمؤتمر باندونج مثلاً، وعلى المستوى المحلي في السودان نشطت الأحزاب والنقابات والاتحادات، واحتدم الصراع بين المكونات المختلفة، وشرعت

الشاق والمعقد والبطيء المردود، فإنها الأكثر تأثيراً في بناء قاعدة المجتمع الديمقراطي وحركته النهضوية، لو أديرت بالنفس الطويل وبالمهارات الفنية والعلمية المبتكرة.

التعدد والتنوع

السودان مجتمع متعدد ومتنوع المكونات العرقية والنوعية والإثنية، هذا الواقع لم تحسن القوى الفاعلة في الساحة السياسية إدارته منذ الاستقلال ليصبح مصدراً للازدهار والنمو والتعايش السلمي، فأصبح ساحة للنزاعات والحروب التي اتسع دورها بهذه الحرب الجنونية التي تم إطلاقها من عقالها لتدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية والاستهانة بحياة الإنسان وحقوقه، بسياسات وقوانين من مخلفات نظم اجتماعية وسياسية عفا عنها الزمن واستغلتها المؤسسات المعادية لحركة التغيير الديمقراطي لتحرق الوطن بمفهوم (يا نتصر يا نموت كلنا) كما فعل نيرون بروما.

القاعدة الإنتاجية والثقافية

القاعدة الإنتاجية والثقافية ضعيفة وأغلبية القوى العاملة تعمل في قطاع الزراعة والرعي. في تسعينيات القرن العشرين وبعد استيلاء الجبهة القومية الإسلامية على السلطة وتدمير الزراعة والصناعة دفعت بالقوى العاملة للهجرة بحثاً عن العمل في المدن، لممارسة العمل الهامشي أو الانضمام لجيش العطالة. نسبة الأمية عالية خصوصاً وسط النساء، والفقر وصل حد الإملاق. الحرب التي قضت على الأخضر واليابس ويزداد اشتعالها لتحرق ما تبقى من الوطن، بمن فيه الذين أشعلوها، إذا لم تقف نهائياً لينفتح الطريق أمام السلام والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان لبناء الوطن الذي يسع الجميع بحقوق المواطنة والتعايش السلمي.

القبيلة

اهتزاز جدران القبيلة بسياسة السوق القومي والتبادل السلعي النقدي حرك ساكن علاقتها الإنتاجية المكتفية بذاتها بعيداً عن العالم الخارجي، وأدى لهجرة الأفراد للمدن للعمل بالزراعة والفرص المتاحة في ظل السلطة المركزية. وتفاعلت القبيلة مع حركة المجتمع

في تاريخ السودان دون وضع اعتبار لأهميتها في تأسيس واقع انتقالي له تبعاته البنوية والثقافية وشروطه كمجتمع متعدد ومتنوع المكونات العرقية والدينية والإثنية واللغوية، ويحتاج هذا الواقع المعقد لأدوات الديمقراطية والوحدة الوطنية المرتكزة على دور الجماهير كقوة أساسية لنهضة المجتمع وازدهاره بوحدة تعدده وتنوعه.

ثورة ديسمبر

ثورة ديسمبر 2018 وضعت المجتمع السوداني في عتبة المرحلة الانتقالية لبناء الدولة المدنية بثورة سلمية شعاراتها (حرية سلام وعدالة)، وقدمت الشهداء والشهيدات قرباناً لوطن يسع الجميع بكل مكوناته العرقية والنوعية والإثنية، فلماذا سُد طريق الانتقال الديمقراطي لبناء السودان الغد المنتظر؟ وما هي المعوقات التي وقفت في طريق التطور الديمقراطي في السودان؟ وما العمل لمواجهة هذه الأزمة التي أطلت برأسها منذ الاستقلال 1956م، حيث تم إعلان اللغة العربية لغة رسمية لكل المكونات المتعددة اللغات دون اعتبار للظروف الموضوعية التي استجدت، بانتقال السودان من وطن مستعمر لبناء دولة مستقلة تتخذ قرارها بوحدة شعبها المتعدد الهوية؟

وهل هناك سبيل غير الديمقراطية أداة فلماذا وُضعت العراقيل أمامها لتعيق حركة المراحل الانتقالية السابقة التي تمت بنضال الشعب السوداني وأشواقه للانعتاق من الاستعمار والحكم العسكري الدكتاتوري وقوى التخلف والتبعية؟ هذا الواقع المعقد إصلاحه أو تجديده يتم بالتعرف على الظروف الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية والاحتياجات المادية والفنية والمعرفية والمكونات المجتمعية وواقعها وتأثيرها في الحركة الاجتماعية، لوضع المناهج والخطط التي سيبني عليها، ودور القوى الاجتماعية لتمتين الوحدة الوطنية بالسلام المستدام وترسيخ الديمقراطية في النسيج الاجتماعي.

هذا الدور النظري إذا لم يصحبه دور عملي لتجديد الثقافة القديمة التي أصبحت عائقاً لحركة التطور الديمقراطي، بالقيم والمفاهيم التي تخاطب العقل والوجدان وتستنهض الجماهير لممارسة دورها في حركة التحول الديمقراطي. ورغم صعوبة تغيير الثقافة لعمق جذورها في وعي المجتمع وطبيعة العمل

المرأة

المرأة لها نفس الحقوق كاملة كونها شريحة مهمة في تنمية المجتمع وتطوره تنموياً وثقافياً حسب دورها الكمي كمواطنة، وبتأهيلها ونيلها كامل حقوقها في العمل المتساوي ستغدو مساهمتها في الشأن الوطني على المستوى الكيفي دعماً لتطور المجتمع وتحررها النوعي. هذه القضية المحورية في عملية بناء السودان الديمقراطي ظلت غائبة في الخطة التنموية كدور مؤثر في عملية الإنتاج والشأن العام، ولذا ظل وضع المرأة في المجتمع الأدنى، ولا زالت الأغلبية تعاني من التمييز والتهميش في مجالات التعليم والعمل والتأهيل لرفع القدرات.

في ظروف الحرب المشتعلة حالياً والعيش في جحيمها وعدم وجود دولة، أصبحت الأولوية إنهاء الحرب لحماية حقوق الإنسان والعمل لاستدامة السلام والأمن والاستقرار، وهذا لا يعني عدم الاهتمام بمسألة المرأة، ففي هذه الظروف تعرضت لكل أنواع المعاناة القاسية والغير إنسانية التي استهدفتها كنوع، ومن الضروري أن تجد من المجتمع الدعم الكافي لتجتاز بصمودها هذه الأهوال ويجتاز الوطن محنته.

الديمقراطية

الديمقراطية أداة لتنظيم المجتمع ووضع الأساس الذي سيقوم عليه البناء بضمان حرية التنظيم والتعبير وإدارة الصراع الاجتماعي بالقوانين واللوائح التي تصون العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. غياب هذا الدور له تبعات أعاق بناء السودان الموحد، وفتحت للخلافات والنزاعات باباً لتمييز وحدته بدلاً من إدارة التنوع والتعدد بالحوار واحترام الرأي الآخر ليصبح مصدراً للازدهار والثراء، بل أصبح دافعاً لتأجيج الحروب المدمرة التي اشتعلت نارها بفرض اللغة العربية لغة رسمية لكل السودانيين دون اعتبار للمكونات الأخرى، منذ الموجهات التي صدرت إبان انقلاب عبود 1958 لتعريب وأسلمة التعليم، وازداد اشتعالها بالصراعات والنزاعات التي أججها نظام الجبهة الإسلامية بسياسته وقوانينه التي أعاققت طريق الوحدة التعددية والعمل المشترك لبناء دولة المواطنة التي تسع الجميع للعيش

حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية ووضعها وتأثيرها وتأثرها بحركة التطور الاجتماعي ومصالح الزعماء والحكام، فلم تعد النزاعات لامتلاك الموارد ومناصب المياه، بل قادها طموحها للدفاع عن النظم الداعمة لها بشن الحروب لامتلاك السلطة والثروة.

إن الصراعات والنزاعات والحروب لنفي الآخر من المجتمع أو من الوجود ليس حلاً للإشكالية، ولا بفرض القوانين والثقافات التي تزيدها تعقيداً وعنفاً. لا سبيل للتعايش السلمي واستدامة السلام والتنمية والعدالة الاجتماعية سوى الديمقراطية التعددية وثقافة الوعي لتطوير القاعدة الإنتاجية وتحرير عقلية المجتمع من جمود العادات والتقاليد والمفاهيم والقوانين التي وقفت في طريق حركة التغيير الديمقراطي.

العائلة النووية

العائلة مؤسسة اجتماعية أفرزتها ظروف اقتصادية واجتماعية لتنظيم دور الأفراد والقوانين التي تنظم علاقاتهم الإنتاجية. العائلة النووية التي انتقلت حديثاً من العائلة الممتدة لم تنضج ظروف انتقالها بعد، فالقاعدة الإنتاجية الاقتصادية والثقافية لا تزال ضعيفة، وزاد الطين بلة السياسات والقوانين التي فرضها نظام الجبهة الإسلامية التي استولت على السلطة عام 1989 بانقلاب عسكري، فتراجع دور مؤسسات الدولة كالتعليم والعلاج الذي كان مجانياً في عهد الاستعمار وكذلك بعد نيل الاستقلال، فوقع العبء على كاهل العائلة وخاصة النساء لعدم وجود دور حضانة ورياض أطفال مؤهلة لذوي الدخل المحدود، إضافة لرعاية كبار السن والمرضى وإدارة العمل المنزلي.

واقع العصر والعبء الذي تتحمله المرأة العاملة يفرض تقسيماً جديداً للعمل، فقد أصبح للمرأة دوراً هاماً في عملية الإنتاج لتنمية المجتمع. فكان من الضروري وضع قانوناً ديمقراطياً للأحوال الشخصية بدلاً من القانون الموجود منذ مرحلة الاستعمار وعُدل بعد انقلاب الجبهة الإسلامية بمواد أشد انتهاكاً لحقوق المرأة والطفل والاستقرار العائلي والعدالة الاجتماعية، وعلى حركة التغيير الديمقراطي ترسيخ قيم الديمقراطية بدور العائلة النووية كمؤسسة حديثة لحماية مصالح أفرادها ومسار التطور الديمقراطي.

الثقافة

إن الثقافة من أهم أدوات المعرفة والوعي ورغم أهميتها لحركة التغيير الاجتماعي لم تجد الاهتمام الذي تستحقه كأداة أساسية منذ الاستقلال، بمعنى عمل ثقافي توعوي صاحب للعمل التنموي، رافعاً وداعماً للحركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في طريق تحريرها الديمقراطي النهضوي الذي قطعت طريق تطوره الانقلابات العسكرية، وخاصة انقلاب الجبهة الإسلامية الذي فرض نظاماً سياسياً باسم الدين على مجتمع متعدد المعتقدات الدينية بمنهج إقصائي لاستلاب العقل ذهنياً ونفسياً، وذلك ابتداءً من مرحلة الأساس في النظام الدراسي الذي سخر المواد الدراسية لخدمة توجه النظام السياسي المعادي لثقافة الديمقراطية الداعمة لدور القاعدة المادية لبناء المجتمع بأدوات المنهج العلمي معرفياً وتوعوياً، وذلك بتوفير منابر للحوار والندوات وورش العمل التي يمتد دورها بتنفيذ مخرجاتها لاستنهاض المجتمع قيادياً وقاعدياً. وأيضاً العمل المبتكر والخلق، كالموسيقى والشعر والغناء والمسرح والفنون التشكيلية، وبالعمل الصحفي والإعلامي وبكل أنواع الإبداع التي تستنهض الهمم بأدوات الديمقراطية والثقافة التعددية بما في ذلك القراءة كمسروع للمعرفة العلمية، لبناء نهضة ثقافية توعوية تجدد ثقافات أنتجتها عصور تاريخية سابقة وأصبحت مفاهيم وقيم وتقاليد معوقة لحركة التطور الديمقراطي.

إن اقتلاع هذه المفاهيم بالعنف لن يحل أزمة بهذا العمق، خاصة في مرحلة انتقالية تؤسس لبناء الدولة بمشروع يوحد كل القوى الفاعلة بالعمل الديمقراطي المتواصل بنفس طويل والمتنوع بثقافات الشعب المتعدد، ومفاهيم وأدوات الثقافة الديمقراطية وبالخلق والإبداع الذي يخاطب العقول والوجدان ويسقي شجرة الحرية ليزدهر الواقع سلاماً وعدلاً واستنارة وعافية وخيراً يعم على الجميع.

خاتمة

هذه الحرب لن تخدم ناراها دون جبهة عريضة تشمل القوى الرافضة للحرب لإدارة الصراع لصالح إنهاء الحرب بالحوار والتفاوض الذي

يقود لحلول تؤدي لمعافاة الوطن، وكي لا تعود الأزمة التي أنتجت هذه الحرب إلى الواقع الذي فجرها، من الضروري أن يصطحب العمل لإنهاء الحرب دوراً ثقافياً توعوياً فكرياً وعملياً تقوم به القوى السياسية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني لسد الطرق أمام نظم التخلف والاستبداد التي ظلت تعيق كل عمل نهضوي غاب عنه دور العمل الديمقراطي التوعوي الذي يهيئ الجماهير ذهنياً ونفسياً وعملياً لخوض معاركها بثقافة الديمقراطية والاستنارة السياسية.

العمل لما بعد إنهاء الحرب من المهم أن يبدأ منذ الآن لجعل الطريق معبداً للمضي قدماً في طريق التحول الديمقراطي، وحتى لا يحدث فراغ تملأه القوى المعادية لاستدامة السلام وممارسة الديمقراطية التعددية والثقافية النهضوية والعمل الجماهيري، بتحديد المهام والقوانين والثقافات بما يلائم الإمكانيات والواقع المتحرك ودور مكوناته في حركة التجديد لصالح التحول الديمقراطي السلمي الذي يؤدي لاستقرار المجتمع وبناء واقعاً جديداً خالياً من العنف والكرهية التي امتدت جذورها في الوعي المجتمعي، بسياسات وثقافات أصبحت بتقاليدها وعاداتها ومفاهيمها وقوانينها وأعرافها مؤسسة تعيق طريق أي نهضة وطنية وتحرر اجتماعي.

اشتد أوار الصراع بين القوى السياسية بعد الاستقلال بخلفيات ذلك الواقع الاجتماعي والثقافي قبل الاستعمار، وأثناء المرحلة الاستعمارية بالسياسات والقوانين التي وقفت سداً منيعاً في طريق الوحدة الوطنية وبناء مؤسسات الوعي بالتوسع في التعليم والتأهيل وللحد من النشاط السياسي بقانون النشاط الهدام، والاستعانة بنظام الإدارة الأهلية في الحكم المحلي على حساب النظام الديمقراطي، وإصدار قوانين للحد من التواصل بين الشمال والجنوب بسياسة فرق تسد.

هذه التركيبة الاستعمارية جزء من تلك التراكمات التي أن الأوان لمواجهتها في إطار حل الأزمة السودانية بالوحدة التعددية المسنودة بمشروع وطني ديمقراطي يجدد الخبرات التنموية والعمل الثقافي المبتكر والخلق الذي شكل غياباً في ساحة العمل الجماهيري، منهجاً وأداة للعمل السياسي والقضايا المطروحة للحلول، مما أدى لانحسار دور الوعي في حركة التحول الديمقراطي لبناء الدولة المدنية دولة الحرية والسلام والعدالة الاجتماعية



التعليم الخاص في السودان... تجارة أم ضرورة؟

أحمد حسن محمد فضل

ملخص

لم يعد التعليم الخاص في السودان ترفاً، بل أصبح ضرورة لكثير من الأسر بسبب تدهور التعليم الحكومي والإضرابات ونقص المعلمين والكتب، إذ ساهمت المدارس الخاصة في استمرار الدراسة واستيعاب آلاف المعلمين.

وتزداد المشكلة مع ضعف الرقابة، ما يسمح بانتشار مدارس تفتقر إلى المعايير، أو تعتمد مناهج مخففة لتحقيق نسب نجاح مرتفعة، الأمر الذي قد ينتج شهادات لا تعكس مستوى حقيقياً من المعرفة.

يشير إلى أن الاشتغال الدراماتورجي وسّع النص الأصلي بإدخال اقتباسات من رواية الطيب صالح، وأغان ورقصات وعناصر من البيئة السودانية، مع ربط حسنة بشخصيات نسائية أخرى ترمز إلى مقاومة القيود الاجتماعية.

الحل ليس في إلغاء التعليم الخاص، بل في تنظيمه برقابة صارمة ورسوم عادلة ومنح للطلاب غير القادرين، مع إصلاح التعليم الحكومي ليعود منافساً قوياً؛ فالتعليم حق وأمانة وطن، وليس مجرد مشروع للربح.



فصول مكيفة بها معامل وملاعب ورحلات، وجيل آخر يزاحم ثمانين طالباً في فصل بلا كرسي ولا طباشير. هذا التفاوت المبكر لا يفرز طلاباً فقط، بل يفرز مواطنين بدرجات مختلفة. وزاد الطين بلة غياب الضبط والرقابة. فانتشرت مدارس تفتح بلا معايير وتغلق بلا حساب، وتقدم مناهج مخففة لضمان نسب نجاح تسويقية، فكانت النتيجة شهادات كبيرة في الورق ومعرفة ضعيفة في العقل.

إن وجود التعليم الخاص واقع لا يمكن إنكاره، ولكن السؤال هو: أين الدولة من هذا كله؟ إن الرقابة هنا لا تعني الخنق، بل تعني الحماية والضبط. فيجب أن تبدأ الرقابة قبل الترخيص بوضع معايير صارمة للمبنى والكثافة ومؤهلات المعلمين، فلا مدرسة بلا مكتبة ولا معمل ولا ساحة. ويجب أن تمتد الرقابة إلى الجانب المالي بتحديد سقف عادل للرسوم سنوياً، مع إلزام كل مدرسة بتخصيص نسبة من مقاعدها كمنح للمتفوقين غير القادرين. كما لا بد من توحيد الامتحانات القومية للشهادات بلا استثناء، حتى لا يتساوى من درس بمعايير مع من درس بمنهج مخفف. وأخيراً، لا بد من تفعيل مجالس الآباء في المدارس الخاصة ومنحها حق الرقابة والشكوى المباشرة.

إننا لسنا ضد التعليم الخاص، ولكننا ضد خصخصة الفشل. الحل ليس في إغلاق المدارس الخاصة، بل في إصلاح المدارس الحكومية لتعود منافساً قوياً، وفي دولة قوية تفرض القانون على الجميع. فالتعليم ليس استثماراً مالياً، إنه أمانة وطن. وإذا لم ننتبه اليوم، فبعد عشر سنوات سيكون لدينا أطباء ومهندسون، ولكن قد لا يكون لدينا وطن واحد.

لم يعد التعليم الخاص في السودان خياراً ترفيهاً يلجأ إليه القادرون بحثاً عن التميز، بل تحول إلى ضرورة مفروضة على غالبية الأسر التي يئست من حال المدارس الحكومية. فبين إضرابات متكررة، ونقص حاد في المعلمين والكتاب، وبيئة مدرسية طاردة، وجد كثير من الآباء أنفسهم أمام خيارين أحلاهما مر: إما أن يتركوا أبناءهم لسنوات ضائعة، أو أن يدفعوا ما لا يطيقون لمدارس خاصة وعدتهم بإنقاذ العام الدراسي.

ولا أحد ينكر أن القطاع الخاص قد لعب دوراً مهماً في سد هذا الفراغ الكبير. ففي سنوات التوقف والاضطراب، كان هو الجهة الوحيدة التي حافظت على استمرارية الدراسة، وأنقذت أجيالاً من الضياع. كما أنه وفر بيئة نسبياً أفضل من حيث قلة الكثافة الطلابية، ووجود أنشطة مصاحبة، ومتابعة أكاديمية أكثر انتظاماً. وإلى جانب ذلك، استوعب آلاف الخريجين الذين أغلقت في وجوههم أبواب التوظيف الحكومي، فكان لهم نافذة رزق وشرف مهنة.

ولكن لكل ميزة ثمن، وثمر التعليم الخاص كان باهظاً على نسيجنا المجتمعي. فقد تحولت المدرسة في كثير من الأحيان من رسالة إلى «مشروع استثماري» هدفه الأول الربح. وتبعاً لذلك قفزت الرسوم إلى مستويات فلكية أخرجت التعليم من دائرة الحق إلى دائرة السلعة. فمن يملك يشتري مستقبل ابنه، ومن لا يملك يبقى ينتظر فرج الحكومة.

والأخطر من ذلك أننا بدأنا نصنع مجتمعاً طبقياً منذ مقاعد الدراسة الأولى. نشأ جيلان متوازيان داخل الوطن الواحد: جيل يدرس في



كل يروي قصص الحرب.. من يروي قصة المواطن؟!

حسام حامد

ملخص

بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب، لم يعد السؤال عن السيطرة العسكرية هو الأهم، بل عما سيبقى من السودان في ظل استمرار القتال. فقد تحولت الحرب إلى أزمة شاملة طاولت الدولة والاقتصاد والصحة والغذاء والنزوح، فيما يحتاج نحو 34 مليون سوداني إلى مساعدات إنسانية.

يفاقم انهيار القطاع الصحي الكارثة، إذ خرجت نسبة كبيرة من المنشآت الصحية عن الخدمة، وسُجلت هجمات متكررة على الرعاية الصحية، فيما أصبحت المَسِيرَات أحد أبرز أسباب سقوط المدنيين. كما ساهم تدفق السلاح والدعم الخارجي في إطالة أمد الحرب وتعقيد فرص الوصول إلى تسوية.

تسببت الحرب في خسائر اقتصادية واسعة، مع تراجع الناتج المحلي والدخل وارتفاع الفقر، بينما انعكس انهيار الجنيه مباشرة على أسعار الغذاء والدواء والنقل. وفي الوقت نفسه، يواجه نحو 19,5 مليون سوداني مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، مع تحذيرات من خطر المجاعة في مناطق عدة.

يرى الكاتب أن الخطر الأكبر لا يتمثل في انتصار طرف عسكرياً، بل في تفكك الدولة واعتياد المجتمع على الحرب. فالهدنة ليست حلاً نهائياً، لكنها خطوة لوقف النزيف وفتح الطريق أمام سلام يعيد النازحين ويعيد بناء الاقتصاد والخدمات والثقة بين السودانيين.

بعد أكثر من ثلاث سنوات على اندلاع الحرب، ليس من الضروري معرفة هوية من يسيطر على هذه المدينة أو تلك، ولا أي من الطرفين استطاع أن يحقق اختراقاً عسكرياً أكبر في جبهة بعينها؛ السؤال الذي صار أكثر إلحاحاً وخطورة يفيد بماذا سيبقى من السودان إذا استمرت الحرب بالمنطق ذاته؟ فمُنذ 15 أبريل 2023، تحولت المواجهة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من صراع على السلطة إلى حرب استنزاف مفتوحة، ثم إلى أزمة دولة ومجتمع واقتصاد وصحة وغذاء ونزوح، قبل أن تصبح كذلك ساحة تتقاطع فيها مصالح إقليمية ودولية متعددة، ومع دخول الحرب عامها الرابع، تقول الأمم المتحدة إن نحو 34 مليون سوداني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، في أكبر أزمة إنسانية منفردة في العالم، فيما يعيش ملايين السودانيين بين النزوح والجوع وانهايار الخدمات والخوف من أن تصبح الحرب واقعاً دائماً لا مرحلة مؤقتة.

هذه الأرقام لا ينبغي النظر إليها بوصفها إحصاءات باردة؛ خلف كل رقم قصة أسرة فقدت منزلها، أو طفل انقطعت عنه المدرسة، أو مريض لم يجد مستشفى، أو مزارع فقد موسمه، أو موظف أصبح راتبه عاجزاً عن شراء احتياجات أسبوع واحد؛ والأخطر أن الأمم المتحدة لا تتحدث عن أزمة إنسانية منفصلة عن الحرب، بل عن مجتمع تتآكل مقومات بقائه مع استمرار العمليات العسكرية؛ فقد حذرت من أن المنازل والأسواق والمستشفيات والمدارس تعرضت للدمار، وأن ضربات المسمّرات أصبحت واقعاً يومياً في مناطق مأهولة، بينما يتكرر النزوح وتضييق قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى السكان الأكثر احتياجاً، وفي الذكرى الثالثة للحرب، كان خطاب الأمم المتحدة واضحاً، المطلوب وقف العنف فوراً، حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، وضمان وصول المساعدات بسرعة وأمان ومن دون عوائق.

والاقتصاد يقدم صورة أخرى لهذا الانهيار، إذ إن الحرب لم تكتف بتعطيل النشاط الاقتصادي، وإنما أعادت توزيع الموارد والأسواق ومراكز الإنتاج وفق خرائط السيطرة العسكرية، وأضعفت قدرة الدولة على جمع الإيرادات وتمويل الخدمات، ودفعت ملايين السودانيين إلى دائرة الفقر، وتقول الأمم المتحدة، استناداً إلى تحليل مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الدراسات الأمنية، إن السودان فقد نحو 6,4 مليارات دولار من الناتج المحلي

في 2023 وحده، وإن متوسط دخل الفرد انخفض إلى مستوى يعود إلى عام 1992، بينما يمكن أن تتجاوز نسبة الفقر المدقع 60 في المائة إذا استمرت الحرب حتى 2030، وإذا استمرت الحرب، فإن الخسارة لا ستكون في سنوات الحرب وحدها، بل في عقود التنمية المقبلة، لأن الاقتصاد الذي كان هشاً قبل الحرب أصبح مطالباً بإعادة بناء بنية إنتاجية وخدمية ومؤسسات مالية تعرضت لضربات متواصلة. أما الجنيه السوداني، فهو ربما التعبير الأكثر مباشرة عن حالة العوز التي يعيشها المواطن، إذ إن العملة لا تنخفض في فراغ، وإنما أمام اقتصاد فقد جزءاً كبيراً من قدرته الإنتاجية، وتراجعت فيه الإيرادات العامة، واتسعت السوق الموازية، وتزايد الاعتماد على الاستيراد في ظل استمرار الحرب؛ وحين يصبح الدولار معياراً لسعر الغذاء والدواء والنقل وقطع الغيار والتعليم، فإن انهيار العملة يتحول من مشكلة نقدية إلى مشكلة اجتماعية تمس القدرة على البقاء، المواطن لا يتعامل مع سعر الصرف باعتباره رقماً في نشرة اقتصادية؛ هو يراه في سعر الخبز، والدواء، والمواصلات، وإيجار المسكن، وفي قدرته على إرسال مبلغ بسيط إلى أسرته النازحة.

إلى ذلك، فالخطر الأكبر يظهر في ملف الغذاء، إذ إن بيان التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الصادر في مايو 2026 وضع نحو 19,5 مليون سوداني، أي نحو 41 في المائة من السكان، في مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، ابتداءً من المرحلة الثالثة وما فوقها، وبين هؤلاء نحو 135 ألف شخص في مرحلة الكارثة، وأكثر من خمسة ملايين في مرحلة الطوارئ، فيما يواجه نحو 14 مليوناً مستوى الأزمة؛ والأخطر أن التحليل حدد 14 منطقة في شمال دارفور وجنوب دارفور وجنوب كردفان معرضة لخطر المجاعة في أسوأ سيناريو معقول، إذا تصاعد القتال وتراجعت إمكانية وصول المساعدات وتقيّد انتقال السلع والأشخاص، ولم يقل التقرير إن المجاعة قائمة في هذه المناطق، بل حذر من خطر حدوثها إذا استمرت العوامل التي تقود إليها، وهي نقطة مهمة في التعامل مع الرقم بعيداً عن التهويل.

والصورة تصبح أشد قتامة عندما يدخل الأطفال إلى المعادلة، فالـ IPC يتوقع أن يعاني نحو 825 ألف طفل دون الخامسة من سوء التغذية الحاد الوخيم خلال 2026، بزيادة سبعة في المائة عن 2025، وبنحو 25 في المائة



أساسياً من الأزمة.

ثم يأتي القطاع الصحي ليكشف جانباً آخر من الكارثة، إذ أعلنت منظمة الصحة العالمية في أبريل 2026، أن 37 في المائة من المنشآت الصحية في الولايات السودانية الثماني عشرة غير عاملة، وأنها وثقت 217 هجوماً على الرعاية الصحية منذ بداية الحرب أدت إلى مقتل 2052 شخصاً وإصابة 810 آخرين، كما قدرت عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية الحاد في 2026 بأكثر من أربعة ملايين، وفي بلد تتفشى فيه الملاريا وحمى الضنك والحصبة وشلل الأطفال والتهاب الكبد الوبائي والتهاب السحايا والدفتيريا، فإن انهيار المستشفى لا يعني إغلاق مبنى؛ بل يعني أن المرض الذي كان قابلاً للعلاج يمكن أن يصبح قاتلاً، وأن الولادة

فوق مستويات ما قبل الحرب، وفي الوقت نفسه، فإن نحو تسعة ملايين شخص ما زالوا نازحين داخلياً، بينما أصبح الوصول إلى الغذاء والخدمات الصحية والمياه أكثر صعوبة في مناطق القتال؛ ولذلك فإن المجاعة المحتملة ليست نتيجة نقص الطعام وحده، وإنما نتيجة الحرب عندما تمنع الناس من الوصول إلى الغذاء، وتمنع المزارعين من الإنتاج، وتعطل الأسواق، وتقطع طرق الإمداد، وتدمر الخدمات الصحية التي يحتاجها الجائع قبل أن يتحول نقص الغذاء إلى موت، وقد حذرت لجنة مراجعة المجاعة التابعة للـ IPC من أن الوضع شديد الخطورة خصوصاً في مناطق من شمال دارفور، وأن عرقلة الغذاء والصحة والمياه وسبل المعيشة في مناطق النزاع أصبحت جزءاً

التي كانت تحتاج إلى دقائق من الرعاية قد تصبح رحلة محفوفة بالموت.

وفي هذا السياق يصبح تحذير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك أكثر خطورة من مجرد إدانة جديدة لهجمات الحرب، ففي 11 مايو 2026 حذر تورك من اتساع رقعة العنف مع التوسع في استخدام الطائرات المسيّرة، وقال إن ضربات المسيّرات أدت، وفق ما وثقه فريق حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى مقتل ما لا يقل عن 880 مدنياً بين يناير وأبريل 2026، أي أكثر من 80 في المائة من إجمالي الوفيات المدنية المرتبطة بالنزاع التي وثقها المكتب خلال تلك الفترة، ووصف تورك المسيّرات بأنها أصبحت بفارق كبير السبب الرئيسي للوفيات بين المدنيين، محذراً من أن استمرار الاعتماد عليها يسمح للحرب بالاستمرار حتى في الظروف التي كانت العمليات البرية تتراجع فيها عادة، وهذا يعني أن التكنولوجيا لم تقلل كلفة الحرب على المدنيين؛ بل أعطت القتال وسيلة جديدة للوصول إلى مناطق بعيدة عن خطوط المواجهة المباشرة.

ولذلك لم يعد المجتمع الدولي يتعامل مع الحرب باعتبارها مواجهة يمكن تركها حتى يحسمها أحد الطرفين، ففي فبراير 2026، أصدرت المجموعة الخماسية التي تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية للتنمية والجامعة العربية بياناً حذرت فيه من استمرار التصعيد، وخصت بالذكر كردفان والنيل الأزرق، حيث أشارت إلى ضربات المسيّرات والحصار والهجمات على المستشفيات والمدارس والمنشآت المدنية وقوافل المساعدات، والأهم أن البيان لم يكتف بالدعوة إلى وقف القتال، بل طالب بوقف تدفق الأسلحة والمقاتلين وأشكال الدعم الأخرى التي تغذي العنف وتساهم في تفتيت السودان، وهنا تنتقل المشكلة من سؤال «من يطلق النار؟» إلى سؤال آخر أكثر تعقيداً، من الذي يجعل استمرار إطلاق النار ممكناً؟

وفي هذا الجانب تحديداً يظهر البُعد الدولي للحرب، ففي إحاطة أمام مجلس الأمن، أشارت الولايات المتحدة إلى أن أكثر من اثنتي عشرة دولة تقدم شكلاً من أشكال الدعم العسكري لأطراف الحرب، معتبرة أن تدفق الطائرات المسيّرة والمركبات والأسلحة إلى السودان أطال القتال وفتح أمام الطرفين وسائل جديدة لإلحاق الأذى بالمدنيين، كما حذرت واشنطن من محاولات الجماعات الإسلامية المتطرفة، بحسب

تعبيرها، التأثير في مسار الحرب أو عرقلة الانتقال المدني أو إعادة فرض حكم سلطوي. هذه ليست قراءة سودانية للحرب، وإنما موقف أميركي معلن، ولذلك ينبغي التعامل معها باعتبارها توصيفاً صادراً عن دولة فاعلة في الملف، لا حقيقة وحيدة تفسر كل شبكة الدعم الخارجي، لكن أهميتها تكمن في أنها تؤكد أن الحرب لم تعد قابلة للفهم داخل الحدود السودانية وحدها.

ومن هنا يمكن فهم الإصرار الأميركي على الهدنة الإنسانية، إذ إن الولايات المتحدة طرحت في 2026 مقترحاً لوقف إنساني لمدة 90 يوماً يتيح التفاوض على وقف دائم لإطلاق النار ومسار سياسي يقود إلى انتقال مدني وانتخابات، مع آلية آممية لدعم الانسحابات المحدودة من بعض المناطق؛ لكن قيادة الجيش اشترطت، وفق الوثائق التي اطلعت عليها رويترز، أن يتضمن المقترح انسحاب الدعم السريع من جميع المدن التي سيطر عليها منذ مايو 2023، وليس الانسحابات المحدودة التي اقترحتها الخطة الأميركية، وفي سبتمبر 2026 تصاعد الضغط الأميركي على قيادة الجيش، إلى درجة ربط مصادر مطلعة بين رفض الهدنة ومشكلة تأشيرة الفريق أول عبد الفتاح البرهان لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ هذه التطورات لا تجعل واشنطن طرفاً محايداً في نظر الجميع، لكنها تكشف حجم الضغط الدولي لإنهاء القتال.

وفي المقابل، فإن القول إن الدعم السريع «قبل السلام» بينما رفضه الجيش يحتاج إلى قدر من التدقيق؛ فقد رجب الدعم السريع بالمقترح الأميركي وقدم رداً عليه، لكن الخلافات بقيت حول ترتيبات الانسحاب والسيطرة على الأرض، كما أن قبول هدنة إنسانية لا يعني بالضرورة قبول التسوية السياسية النهائية، تماماً كما أن رفض صيغة محددة للهدنة لا يعني بالضرورة رفض مبدأ السلام، وعليه فإن المشكلة الحقيقية أن كل طرف يدخل إلى التفاوض وهو يحمل معه خريطة السيطرة العسكرية وشروطها، ويريد أن تتحول مكاسبه على الأرض إلى شروط سياسية على الطاولة، وفي هذه النقطة تحديداً يصبح المواطن هو الحلقة الأضعف، لأن كل يوم إضافي من الانتظار يعني مزيداً من الموت والنزوح والجوع.

ولا يمكن قراءة موقف الجيش بمعزل عن الحسابات السياسية التي أحاطت بالحرب منذ بدايتها؛ إذ ترى قيادة القوات المسلحة أن بقاء

الدعم السريع قوة عسكرية مستقلة داخل الدولة يمثل خطراً على مستقبل الدولة نفسها، وتصر على أن أي تسوية لا تعالج مسألة السلاح والسيطرة العسكرية ستعيد إنتاج الحرب بعد سنوات قليلة. وفي المقابل، ترى القوى المدنية السودانية أن استمرار الحرب نفسها يدمر فرص الانتقال المدني ويمنح القوى المسلحة، أياً كان موقعها، قدرة أكبر على فرض شكل الدولة المقبلة؛ وبين الموقفين يبرز سؤال لا يمكن تأجيله، هل يمكن حماية الدولة من خطر تعدد الجيوش عبر حرب تؤدي في الوقت نفسه إلى إضعاف مؤسساتها واقتصادها ومجتمعها؟ ويزداد السؤال حساسية عندما يتعلق الأمر بالحركة الإسلامية، فقد وثقت تقارير صحفية دولية، بينها تحقيقات لرويترز، نشاط عناصر مرتبطة بالإسلاميين إلى جانب الجيش خلال الحرب، فيما ينفي الجيش وجود تحالف سياسي مع الإسلاميين؛ ومن الخطأ اختزال الحرب كلها في كونها مشروعاً لإعادة الإسلاميين إلى الحكم وحسب، كما أنه من الخطأ تجاهل أن تيارات إسلامية خرجت من السلطة بعد سقوط البشير تنظر إلى الحرب باعتبارها معركة لاستعادة النفوذ الذي فقدته، لكن الإسلاميين من التيار المتشدد الذي تسبب في اندلاع الحرب، يرون في الحرب فرصة لاستعادة موقعهم السياسي والسيطرة على الدولة، إلا أن ذلك لا يجعل الحرب ملكاً لهم ولا يجعل ملايين المدنيين الذين يدفعون ثمنها جزءاً من مشروع سياسي بعينه، المواطن الذي يبحث عن الخبز والدواء والأمان لا يخوض «حرب كرامة» بالمعنى الذي تستخدمه القوى الإسلامية؛ هو يحاول النجاة من الحرب أياً كان شعارها.

والخطر الذي يجب أن يشغل السودانيون الآن ليس فقط انتصار هذا الطرف أو ذاك، وإنما احتمال أن يتحول الانقسام العسكري إلى انقسام دائم في بنية الدولة، فكلما طال القتال، أصبحت مناطق السيطرة أكثر ارتباطاً بمصادر تمويلها وأسواقها وشبكاتهما الأمنية، وتزايدت قدرة الفاعلين المحليين والخارجيين على بناء مصالح يصعب تفكيكها بعد انتهاء المعارك، وقد حذرت الأمم المتحدة صراحة من أن تدفق الأسلحة والمقاتلين والدعم الخارجي يساهم في تفتيت السودان، بينما يوضح سجل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان أن الأمم المتحدة تلقت معلومات بشأن دعم عسكري ولوجستي أجنبي ومرترقة وفاعلين مرتبطين بهم، وتأثير

ذلك في زعزعة الوضع وحقوق السودانيون، وهذا يعني أن الحرب لا تستهلك السودان فقط؛ إنها تعيد ترتيب مصالح حوله قد تجعل السلام أكثر تعقيداً كلما تأخر.

ومع ذلك، فإن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن يعتاد السودانيون الحرب، أن يصبح الطفل الذي لم يعرف مدرسة مستقرة جزءاً من جيل الحرب، وأن يصبح النزوح مهنة مؤقتة تتحول إلى حياة دائمة، وأن يصبح السلاح وسيلة للصعود الاجتماعي، وأن تصبح وفاة المدنيين خبراً عابراً في نشرات المساء، الأمم المتحدة قالت في أبريل إن نحو 34 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدات، وإن ملايين السودانيين اقتلعوا من أماكنهم مراراً، وإن العاملين الإنسانيين السودانيين يواصلون المخاطرة بحياتهم للوصول إلى المحتاجين، كما أكدت أن القدرة الإنسانية نفسها أصبحت تحت الضغط، وأن الاحتياجات تتجاوز قدرة الاستجابة.

لذلك فإن المخاوف المقبلة لا تتوقف عند المجاعة أو انهيار العملة أو عدد القتلى؛ الخوف الأكبر هو أن يفقد السودان القدرة على العودة إلى نفسه بعد الحرب، إذ إن الدولة يمكن أن تستعيد مدينة، والجيش يمكن أن يتقدم في جبهة، والدعم السريع يمكن أن يفقد منطقة أو يحتفظ بأخرى، لكن لا توجد معركة عسكرية تستطيع وحدها إعادة ملايين النازحين إلى بيوتهم، أو إعادة المستشفيات التي دمرت، أو إعادة المدارس التي أغلقت، أو استعادة الثقة بين السودانيون، أو بناء اقتصاد فقد سنوات من عمره، ولهذا فإن الهدنة الإنسانية، في جوهرها، ليست حكماً على من انتصر ومن خسر؛ إنها محاولة لإيقاف النزيف الذي لم يعد طرفا الحرب وحدهما قادرين على التحكم في كلفته.

لقد قالت الأمم المتحدة بوضوح إن المدنيين يريدون السلام، وقالت إن استمرار الحرب يبدد حياة بلد بأكمله، وقال مفوض حقوق الإنسان إن المسيرات أصبحت السبب الأكبر للوفيات المدنية في الفترة التي رصدها مكتبه، وحذر الـIPC من أن نحو 19,5 مليون سوداني يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، وأن 14 منطقة معرضة لخطر المجاعة في السيناريو الأسوأ، وأكدت واشنطن أن الدعم الخارجي بالسلاح يطيل الحرب، بينما تضغط من أجل هدنة إنسانية ومسار يقود إلى وقف دائم للقتال وانتقال مدني، كل هذه المواقف، رغم اختلاف مصادرها وأهدافها، تلتقي عند حقيقة واحدة، الوقت لم يعد يعمل لصالح السودان.

(source=chatgpt.com

5. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان — تحذير فولكر تورك بشأن «تصدير مفوض حقوق الإنسان من اتساع الحرب واستخدام المسيرات» https://sudan.un.org/en/BCrk-issues-high-alert-widening-%t%C3sudan-conflict-amid-increased-use-drones?utm_source=chatgpt.com

6. الأمم المتحدة — بيان المجموعة الخماسية بشأن وقف التصعيد وتدفق السلاح: «بيان الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية بشأن السودان» https://www.un.org/sg/en/content/sg/notes-note-11-02-2026/correspondents-correspondents-quintet-joint-statement-de-escalation-of-the-conflict-sudan?utm_source=chatgpt.com

7. الأمم المتحدة — أثر الحرب على الاقتصاد والفقر: «تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن اقتصاد السودان ومستقبل الفقر» https://sudan.un.org/en-313906-war-has-set-sudans-economy-back-more-60-years-and-extreme-poverty-could-hit-30-new-analysis?utm_source=chatgpt.com

8. مجلس حقوق الإنسان — معلومات بشأن الدعم العسكري واللوجستي الخارجي والمرتزة: «سجل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن السودان» [https://spcommreports.ohchr.org/?utm_&30743=TmSearch/SummaryPrint?id\(source=chatgpt.com](https://spcommreports.ohchr.org/?utm_&30743=TmSearch/SummaryPrint?id(source=chatgpt.com)

9. رويترز — تفاصيل الخطة الأميركية وموقف الجيش من انسحاب الدعم السريع: «تقرير رويترز حول خطة الهدنة الأميركية وموقف الجيش» [https://www.reuters.com/world/africa/sudan-army-says-us-peace-plan-must-call-full-rsf-withdrawal-utm_/09-07-2026-cities-documents\(source=chatgpt.com](https://www.reuters.com/world/africa/sudan-army-says-us-peace-plan-must-call-full-rsf-withdrawal-utm_/09-07-2026-cities-documents(source=chatgpt.com)

10. رويترز — الخلاف الأميركي مع قيادة الجيش بشأن الهدنة: «تقرير رويترز بشأن خطة وقف إطلاق النار والبرهان» [https://www.reuters.com/world/africa/us-withholding-sudanese-leaders-visa-09-2026-over-ceasefire-plan-sources-say\(utm_source=chatgpt.com?/22](https://www.reuters.com/world/africa/us-withholding-sudanese-leaders-visa-09-2026-over-ceasefire-plan-sources-say(utm_source=chatgpt.com?/22)

والسؤال الذي ينبغي أن يفرض نفسه على كل من يملك بندقية أو قراراً أو نفوذاً خارجياً ليس من سيربح الحرب، بل كم سودانياً آخر يجب أن يموت حتى يصبح السلام ممكناً؟ وكم مدينة يجب أن تدمر حتى يقتنع الجميع بأن الانتصار العسكري لا يعيد دولة فقدت اقتصادها ومؤسساتها وأمنها الاجتماعي؟ وكم طفلاً يجب أن يدخل سوء التغذية قبل أن يصبح وقف القتال أولوية تتقدم على حسابات الجبهة؟ ربما يستطيع طرف أن يحقق انتصاراً عسكرياً، لكن السودان لا يستطيع أن ينتصر على نفسه.

إذ إن السلام في السودان لن يكون مجرد توقيع على ورقة وحسب، ولن يكون مكافأة لطرف أو هزيمة لطرف آخر، بل سيكون بداية المعركة الأصعب والمتمثلة في استعادة الدولة من الحرب، واستعادة المجتمع من الخوف، واستعادة الإنسان السوداني من العوز والنزوح والموت.

المصادر

1. الأمم المتحدة في السودان — الذكرى الثالثة للحرب وحجم الأزمة الإنسانية: «بيان الأمم المتحدة: الشعب السوداني يحتاج إلى السلام» https://sudan.un.org/three-years-too-long-people--313793/en-sudan-need-peace?utm_source=chatgpt.com

2. الأمم المتحدة/منظمة الصحة العالمية — انهيار النظام الصحي والهجمات على الرعاية الصحية: «تقرير منظمة الصحة العالمية عن الأزمة الصحية في السودان» https://sudan.un.org/en-after--313911/three-years-conflict-sudan-faces-deeper-health-crisis?utm_source=chatgpt.com

3. IPC — الأمن الغذائي وخطر المجاعة وسوء التغذية 2026: «تحليل IPC للأمن الغذائي في السودان 2026» [https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-utm_source=chatgpt./1163315/map/en/c\(com](https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-utm_source=chatgpt./1163315/map/en/c(com)

4. IPC — بيان دخول الحرب عامها الرابع وخطر المجاعة: «أزمة الغذاء والتغذية وخطر المجاعة في السودان» https://www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/countries-en/?utm_/151-in-focus-archive/issue



حين عبرنا الجسر

رضوان بلال

يتناول المقال تأثير الهجرة إلى المجتمعات الغربية على الأسرة السودانية، حيث قد تتغير مفاهيم السلطة والاستقلال والحقوق بين الزوجين، ما يخلق صداماً ثقافياً وقانونياً داخل الأسرة.

ملخص

يشير إلى أن الأسرة المهاجرة تحتاج إلى التكيف دون فقدان قيم المودة والرحمة وصلة الرحم، مع فهم قوانين المجتمع الجديد. كما يجب ألا يتحول الأطفال إلى أدوات في الخلافات بين الوالدين.

يرى الكاتب أن المشكلة ليست في الغرب أو الشرق وحدهما، بل في عدم قدرة بعض الأسر على التكيف مع المجتمع الجديد. فالحرية لا ينبغي أن تتحول إلى قطيعة، كما لا يجوز أن تتحول السلطة الزوجية أو العادات إلى ظلم.

وفي النهاية، يطرح سؤالاً أساسياً: هل نستطيع العبور إلى العالم الجديد دون أن نفقد الأسرة التي حملناها معنا؟ والحل، كما يرى الكاتب، في الشراكة والاحترام والقناعة، لا في التسلط أو القطيعة.

ليس من السهل أن تكتب عن تجربة لم تعيشها بنفسك، خصوصًا عندما تكون التجربة مرتبطة بالأسرة والهجرة والعلاقة بين الزوج والزوجة والأبناء، لذلك أبدأ بهذا التوضيح حتى لا يفهم هذا المقال باعتباره حكمًا عامًا أو دراسة اجتماعية. أنا لم أهاجر إلى بلاد العالم الأول، ولم أعش داخل أسرة سودانية اختبرت الحياة الزوجية هناك، ولذلك لا أملك أن أدعي تجربة لم أعشها. كثيرون عاشوا هذه التجربة، بعضهم حكى، وبعضهم اكتفى بالصمت، وبعضهم اختار أن يحتفظ بتفاصيل حياته لنفسه، وأحيانًا لا تحتاج كل الأسرار إلى أن تُحكى. بعض أثارها تكون واضحة في الوجوه وفي العلاقات وفي المسافات التي صنعتها الغربية بين زوج وزوجة، وبين الأب وأطفاله، وبين الإنسان وأهله.

المرأة عندما تصل إلى العالم الأول تتمرد. هذا ليس دفاعًا عن الرجل بمعنى أنه الضحية، المسألة أعقد من ذلك بكثير. امرأة جاءت من مجتمع اعتادت فيه الأسرة أن تكون شبكة واسعة من الواجبات والروابط والرقابة الاجتماعية، ثم وجدت نفسها في مجتمع يمنحها استقلالًا قانونيًا واقتصاديًا ومساحة واسعة لاتخاذ قراراتها، ورجل جاء من مجتمع كانت فيه الرجولة ترتبط بالسلطة والكلمة الأخيرة، ثم وجد نفسه أمام قانون لا يعترف بهذه السلطة إذا تعارضت مع حقوق الزوجة والأطفال. هنا يبدأ الاختبار الحقيقي. بعض الرجال لا يستطيعون الانتقال من ثقافة أنا الزوج إلى مفهوم نحن شريكان، فيتمسك بالسلطة القديمة في بيئة لم تعد تعترف بها، ويعتبر استقلال زوجته تهديدًا لرجولته، ويرى القانون عدوًا يقف في صفها.

وبعض النساء بعد أن يكتشفن مساحة الحرية الجديدة قد ينتقلن من الخضوع إلى القطيعة، ومن الاستقلال إلى الاستغناء الكامل، حتى يصبح الزوج وأهله وامتداداته الأسرية جزءًا من ماضٍ تريد أن تغلق بابيه. وبين الطرفين تضيق أشياء كثيرة. قد تضيق صلة الرحم، وقد يضيق الاحترام، وأحيانًا تضيق صورة الأب في عيون أبنائه، ثم يدخل القانون إلى العلاقة وقانون لم يشمل في أصله فكرة إنسانية عظيمة، فهو قد يكون جسرًا لإنقاذ أسرة فرققتها الحرب أو الفقر أو الهجرة. لكنه مهما كان قويًا لا يستطيع وحده أن يصلح علاقة مكسورة. قد يجمع الأجساد تحت سقف واحد، لكنه لا يضمن أن القلوب ستلتقي. وهنا

ربما يكون السؤال الأهم: هل المشكلة في القانون أم في الطريقة التي ندخل بها نحن إلى المجتمع الجديد؟

الأسرة التي تنتقل من مجتمع إلى آخر لا تنتقل بجوازات السفر فقط. هي تحمل معها ثقافة كاملة، مفاهيم عن الرجل والمرأة والسلطة والطاعة والخصوصية وصلة الرحم وتربية الأطفال وحدود تدخل الأهل. وعندما تدخل هذه الثقافة إلى مجتمع يقوم على منظومة مختلفة من الحقوق والحريات والاستقلال الفردي، فإن الاصطدام يصبح أمرًا ممكنًا، خصوصًا إذا لم يكن الطرفان مستعدين للتعلم والتكيف.

من الخطأ أن نضع الشرق والغرب في مواجهة أخلاقية بسيطة: هذا جيد وذاك سيئ. أنا لا أقول إن الغرب هو سبب تفكك أسرنا، كما لا أقول إن الحياة الزوجية في الداخل أو الخليج هي النموذج المثالي. نعرف جميعًا مشاكلنا. نعرف البيوت التي تتدخل فيها الأسرة الممتدة لإنقاذ الزواج، ونعرف دور الأجوايد ومحاولات الإصلاح، لكننا نعرف أيضًا أن كثيرًا من البيوت قد تعيش تحت سقف واحد، بينما بينها فتور عاطفي عميق، وقد يبحث أحد الطرفين عن إشباع هذا الفراغ بطرق مختلفة: مرة بالخيانة، ومرة بتبريرات دينية أو اجتماعية، ومرة بالصبر والصمت، ومرة بمحاولة التعايش مع ما تبقى من العلاقة.

القضية ليست غربًا سيئًا في مقابل شرق مثالي. لا الشرق مثالي، ولا الغرب مسؤول عن كل ما يحدث لأسرنا. الرجل نفسه سببًا أصيلًا في انهيار بيته عندما يتمسك بالتسلط، ويرفض أن يرى زوجته شريكة كاملة، ويعتبر تطورها وتمسكها بحقوقها تمردًا عليه. وتخطئ المرأة عندما تتحول معرفة الحقوق إلى رغبة في الانتقام، أو يتحول الاستقلال إلى استغناء كامل عن الزوج والأسرة وصلة الرحم. الحقوق لا تلغي المسؤولية، والحرية لا تعني القطيعة، والقانون ليس وسيلة للانتقام. وفي المقابل، لا يجوز أن تتحول الأسرة أو العادات أو مفهوم الحفاظ على البيت إلى مبرر لقبول الظلم أو العنف أو الإهانة.

ربما تكون المسألة في جوهرها أبسط وأعمق من كل ذلك: القناعة كنز، والرضا بالمقسوم عبادة. القناعة لا تعني أن يقبل الإنسان الظلم، ولا أن يعيش في علاقة مؤذية، ولا أن يتنازل عن حقوقه. القناعة تعني أن ندرك أن الحياة ليست بحثًا دائمًا عن البديل الأفضل، وأن الإنسان قد يملك كثيرًا ثم يخسره، لأنه ظل ينظر إلى ما



ينقصه ولم ير ما بين يديه.

وربما كان أكبر ما تحتاجه أسرنا في الداخل والخليج والمهجر ليس قانوناً جديداً ولا ثقافة جديدة، وإنما أشياء قديمة جداً: المودة والرحمة والقناعة والرضا والحمد والشكر لله، وأن يعرف كل طرف قيمة الإنسان الذي اختار أن يكمل معه الطريق. فليس كل بيت انهار بسبب القانون، وليس كل بيت صمد بسبب العادات. أحياناً ينهار البيت لأن القلب خرج منه قبل أن يخرج أحد الزوجين من الباب، وأحياناً يستمر بيت بسيط بكل عيوبه ونواقصه لأن صاحبيه عرفا قيمة النعمة التي بين أيديهما، وتعلماً كيف يختلفان دون أن يهدم أحدهما الآخر.

ولعل أكثر ما يؤلمني في هذه الحكايات أن بعض الذين عاشوا التجربة لا يتحدثون عنها. يصمتون ويحتفظون بتفاصيلهم لأنفسهم، وربما كان هذا الصمت أبلغ من الكلام. فالأسرة التي تعبر الحدود تحتاج إلى شيء أكبر من جواز السفر ولمّ الشمل. تحتاج إلى لمّ شمل ثقافي وإنساني: أن يتعلم الرجل أن الرجولة مسؤولية وليست سلطة، وأن تتعلم المرأة أن الحرية ليست قطيعة، وأن يفهم الاثنان أن الطفل ليس ورقة في معركة، وأن أهل الزوج أو الزوجة ليسوا بالضرورة أعداء.

نحن لا نستطيع أن نعيش في العالم الجديد بعقلية العالم القديم. هل علينا التخلي وخلع

عباءة ثقافتنا وتقاليدنا بمجرد أننا عبرنا الحدود؟! وأين نرمي أجمل ما في ثقافتنا ونترك ما كان فيها من ظلم، ونفهم قوانين المجتمع الجديد، ونبني أسرة تستطيع أن تعيش بين عالمين دون أن تتمزق بينهما؟
ولذلك فإن السؤال الحقيقي بالنسبة لي ليس:
هل العالم الأول يهدد الأسرة؟
السؤال هو:

هل نستطيع العبور إلى العالم الأول دون أن نفقد الأسرة التي حملناها معنا من العالم الثالث؟

ربما لا تكون الإجابة في العودة إلى الماضي ولا في رفض الحاضر، وإنما في أن نتعلم كيف نعيش في الحاضر دون أن نفقد المودة والرحمة، ودون أن تتحول الحرية إلى قطيعة أو تتحول السلطة إلى ظلم. وفي النهاية، لا أكتب لإدانة المرأة ولا لتبرئة الرجل ولا لاتهام الغرب. أكتب لأنني أرى حولي تجارب كثيرة وأسمع من أصحابها ما يكفي لطرح السؤال، وربما تكون الأسرة في كل مكان بحاجة إلى الشيء نفسه مهما اختلفت القوانين والثقافات: أن يشعر الزوج بأنه محبوب لا مملوك، وأن تشعر الزوجة بأنها شريكة لا تابعة، وأن يشعر الطفل أن أباه وأمه بيت واحد حتى عندما يختلفان.

وربما ما يحرم بيتاً من أطفاله، ولا يحرم أسرة من المودة والرحمة، ولا يفرق بين قلبين جمع بينهما يوماً على الخير.



إثيوبيا.. سقوط أبي أحمد على الشاشات

إبراهيم هباني

استعادة القوات الفيدرالية الإثيوبية السيطرة على مكلي لا تعني نهاية الحرب أو قرب سقوط أبي أحمد، رغم أن بعض الخطاب الإعلامي يتعامل مع التقدم العسكري كأنه حسم سياسي.

ملخص

وتتداخل في المشهد حسابات إريتريا والسودان وقوى إقليمية أخرى، وسط اتهامات متبادلة بشأن دعم أطراف الصراع. لكن تحويل هذه الاتهامات إلى حقائق نهائية يتجاهل تعقيد المصالح وتبدل التحالفات.

التحالف المعارض الذي يضم سبع قوى، بينها تقراري وفانو، يجمعها هدف إسقاط الحكومة، لكنه يواجه خلافات بشأن القيادة والأراضي وشكل الدولة. فتعاون خصوم أمس لا يعني بالضرورة قدرتهم على إدارة مرحلة ما بعد الحرب.

السؤال الأهم ليس فقط هل يسقط أبي أحمد، بل ماذا سيأتي بعده؟ فإثيوبيا تحتاج إلى تسوية سياسية تضمن الأمن والحقوق، بينما يحتاج السودان إلى جوار مستقر. وقد يسقط أبي أحمد مرات على الشاشات، لكن مصيره السياسي تحسمه الوقائع لا العناوين.

أعادت استعادة القوات الفيدرالية الإثيوبية السيطرة على كامل مدينة مكلي، عاصمة إقليم تقرائي، بحسب التحديث الميداني الوارد، وضع المراهنة على قرب سقوط حكومة أبي أحمد أمام اختبار صعب. فالتطور يتجاوز استعادة المطار إلى السيطرة على عاصمة الإقليم ومعدل الطرف الأبرز في التحالف المعارض. لكنه لا يعني انتهاء الحرب، مثلما لم يكن تقدم المعارضة سابقاً دليلاً كافياً على قرب انهيار الحكومة. في بعض الخطابات الإعلامي السوداني، تبدو النتيجة أسرع من المعركة. تتحول حركة القوات إلى إعلان عن مصير الحكومة، ويصبح تقدم المعارضة مقدمة مؤكدة لسقوط رئيس الوزراء. وحين تتغير الوقائع، يبقى التوقع في مكانه. المشكلة هنا ليست في توقع سقوط أبي أحمد؛ فهذا احتمال يناقشه التحليل السياسي. المشكلة في تقديم الاحتمال كما لو أنه خبر اكتمل. لا يتعلق الأمر بالإعلام السوداني كله، وإنما بخطاب مؤيد للحرب يقرأ التطورات من موقع انحيازه. ومن حق الكاتب أن يتخذ موقفاً، لكن الموقف لا يمنحه حق اختصار المسافة بين ما يتمناه وما يستطيع إثباته. فالحكومة لا تسقط لأن خصومها أعلنوا ذلك، والمعارضة لا تنتصر لأن مؤيديها أحسنوا صياغة العنوان. وتقدم تجربة مكلي نفسها درساً واضحاً. أعلنت الحكومة السيطرة عليها في نوفمبر 2020، ثم عادت قوات تقرائي إليها في يونيو 2021. لم يكن الإعلان الأول نهاية الحرب، ولم يكن التطور الثاني نهاية الحكومة. السيطرة على مدينة مهمة تغيّر ميزان المعركة، لكنها لا تجيب وحدها عن قدرة الأطراف على الاحتفاظ بمكاسبها أو تحويلها إلى سلطة مستقرة. ولهذا، فإن السؤال الأهم يتجاوز من يتقدم ميدانياً إلى من يملك تصوراً قابلاً للحياة بعد توقف القتال.

التحالف السباعي المعارض يطرح هذا السؤال بوضوح. فالتحالف المعلن في سبتمبر 2026، باسم «تحالف قوى الشعوب الإثيوبية من أجل البقاء»، جمع جماعات بينها الجبهة الشعبية لتحرير تقرائي وحركة فانو القومية في أمهرة، بهدف إسقاط حكومة أبي أحمد. وتتهم أطرافه الحكومة بمركزة السلطة وتهميش الأقاليم. لكن الاتفاق على إسقاط الحكومة لا يحسم شكل النظام البديل، أو توزيع السلطة، أو النزاعات بين الشركاء.

سبعة أطراف تستطيع إصدار بيان واحد، لكنها تحتاج إلى أكثر من ذلك لتشكيل قيادة

مشتركة. فالمسافات الجغرافية والخلافات السياسية وتفاوت القوة بين المكونات قد تعرقل التعاون. عدد الموقعين يوضح اتساع المعارضة، لكنه لا يثبت وحده قدرتها على خوض معركة موحدة أو إدارة دولة.

أبرز مفارقات التحالف اجتماع تقرائي وفانو. فقد قاتلت قوى فانو إلى جانب الحكومة ضد قوات تقرائي خلال حرب 2020-2022، قبل أن تدخل لاحقاً في مواجهة مع الحكومة نفسها. اليوم يتعاون خصوم الأمس، فيما تبقى خلافات على الأرض والسياسة بين بعض مكونات التحالف. تغير الخصم المشترك، لكن أسباب العداء القديم لم تختف.

هذا التقارب مفهوم عسكرياً. كل طرف يريد تخفيف الضغط عنه وتوسيع المواجهة مع الحكومة. لكنه يترك أسئلة مؤجلة: لمن تتبع الأراضي المتنازع عليها؟ ومن يقود القوات؟ وكيف تضمن حقوق من لا ينتمون إلى الجماعات المسلحة؟ قد يكون إسقاط الحكومة هو الجزء الذي يتفقون عليه، أما الحكم فقد يكون بداية اختلاف جديد.

وتكشف العلاقة مع إريتريا بدورها حدود قراءة التحالفات باعتبارها حقائق ثابتة. قاتلت القوات الإريترية إلى جانب الحكومة الإثيوبية ضد تقرائي في الحرب السابقة. أما اليوم، فتتهم أديس أبابا أسمرًا بدعم التحالف المعارض، وهو ما تنفيه إريتريا. وتحدث دبلوماسيون ومحللون عن إتاحة منافذ للمعارضين عبر أراضيها. ينبغي الاحتفاظ بهذا التمييز بين التقرير والاتهام والنفي، بدلاً من تحويلها جميعاً إلى رواية محسومة.

لكن هذه التحولات، حتى بحدود المعلومات المتاحة، توضح أهمية المصالح. فالخصم السابق قد يصبح مفيداً عندما يتغير مصدر التهديد. ولا يحتاج الشركاء المؤقتون إلى الاتفاق على التاريخ، ما داموا يجدون منفعة في التعاون خلال الحاضر.

والسودان جزء من هذه الحسابات. تحدث دبلوماسيون عن قتال مجموعات تقراوية إلى جانب الجيش السوداني، وعن اجتماعات استضافتها الخرطوم وأسهمت في تشكيل التحالف الإثيوبي المعارض. كما اتهمت أديس أبابا السودان بالتدخل، وهو ما نفاه الجانب السوداني. لا تكفي هذه التقارير والالتماسات لإثبات كل تفاصيل التعاون أو وجود مشروع سياسي مشترك، لكنها تجعل تداخل ساحتي الحرب مسألة تستحق الفحص.



بما فيها قوات حكومية وإريتريّة وقوات تقراي. المكاسب العسكرية لا تلغي مسؤولية حماية المدنيين، ولا تغني عن معالجة المظالم وفتح المجال السياسي.

وبالمثل، فإن رفض سياسات الحكومة لا يعفي المعارضة من تقديم ضمانات للمختلفين معها، وشرح كيفية تسوية نزاعات شركائها وضبط سلاحهم. المشروع السياسي يُقاس بما يوفره للناس من أمن وحقوق، لا بعدد الجماعات التي توقع بيانه.

اختزال الأزمة في سؤال «هل سيسقط أبي أحمد؟» يحجب السؤال الأصعب: ماذا سيأتي بعده؟ ومن يضمن أن التحالف الذي جمعته مواجهة الحكومة يستطيع البقاء متماسكاً حين يبدأ التنافس على حكم البلاد؟

تحتاج إثيوبيا إلى اتفاق على مستقبلها، ويحتاج السودان إلى وقف اتساع الحرب داخله وحوله. ويحتاج الإعلام إلى التمييز بين التوقع والخبر، وبين الاتهام والدليل، وبين تقدم القوات وحسم الصراع.

يمكن أن يسقط أبي أحمد مرات عديدة على الشاشات. أما مصيره السياسي، ومستقبل إثيوبيا، فتحكمهما وقائع أكثر تعقيداً من العنوان.

وفي تقديري، قد تلتقي هذه الأطراف عند الحاجة إلى سند عسكري أو منفذ أو وسيلة ضغط، ثم تختلف عند بحث نتائج التعاون. ما يريده طرف لأمن حدوده قد لا يطابق ما يريده فصيل للوصول إلى السلطة. وما يصلح لإضعاف خصم لا يصلح بالضرورة لبناء سلام. وتتحرك القوى الخارجية وسط حسابات المياه والبحر والتجارة والنفوذ. لكن تشابه بعض المصالح لا يثبت وجود خطة موحدة لإسقاط الحكومة الإثيوبية. فقد يريد طرف تغيير سلوكها، بينما يريد آخر تغييرها بالكامل. وبين الهدفين فرق كبير، خصوصاً حين تصبح وحدة الدولة واستقرارها جزءاً من الكلفة.

لهذا، فإن اعتبار اضطراب إثيوبيا مكسباً مضموناً للسودان يحتاج إلى مراجعة. الخلاف مع حكومة مجاورة لا يجعل اتساع الحرب في بلدها مصلحة وطنية تلقائية. فالسودان، الذي أنهكته حربه، يحتاج إلى جوار مستقر، وإلى تقليل مصادر النزوح وانتشار السلاح وتعطل التجارة. الحدود تستقبل نتائج الحرب، لا الحماسة التي رافقت التعليق عليها.

ولا يمنح تقدم الجيش الفيدرالي الحكومة صك براءة. فقد وثقت تقارير حقوقية انتهاكات نسبت إلى أطراف متعددة خلال الحرب السابقة،

لماذا يجب أن يجتمع أبي أحمد والجنرال البرهان؟

ملخص

تري الكاتبة أن اجتماع رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد وقائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان أصبح ضرورة إقليمية، في ظل تداخل الحرب السودانية مع التوترات في شمال إثيوبيا، وحركة السلاح والمقاتلين عبر الحدود.

تحذر من تحول الحدود السودانية الإثيوبية إلى جبهة جديدة للصراع، خصوصاً مع تعدد الجماعات المسلحة والتحالفات الإقليمية، وما قد يترتب على ذلك من أعباء أمنية وإنسانية إضافية على بلدين يعانيان أصلاً من أزمات داخلية.

تشير إلى أن الاتهامات المتبادلة بشأن دعم الجماعات المسلحة واستخدام الأراضي الحدودية في نقل السلاح والمقاتلين تزيد مخاطر سوء التقدير. وترى أن التواصل المباشر بين الطرفين يمكن أن يساعد في توضيح هذه الاتهامات واحتواء التوتر ومنع انزلاق الحدود إلى مواجهة أوسع.

تخلص إلى أن الاجتماع لا يستهدف حل الخلافات السياسية بين البلدين، بل إدارة المخاطر ومنع اتساع الحرب، عبر الحفاظ على التواصل، ومنع استخدام أراضي أي طرف لتوسيع صراع الطرف الآخر، والتحقيق في الحوادث قبل الرد عليها.

مدى سرعة اكتساب الصراعات الداخلية بُعداً إقليمياً عندما تتلاقى المصالح الخارجية حول نفس الحيز الاستراتيجي. لذا، لا يقتصر القلق على ما إذا كانت جهة خارجية توجه جهة أخرى بشكل مباشر، بل يتعداه إلى ما إذا كانت العلاقات المتداخلة تهيب بيئة تتعزز فيها الأسلحة والدعم السياسي والشبكات المسلحة خارج سيطرة الحكومات المعنية في البداية. تعزز الحسابات الداخلية للسودان ضرورة خفض التصعيد. فقد حققت القوات المسلحة السودانية تقدماً ملحوظاً، لا سيما في استعادة الأراضي في شمال كردفان، وممارسة الضغط على المناطق المتبقية التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع في دارفور وجنوب كردفان. ويأتي هذا الزخم العسكري النسبي فرصة عملية لتركيز الموارد والجهود على الحرب الداخلية، بدلاً من السماح لها بالامتداد عبر حدود السودان، ما يُفاقم الوضع الأمني غير المستقر أصلاً على المستوى الإقليمي. في ظل الظروف الراهنة، يُعد ترسيخ المكاسب داخل السودان، وإدارة العبء الإنساني الجسيم الذي تتحمله البلاد، الخيار الأمثل. فمن شأن توسع المواجهة الحدودية أن يُشتت الجهود، ويُرهِق الإمدادات اللوجستية، ويهدد بدفع الصراع إلى نطاق إقليمي أوسع يصعب على أي من الطرفين السيطرة عليه. لذا، يُعد التركيز على الاستقرار الداخلي المسار الأوضح للحد من التصعيد في منطقة القرن الأفريقي.

وبالتالي، باتت الحدود الإثيوبية السودانية ممراً محتملاً لتوسيع نطاق الصراع الداخلي في إثيوبيا، بدلاً من كونها مجرد حدود بين دولتين. إذ توفر تضاريسها الشاسعة والمسامية مساحة للجهات الفاعلة الخارجية والجماعات المسلحة لتطوير علاقات سياسية، وتسهيل الخدمات اللوجستية، وربط ساحات الصراع المنفصلة. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة مع تصاعد التوترات بين إثيوبيا وإريتريا ومصر، في حين تحافظ الخرطوم على علاقات استراتيجية هامة مع كلا البلدين. كما أن ظهور تحالف معارض إثيوبي أوسع، يضم جبهة تحرير شعب تيغراي وجماعات مسلحة وسياسية أخرى، يُظهر بوضوح كيف يمكن للصراعات الداخلية في إثيوبيا أن تكتسب بُعداً إقليمياً عندما تتداخل المصالح الخارجية حول الحدود نفسها.

اتهمت إثيوبيا إريتريا والسودان ومصر بدعم عناصر من هذا التحالف، وهي اتهامات

أصبح الاجتماع المباشر بين رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد والجنرال عبد الفتاح البرهان، قائد القوات المسلحة السودانية، ذا أهمية إقليمية ملحة. لم تعد الحدود الشمالية الإثيوبية والحرب الأهلية في السودان ساحتين منفصلتين تماماً. فقد خلقت المطالبات المتنازع عليها بالدعم عبر الحدود، وحركة الأسلحة والمقاتلين، والحدود المشتركة الطويلة والمسامية، وتدخل جهات خارجية، ظروفًا يمكن أن تؤدي فيها الاحتكاكات المحلية إلى أضرار أوسع نطاقاً بسرعة. وانطلاقاً من تقييم واقعي لمصالح العاصمتين وقيودهما، يتشارك الزعيمان حافزاً واضحاً لتهدئة الأوضاع قبل أن يتفاقم الوضع ويتحول إلى صراع مدمر متعدد الجبهات.

تقف المنطقة عند نقطة يُنذر فيها أي تصعيد إضافي بعواقب وخيمة ذات نطاق إقليمي. لا يزال السودان غارقاً في حرب أهلية مُكلفة خلّفت بالفعل واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وتواجه إثيوبيا تحدياً للقتال في الشمال بمشاركة تحالف أعلن عنه حديثاً من الجماعات المسلحة. وتستمر مزاعم التدخل المتبادل، وادعاءات التسهيل عبر الحدود، واستخدام الأراضي المجاورة لدعم الجهات المسلحة من كلا الجانبين، في التداول العلني وفي البيانات الرسمية. ولا تزال هذه المزاعم محل جدل؛ إذ لم يُقدّم أي من الطرفين دليلاً قاطعاً يُحسم الأمر. ومن الواضح أن غياب التواصل رفيع المستوى يسمح لهذه المزاعم بتشكيل تصورات التهديد وتوجهات القوات. ومن شأن اجتماع مباشر بين رئيس الوزراء أبي أحمد والجنرال عبد الفتاح البرهان، ممثل القوات المسلحة السودانية، أن يوفر القناة الأنسب لمعالجة هذه المزاعم أو توضيحها، والحد من احتمالية سوء التقدير. يُفاقم الدعم الخارجي وديناميكيات الوكالة من حدة الخطر. تحافظ مصر وإريتريا على مصالحهما الاستراتيجية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، بينما يُضيف تقاربهما المتزايد مع الخرطوم بُعداً آخر لحسابات إثيوبيا الأمنية. تتيح علاقة إريتريا مع السودان لها حيزاً سياسياً وجغرافياً يُمكنها من خلاله التقاء مصالحها مع شبكات أوسع تضم جماعات المعارضة الإثيوبية، بما في ذلك جبهة تحرير شعب تيغراي وغيرها من الجهات الفاعلة ضمن تحالف المعارضة الناشئ. يُوضح تشكيل تحالف معارض إثيوبي متعدد الجماعات والاتهامات المتبادلة التي أعقبته



إقليمية إلى الأزمات القائمة أن يجعل التعافي أكثر صعوبة. كما أن التوترات غير المحسومة في جنوب السودان، بما في ذلك احتمال تجدد نشاط عناصر المعارضة، تعني أن صراعاً أوسع نطاقاً في القرن الأفريقي سيوسع نطاق الفرص المتاحة للمُعرِّلين ويُزيد من تعقيد جهود الوساطة. باختصار، سيؤدي التشرذم الإقليمي إلى تقليص قدرة القرن الأفريقي على تحقيق الاستقرار أو إعادة البناء.

يُقدّم سجل إثيوبيا السابق في التعامل مع الأطراف السودانية المعنية سياقاً مفيداً. ففي السنوات التي سبقت المرحلة الانتقالية عام 2019 وتلتها، وخلال الشراكة المدنية العسكرية في عهد عبد الله حمدوك، وفي المشاورات اللاحقة المرتبطة بجهود الوساطة الإقليمية والدولية، استضافت المنصات الإثيوبية أو يَسُرَت الحوار السياسي العسكري والمدني

رفضتها الحكومات المعنية. إلا أن أهمية هذه الاتهامات لا تكمن فقط في إمكانية إثبات صحتها، بل في البيئة الأمنية التي تُنتجها: فالحدود التي تحوي كميات كبيرة من الأسلحة، ووجود جهات مسلحة متعددة، ومصالح خارجية متنافسة، تُصبح أكثر عرضة للتصعيد. وبالتالي، لا يكمن الخطر بالضرورة في قرار سوداني مُتعمد بالدخول في الصراع الإثيوبي، بل في التحوّل التدريجي للحدود إلى بيئة مُواتية لتفاعل الدعم الخارجي والشبكات المسلحة والموارد العسكرية.

يُفاقم الهشاشة الإقليمية الأوسع نطاقاً هذه المخاطر. فالضغوطات المرتبطة بالمناخ، كالجفاف والفيضانات والآثار المتبقية لدورات ظاهرة النينيو، تُرهق بالفعل أنظمة الأمن الغذائي والنزوح في جميع أنحاء القرن الأفريقي. ومن شأن إضافة مواجهة عسكرية



الداخلية بالبيئة الأمنية للطرف الآخر. يجب أن يكون الهدف المباشر هو إرساء تفاهم عملي يمنع تحول الحدود الإثيوبية السودانية إلى جبهة قتال أخرى، وذلك من خلال الحفاظ على التواصل العسكري والسياسي المباشر، ومنع حركة الشبكات المسلحة والموارد العسكرية عبر الحدود، والتحقيق في الحوادث الخطيرة قبل الرد، والتأكيد على أن أيًا من الحكومتين لن تسمح باستخدام أراضيها لتوسيع نطاق الصراع الداخلي للطرف الآخر. من شأن هذا التفاهم أن ينقل العلاقة من مجرد إدارة الأزمات إلى آلية تمكّن الحكومتين من معالجة خلافاتهما، واستعادة الثقة، واحتواء الضغوط الإقليمية الأوسع المحيطة بهما.

يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة لأن وجود مصالح استراتيجية خارجية وتعدد الجهات المسلحة يخلق فرصًا للتصعيد يصعب على أديس أبابا والخرطوم السيطرة عليها تمامًا بمجرد بدء تفاعلها. لذا، لا يكمن الهدف في منع ظهور ديناميات إقليمية، فهي قائمة بالفعل، بل في منعها من التحول إلى صراع دولي أوسع. وسيكون الاجتماع المباشر بين الشخصيتين خطوة هامة نحو وضع حدود وتوضيح الخطوط الحمراء وتقليص هامش التصعيد. وبالتالي، سيكون اجتماعهما ذا قيمة بالغة لأنه سيمكنهما من وضع هذه الحدود في ظل وجود مساحة دبلوماسية كافية لمنع تفاقم الوضع..

باحثة في مجلة هورن ريفيو

السوداني. وقد أكدت المواقف الإثيوبية مرارًا وتكرارًا على السيادة السودانية والتسوية السياسية. ويبيّن هذا التاريخ من التعامل أن العلاقة الثنائية كانت تتضمن سابقًا بُعدًا دبلوماسيًا قادرًا على العمل حتى في فترات عدم الاستقرار السياسي. ولذلك، فإن إعادة فتح هذه القناة لن يُمثل انطلاقة جديدة كليًا، بل عودة إلى آلية راسخة لإدارة الأزمات.

تؤكد الإشارات الدبلوماسية الأخيرة على مدى إلحاح الوضع. فطرد الدبلوماسيين بالمثل وقطع العلاقات مع إريتريا، إلى جانب إجراءات مماثلة شملت ممثلين مصريين، يعكس تدهورًا حادًا في المناخ الإقليمي. وتغذي التحركات الرامية إلى نشر القوات أو المعدات بالقرب من الحدود، بغض النظر عن مبرراتها العملية المباشرة، تصورات الاستعداد لمواجهة أوسع. وتأتي هذه التطورات في ظل بيئة تُسهّل على الجهات الفاعلة الخارجية تبرير أو توسيع نطاق تدخلها في غياب التواصل الثنائي.

لذا، ينبغي النظر إلى اجتماع رئيس الوزراء أبي أحمد والجنرال عبد الفتاح البرهان، لا كمحاولة لحل خلافاتهما السياسية الأوسع، بل كإجراء عاجل لإدارة المخاطر الاستراتيجية، وخطوة ضرورية نحو آلية حل ثنائية فعلية. فكلتا الحكومتين تعانيان بالفعل من صراعات داخلية، وتمتلكان قدرات عسكرية كبيرة، بما في ذلك طائرات مسيرة متطورة وقدرات ضرب بعيدة المدى. في ظل هذه الظروف، لا يمكن لأي من الطرفين السماح بربط ساحة معركته

ندوة مركز جذور البناء «3-1»

أمين حسن عمر:

إيران تتعرض لعدوان

تحالف مكة لن يهب تلقائياً لنجدة السعودية

رصد: أفق جديد

تنظيم «الإخوان»، من أهمية تحالف مكة الذي أعلن مؤخراً، مؤكداً أنه لن يهب لنجدة السعودية لمجرد ضربات. وفي موقف لافت، برر أمين، الذي يعد أحد ثلاثي كلفهم تنظيمه، بحسب ما هو متداول، بإعداد خطة العمل المستقبلية للحركة الإسلامية وتحديد بوصلتها في فترة ما بعد الحرب، التوسع الإيراني في المنطقة بأنه جاء لدواعي الضرورة، والتي حددها في أن إيران ترى أنها لحماية نفسها لا بد من أن تقيم خطوط دفاع متقدمة.

وصف القيادي وأحد منظري الحركة الإسلامية المصنفة إرهابية، د. أمين حسن عمر، الحرب الحالية على إيران بأنها عدوان غرضه تفكيك كل الأنظمة والدول الرافضة لوجود إسرائيل، وقلل أمين، الذي كان يتحدث في منتدى مغلق بعنوان «التحولات الراهنة في المنطقة.. التحالف التركي السعودي الباكستاني والتطورات في اليمن وتأثيراتها على المنطقة والسودان»، التي نظمها مركز جذور البناء لفكر ي والتأصيل المحسوب على

الصراع في السودان هو امتداد مباشر لترتيب أوراق المنطقة

بدأ د. أمين حسن عمر حديثه قائلاً: أظن أن العنوان هو: «التحولات الراهنة في المنطقة، بتركيز على التحالف التركي السعودي الباكستاني والتطورات في اليمن وتأثيراتها على المنطقة عموماً وعلى السودان».

وأضاف: العنوان نفسه يمكن أن يرسم منه حدوداً أو خارطة للمنطقة المعنية. فالمنطقة المعنية، حسب هذا العنوان، تمتد من باكستان، وتشمل تركيا والسعودية، وما بينهما؛ أي اليمن والسودان والمنطقة المتأثرة والمحيطة.

ويذهب أمين إلى القول: هذه المنطقة، باستثناء باكستان، يسميها الغرب «الشرق الأوسط»، بينما تسميها الصين «الغرب الأوسط»، وهي لا تعرف لنفسها اسماً؛ أي إنها لا تسمي نفسها مثلاً «الإقليم الأوسط». فهي تقول إنها «الشرق الأوسط»، وهذا دليل على أن المسألة كلها تتعلق بجغرافيا التبعية، أو الجغرافيا السياسية التابعة. وإلا لكان لهذه المنطقة اسم مستقل، مثلما نقول جنوب آسيا، وشرق آسيا، وأوروبا، وأستراليا. كان يمكن أن نسمي هذه المنطقة «الإقليم الأوسط». لكنها تسمى، كما قلت، مرة بالغرب الأوسط إذا جاءت من الصين، ومرة بالشرق الأوسط.

ويستدرك بقوله: أفتتحت الكلام بهذا لأن تاريخنا السياسي، منذ أكثر من قرن في هذه المنطقة، هو أصلاً تاريخ للتبعية. هذه المنطقة قُسمت جغرافياً بين البلدان بهذه الصورة، تقريباً، ما عدا استثناء تركيا، وباكستان طبعاً التي انفصلت في عام 1949. وقُسمت هذه المنطقة جغرافياً من جديد في نهاية الأربعينيات والخمسينيات. وهذه الجغرافيا الجديدة صُنعت أصلاً لتلائم الغرب، وليس لتلائم السكان في المنطقة.

ولذلك كان تاريخ المنطقة كله بين اتجاهين: اتجاه أدرك أن الصراع هو صراع تطويع للغرب واستغلال ووجه آخر من أشكال الاستعمار المختلفة، واتجاه آخر أدرك هذا ولكنه لا يستطيع المقاومة، فيكتفي بالممانعة.

انقسام المنطقة

ولذلك انقسمت المنطقة، بحسب أمين، منذ مدة إلى تيارين: تيار مسابرة يسميه الغرب «تيار الاعتدال»، وتيار ممانعة، ولا أقول مقاومة، ويسميه الغرب «تيار الرفض». ويردّف: هذا التيار نفسه تبلور عبر السنوات. مثلاً، العراق قبل عام 1958، وقبل الانقلاب الذي

حدث على الملكية الهاشمية في العراق، كان هو محور ورأس ما يسمى «حلف بغداد». كان حلف بغداد حلفاً بين العراق وإيران وباكستان ومعهم بريطانيا، وكانت أمريكا جزءاً من الحلف من دون أن توقع الاتفاقية.

كان الغرض من هذا الحلف تمثيل اليمين. في العراق كانت الملكية الهاشمية، التي امتد نفوذها إلى الأردن، وكان أصلها في العراق طبعاً.

ويستطرد قائلاً: لكن بعد الانقلاب الذي حدث في العراق، والذي حدث بتحريك غالباً من الاتحاد السوفيتي ومن الحزب الشيوعي، انقلاب قاسم أمين، أطيح بالملكية الهاشمية في العراق. ولذلك خرجت العراق من حلف بغداد، وسمي الحلف من بعد ذلك «الحلف المركزي». وظلت موجودة فيه إيران وباكستان وتركيا. هذا التاريخ مهم.

طبعاً استمر هذا الحلف حتى قيام الثورة الإيرانية. عندما انسحبت الثورة الإيرانية من الحلف تفكك الحلف وألغي في سنة 1979.

كان هذا الحلف يمثل اليمين المعتدل. كان شاه إيران يعتبر شرطي الشرق الأوسط لضمان ولاء هذه المنطقة للغرب. وتركيا طبعاً كانت جزءاً لا يتجزأ من حلف الناتو، لا شك، وباكستان، إلى درجة كبيرة، كانت قبل أن يأتي ضياء الحق مسابرة في هذا الخط، وكانت أقرب إلى أمريكا دائماً في سياساتها العامة.

ويقول أمين: أقول هذا حتى ينظر الناس في تاريخ التحالفات في هذه المنطقة، الذي بدأ بحلف بغداد، والذي تفكك بانسحاب العراق في 1959، ثم انسحاب إيران في 1979.

من بعد ذلك ظل تيار الممانعة موجوداً في المنطقة، وظلت ممانعته أساساً ضد الوجود الإسرائيلي المتوسع في المنطقة. وهي ممانعة نتج عنها حرب 1967 ثم 1973، وهكذا.

هذا لا يعني أن التيار الآخر، الذي يمكن أن نسميه «تيار الاعتدال»، كان خارجاً من الممانعة تماماً؛ كان له درجة من الممانعة.

المملكة السعودية كان لها تحفظ على قيام إسرائيل، وكانت لها مخاوف عند نشأة إسرائيل، لكن مخاوفها الأكبر كانت من وجود الهاشميين في العراق وفي الأردن.

ومصر، طبعاً، في عهد الملكية، كان لها تخوف من إسرائيل أيضاً، لكن هذا التخوف تحول إلى ممانعة بعد الثورة في 1952.

ولذلك، لو نظرنا إلى المنطقة، لوجدنا فيها تياراً مقاوماً لسياسات الغرب في دعم إسرائيل على وجه الخصوص، وفي محاولة ربط اقتصاديات



من البلدان، بسبب طبيعة التحالف؛ مثلاً في سوريا طبيعة التحالف الإيراني مع العلويين، أو طبيعة التحالف الإيراني مع الزيدية، وهكذا. هذا حرك مشاعر، وحتى في العراق كان له أثر. وحرك مشاعر طائفية. ولذلك حتى على المستوى الشعبي كان هناك نوع من المجانبة، رغم أن هذه الشعوب في وقت من الأوقات، أيام نشأة الثورة، كانت متحمسة جداً لإيران.

بالطبع إيران لها تفسيرها ولها أهدافها في أمنها القومي. فهي تعتقد أن إيران مستهدفة، وأنها لا تستطيع أن تدافع عن كيانها كدولة إلا إذا مدت خطوط الدفاع إلى الأمام؛ أي من العراق، وأن يكون لها نفوذ في سوريا وفي لبنان، وكذلك في اليمن من بعد ذلك عندما أتيحت لها الفرصة. وكان هذا يعتبر تقدماً للدفاع عن الكيان القومي في إيران نفسه.

ويقر أمين أن التوسع الإيراني لم يخل من انحيازات طائفية بقوله: صحيح أن الأمر لم يخل من تحيزات طائفية هنا وهناك، ولا نريد أن نتوقف عندها لأنها ليست هي الدوافع للحرب على إيران. دوافع الحرب على إيران هي موقف الممانعة، الذي تشدد طبعاً بعد سقوط الشاه. الشاه لم يكن ممانعاً. الشاه اعترف بإسرائيل سنة 1950، وتركيا اعترفت سنة 1949.

فتحولت إيران من دولة حليفة لإسرائيل إلى دولة عدوة شديدة العداء لإسرائيل. وهذا العداء الإسرائيلي لإيران والعداء الإيراني لإسرائيل هو الذي جعل التحالف بالنسبة لإيران مع سوريا ومع لبنان أمراً ضرورياً، لأنها تريد أن تنقل الجبهة، جبهة القتال، إلى الاقتراب جداً من العدو. طبعاً تعلمون أن الحرب السورية... لا أريد أن أخوض في هذه التفاصيل. دعونا نذهب إلى

المنطقة تماماً بالاقتصاديات الغربية. هذه الدول الأساسية التي سميت «دول الرفض» كان على رأسها في المنطقة العربية العراق، ثم سوريا، ومصر طبعاً، والسودان، وليبيا، والصومال، واليمن.

ولذلك، في عام 1996 على وجه الخصوص، عندما جاء تننيها هو، كان أكبر أهدافه هو إلغاء جبهة الرفض هذه، بتفكيك هذه الدول وتغيير نظم الحكم فيها وإضعافها وتفكيكها، وهكذا. وبدأ الأمر بغزو العراق، كما تعلمون، ثم انتقل من بعد ذلك إلى ليبيا، وسوريا، واليمن، والصومال، والسودان. وجاءت المعركة الأخيرة في الدول الممانعة وكانت إيران.

هذا الذي يأتي بنا إلى هذه المرحلة الراهنة. المرحلة الراهنة كانت محاولة لاحتواء إيران أولاً من خلال العراق، فيما كان يسمى في ذلك الوقت «الاحتواء المزدوج»، إذ احتوى العراق إيران واحتوت إيران العراق، ولكن هذه السياسة فشلت في احتواء إيران.

ثم من بعد ذلك جاءت الحرب المباشرة الأمريكية على العراق وإسقاط نظام الحكم هناك، وتفكيك العراق على الوجه الذي ترونه.

وانتقلت المعركة، ولا أريد أن أستفيض في هذا لأننا نريد أن نأتي إلى الجزء الأخير من هذه المعركة، إلى تفكيك جبهة الرفض. وكانت آخر هذه البلاد ذات الممانعة هي إيران.

خصومات إيران

ويذهب أمين إلى القول: إيران بالطبع كان لها خصومات تعدت بوجه ما الخصومة حتى مع الحكومات الرسمية إلى المزاج الشعبي في عدد

المعركة الحالية.

المعركة الحالية بدأت قبل شهور بالجوالة الأولى من المعركة، ثم من بعد ذلك، بعد عدد من الشهور، وقريباً قارب السنة، جاءت الجولة الثانية الأعنف من الحرب التي شاركت فيها إسرائيل طبعاً. وتفاصيل هذه المعركة معلومة، ولا أريد أن أخوض فيها.

دعم باكستاني

وبحسب أمين، هذه الحرب طبعاً فاجأت إيران، وأمريكا وإسرائيل بقوة لم تكن متوقعة. وهذه المفاجأة لم تكن مفاجأة غريبة على كثير من المراقبين المدققين والمحليين، لأنهم يدركون أن إيران لم تكن وحدها في هذه المعركة؛ كانت إيران مدعومة بقوة من خلال دول عظمى هي الصين وروسيا.

وكان هنالك دعم بشكل أو بآخر من باكستان. وكان الدعم الصيني للتسليح يأتي من باكستان لإيران.

والسبب في هذا أنه قبل هذه المعركة كان هنالك استهداف من حلف تشكل من إسرائيل والهند، وعلى مسافة منهما قليلاً أمريكا، في محاولة لضرب باكستان طبعاً.

أيضاً كان التدخل الصيني سريعاً وفعالاً، واستطاعت باكستان أن تلجم العدوان الهندي في أوقات قليلة.

في تلك المعركة وقفت إيران مع باكستان، وكذلك سارعت تركيا لدعم باكستان، بالإضافة إلى الدعم الصيني والدعم الروسي، رغم أن باكستان تاريخياً كانت دائماً تميل أمريكياً ولا تميل إلى الجبهة الشرقية.

ويضيف: هذه خلفيات المشاعر الجديدة التي نشأت. تاريخياً كان هنالك نوع من المجانبة بين تركيا وبين إيران بسبب أمور تتعلق بالمصالح السياسية. هناك خلاف في منطقة أذربيجان، وفي الممرات التي تصل إيران بأوروبا من جهة أو تصل تركيا بآسيا الوسطى من جهة، وهناك خلافات وحساسيات في تلك المنطقة.

وكذلك كان الخلاف الرئيسي والحساسية الرئيسية في سوريا.

وطبقاً لأمين، فإن العدوان الأخير على إيران، وشعور تركيا وشعور باكستان بالاستهداف من حلف كان خفياً والآن أصبح ظاهراً، عناوينه الرئيسية الثلاثة، وله أذنان، هي: إسرائيل وأمريكا والهند، ثم من بعد ذلك تأتي دول حليفة وتابعة لهذه الدول المعلومة.

هذا بالطبع يؤدي إلى رد الفعل.

منطقة الخليج أيضاً، بسبب المعركة مع إيران، شعرت بأنها كانت تعول كثيراً جداً على الدعم الأمريكي، وشعرت بخطورة اندلاع الحرب ولكن لم يؤبه لها، واستخدمت أراضيها بغير إذن في غالب الأحوال، أو بتحاييل، للهجوم على إيران. وطبعاً تعلمون كل القصة: كيف ردت إيران، وكيف حاولت أمريكا وإسرائيل إقحام دول الخليج في المعركة، ولكنها تحفظت.

أدركت أن أولوية أمريكا في المنطقة هي إسرائيل، وأن المقصود هو بناء حلف لإسرائيل لتدمير إيران، ثم من بعد ذلك جعل إسرائيل هي القاطرة التي تقود المنطقة كلها لصالح أوروبا وأمريكا والحلف الأطلسي الأكبر بصورة عامة. هذه هي الظروف التي نشأ فيها شعور بضرورة إيجاد بدائل للدفاع عن النفس، خاصة أن إسرائيل أصبحت أكثر صراحة في التعبير عن حاجتها للتوسع، ليس بالقول فقط، بل حتى بالعمل.

فذهبت واحتلت أجزاء من الجولان، ثم احتلت أجزاء من سوريا وأجزاء من لبنان، وتحدثت صراحة عن إسرائيل الكبرى.

كل هذه الأمور نقلت الشعور، بالتحديد في منطقة الخليج إلى المنطقة العربية جميعاً. أصبح المهدد الرئيسي ليس هو إيران، وإنما المهدد الرئيسي هو إسرائيل. وحتى عبرت هذه البلدان بصراحة عن هذا المعنى.

إسرائيل تتحدث بصراحة، وهم أيضاً يتحدثون بصراحة، بأن إسرائيل أصبحت هي المهدد لهم، ولذلك كان لا بد لهم أن يبحثوا عن شراكات دفاعية.

والشريك الدفاعي التقليدي والتاريخي للسعودية كان باكستان. وكانت باكستان لها دائماً تفاهات عسكرية مع السعودية.

تحالف مكة

ولكن هذه التفاهات ضعفت عندما أحجمت باكستان عن التدخل مع السعودية في حرب اليمن، لأن البرلمان الباكستاني لم يسمح بهذا. الظروف الجديدة والمهددات الجديدة لهذه البلدان، واستهدافها حتى بتصريحات عالمية ضد تركيا ودول المنطقة، جعلت الشراكة الدفاعية أمراً حتمياً.

لذلك نشأ هذا الحلف، وهذا الحلف ليس كحلف الناتو حتى لا يظن الناس أنه مثل حلف الناتو، وأن أي هجوم مباشر على أي دولة ستجتمع بقية

الدول لتهاجم معها. ليس هو كذلك. هذه شراكة استراتيجية دفاعية، ولذلك هي خاضعة لسيادة الدول.

لذلك عندما يحدث حدث، كل دولة ستنظر في إمكانية وكيفية تدخلها لصالح الدولة الأخرى. فالذي يطلع على حيثيات وتفاصيل الاتفاقية سيدرك أنه ليس تلقائياً، إذا استهدفت مثلاً السعودية بضربات، لا تعتبر هجوماً على بقية الدول الأعضاء يقود تلقائياً إلى تفعيل الحلف وتدخل الجيوش التركية والباكستانية في هذه الحرب. هذا تصور خاطئ ولا يتفق حتى مع بنود الاتفاق.

لكنه بالطبع يشكل حماية من التهديد لحدود البلد وترابه في أوضاع معينة موصوفة، وله معنى كبير ومتطور.

الحلف الأطلسي نفسه عندما ما بدأ عام 1954 لم يبدأ بصورة، ولم تتطور مؤسساته بصورة مكتملة.

لذلك التعويل الشديد على أن هذا الحلف سيشكل قوة ممانعة في غير موضعه، فيجب ألا نتوقع أن تتحول السعودية لدولة ممانعة للسياسات الإسرائيلية الأمريكية في المنطقة، ولا تركيا كذلك، ولا باكستان، والتي لها تاريخ تحالف طويل مع أمريكا.

ولذلك، عندما بدأت الاتصالات تدب من جديد بين السعودية وباكستان، كانت تركيا حاضرة رئيسية ودعامة ثالثة لهذا المثلث الدفاعي والتحالف الجديد.

فتركيا تتمتع بتكنولوجيا عسكرية متطورة وصناعات دفاعية متقدمة، بينما تمتلك باكستان القدرة والردع النووي والخبرة العسكرية الكثيفة، وتوفر السعودية الغطاء المالي والسياسي والموقع الثاقب في الإقليم.

اليمن والسودان

وهنا يأتي الحديث عن اليمن والسودان، وهما نقطتان حرجتان في هذه المعادلة. فالبحر الأحمر والباب المنذب يمثلان خط الدفاع المباشر لأمن الخليج وللأمن القومي العربي بأسره.

ويمضي أمين قائلًا: التطورات المتسارعة في اليمن ومحاولات السيطرة على الممرات المائية كانت إنذاراً مبكراً لجميع هذه الأطراف بأن اختراق المنطقة لا يتم فقط عبر الحروب المباشرة، بل عبر الأطراف والخاصرات الضعيفة.

ومن هنا ينعكس هذا التحالف الثلاثي، التركي السعودي الباكستاني، بشكل مباشر على

السودان.

فالسودان، بساحله الممتد على البحر الأحمر وبقربه الجغرافي من عمق الجزيرة العربية وأفريقيا، أصبح منطقة تنافس واستقطاب دولي وإقليمي حاد.

وأي اختلال في أمن السودان يعني بالضرورة تهديداً مباشراً لأمن السعودية والخليج، وتسهيلاً لمحاولات إعادة تشكيل المنطقة وفق الرؤى الغربية والإسرائيلية.

والسودان، بسبب موقعه وسواحل على البحر الأحمر، لم يعد مجرد طرف هامشي، بل أصبح جزءاً أساسياً في هذا الصراع الإقليمي.

والصراع الذي يجري في السودان اليوم هو امتداد مباشر لمحاولات إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة؛ فالسيطرة على السودان أو إضعافه وتفكيكه تعني فتح ثغرة استراتيجية كبرى على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر، وهو ما يهدد أمن السعودية والخليج، ويفتح الباب لنفوذ معاد يطوق المنطقة من الجنوب.

ومن هنا، فإن ظهور هذا التحالف الثلاثي، التركي السعودي الباكستاني، يعكس إدراكاً متزايداً بأن حماية هذه المنطقة، بما فيها السودان واليمن، تتطلب بناء قدرة ردع ذاتية مستقلة، لا تعتمد كلياً على الضمانات الغربية التي أثبتت التجربة أنها تتغير بتغير المصالح.

فالصراع في أصله صراع على إعادة تشكيل النظام الإقليمي وتحديد من يملك مفاتيح الممرات البحرية والتأثير السياسي في هذا الإقليم الممتد.

والتحالف الثلاثي المحتمل بين تركيا والسعودية وباكستان، إن قدر له أن يتبلور بشكل أكثر مؤسسية، فإنه يعبر عن دافع الاستجابة لتهديدات مشتركة. فالمخاطر لم تعد تقتصر على دولة بعينها، بل أصبحت تستهدف البنية الاستراتيجية للمنطقة ككل.

ولذلك يظل المستقبل مرهوناً بقدرة هذه الدول على تجاوز الخلافات البينية، وإدراك حجم المخاطر الخارجية، وبناء شبكة أمان استراتيجية تضم كافة القوى المحورية في الإقليم لمواجهة هذه التحولات المتسارعة.

ختاماً، تحولات المنطقة الراهنة تؤكد أن المحاولات الجارية لتفكيك دول الممانعة والإقليم لن تتوقف إلا بوجود تكتل إقليمي قوي يستند إلى قدرات عسكرية واقتصادية حقيقية، ويستوعب الأهمية الاستراتيجية الحاكمة لكل من السودان واليمن في حفظ توازن الأمن القومي للجميع.



الدهشة طريقاً للحياة أن نرى العالم بقلب وأكورد يون الرئة: قراءة في رواية «أين اختبأت زينب؟» لعبد الغني كرم الله.

علياء قاسم حمودة

تقدم رواية «أين اختبأت زينب؟» لعبد الغني كرم الله، الصادرة عن دار بوملحة، نصاً يبدو بسيطاً وموجهاً للصغار، لكنه يخاطب الكبار الذين فقدوا فضولهم وقدرتهم على رؤية جمال الحياة وتفصيلها.

ملخص

تتميز الرواية بقدرتها على الجمع بين العمق والبساطة، وتحويل الجسد الإنساني إلى عالم مصغر؛ فالقلب يصبح «طبلًا» يضبط إيقاع الزمن، والرئة «أكورديوناً» يعزف لحن البقاء، في لغة شاعرية تخاطب العقل والوجدان معاً.

من خلال «علي» و«زينب» وأسئلتهما واختبأتهما، تفتح الرواية أبواباً للتأمل في الحياة والموت والحضور والغياب، وتربط بين براءة الأطفال والأسئلة الوجودية الكبرى، من دون الوقوع في الفلسفة الجافة أو التلقين.

وتدعو الرواية إلى استعادة براءة الطفولة والدهشة والخيال لفهم الحياة، ما يجعلها قراءة مناسبة للأطفال والكبار، ويمكن أن تكون مادة قيّمة في المدارس والمكتبات. فالطفولة هنا ليست عمراً، بل طريقة لرؤية عالم ما زال مليئاً بالأسرار.



حضور صاحب في عالم آخر.

تتجلى في العمل قدرة فذة على الجمع بين العمق والبساطة؛ دون أن ينزلق الأول إلى الغموض، أو تسقط الثانية في السذاجة. الوجود هنا ليس مفهوماً تجريدياً يسكن الكتب، ولا تأملاً محصوراً في صدور المتدينين، إنه كائن حي يتنفس في أجسادنا، وفي طرقات قلوبنا، وفي تفاصيلنا اليومية. يعاد تشكيل الجسد

البشري المؤلف ككون مصغر بديع وخلق؛ حيث يتحول القلب إلى «طبل» يضبط إيقاع الزمن، وتصبح الرئة «أكورديونا» يعزف لحن البقاء، في منظومة حيوية تعمل بصمت وبلا ضوضاء.

لقد كتب عبد الغني كرم الله هذا النص بأسلوب شاعري مكثف، يمتلك القدرة على مخاطبة العقل والوجدان معاً، ليضعنا أمام حقيقة أننا في حاجة ماسة لاستلاف براءة الأطفال وخيالهم الذكي لفهم جوهر الحياة الذي أفرطنا في تعقيده.

إن «أين اختبأت زينب؟» لا يجب أن تظل حبيسة المكتبات العامة؛ بل هي مقترح جدير بالنظر ليكون مادة للاطلاع في مدارس الأساس والمكتبات الخاصة، لما تحمله من قيمة علمية، فلسفية، وفنية متكاملة، وهي قراءة قادرة على تنشئة جيل لا يفقد دهشته الأولى أبداً.

ولعل هذه هي الوظيفة الأسمى للأدب: أن يعيد إلينا ما فقدناه ونحن نكبر. فالطفولة في هذا العمل ليست عمراً زمنياً، بقدر ما هي طريقة في النظر، ورؤية تدير الحوار مع الحياة كعالم واسع غامض ومدهش، لم ينته بعد من كشف أسرارها.

«الشيخوخة تبدأ عندما نفقد الفضول»
— جوزيه ساراماجو

ثمة كتب تقرأها لتزجية الوقت، وثمة كتب تأتي كطرر خفيف على شغاف أرواحنا المتعبة، لتوقظنا من نوم المكرور ودائرة المؤلف. رواية «أين اختبأت زينب؟»، الصادرة عن دار بوملحه للنشر والتوزيع (الشارقة) في 90 صفحة، هي من هذا النوع النادر. قد تظن للوهلة

الأولى أنك أمام كتاب مخصص للصغار، لكنه في الأصل نداء واجب للبالغين الذين فقدوا في دروب الحياة مجسات الجمال والفضول والخيال؛ أولئك الذين طحنتهم الالتزامات اليومية فصارت الحياة تمر أمامهم دون أن يروها. إن هذا الكتاب يعيد ترويض حواسنا لنلتقط ثراء الوجود اللامحدود.

بين عالمين وحجب، واختباءات مدهشة، يفتح البطلان «علي» و«زينب» أسئلة لا تنتهي عبر حيرة لا تنقطع. لم تكن تفاصيلهم الصغيرة وألعابهم الطفولية عبثاً، بل كانت خيوطاً رفيعة ترتبط بمعان وجودية كبرى، تلتقي فيها براءة الأطفال بتحليلات الشعراء وتجليات الأنبياء؛ حيث كل شيء ممكن. ومن هنا تبدو الرواية، رغم بساطة لغتها وحكايتها، أكثر عمقاً وتركيباً مما تظهر عليه.

تلج الرواية منطقة شديدة الحساسية: الموت والحياة، الحضور والغياب، وما بينهما من حجب، لكنها لا تفعل ذلك عبر فلسفة جافة، ولا بتحويل السرد إلى درس تلقيني، وهذا تحديداً هو مكنن قوة النص. الكاتب يطرح هذه الثنائيات وكأنها ليست أضداداً، بقدر ما هي وجهان لعملة واحدة؛ فالغياب في عالم ما، ما هو إلا





الاتجاه الخامس

الصحافة.. تسقط بأيديهم

د. كمال الشريف

يرى الكاتب أن الصحفي الذي يتحول إلى موظف لدى النظام يفقد استقلاله، وغالباً ما تنتهي قيمته المهنية برحيل النظام الذي خدمه، بينما تبقى آثار الأنظمة في تاريخ الدول.

ملخص

ينتقد الكاتب اللقاء التشاوري الأخير مع الإعلاميين، معتبراً أن إنفاق أكثر من مليون ونصف دولار على الاستضافة لم يؤدّ إلا إلى تعميق الانقسام بين الصحافة والمواطن، وتقسيم الإعلاميين إلى موالين للجيش وغيرهم.

يستشهد بتجارب صحفية وسياسية، بينها موقف صحفيين سودانيين من إعدام محمود محمد طه، ليؤكد أن قرب الصحفي من السلطة لا يمنعه من اتخاذ موقف مهني وأخلاقي ضدها..

يخلص إلى أن تكرار أساليب إدارة الإعلام والحوار التي اتبعت خلال العقود الماضية يعيد إنتاج الأزمة نفسها، ويقوّض فرص بناء الثقة بين المدنيين والسلطة.

في ثمانيات القرن الماضي، اجريت حوارا مميزا مع الاستاذ مصطفى امين، عالم الصحافة المصري ومؤسس كتابة الاعمده في تاريخ الصحافة العربية والعالمية ايضا.

سألته عن علاقة الصحفي بالدولة او بالحكومة التي تقود البلاد، بدء من الرئيس وختاما به هو، كواحد من الذين يكتبون للحكومة وليست للمواطن.

كان سؤاله ظاهرا عليه صيغة انني اقصد صحفي الانظمة.

ورد الرجل:

ان هذا لست بصحفي، هذا موظف للنظام الحاكم، ياخذ أجرته منه، والنظام لا يأخذ منه مفيد، ولكنه يستخدمه كما يريد..

انتهي كلام مصطفى امين.

وياتي هنا سؤال مباشر عن قصص تاريخيه بين صحفيين وانظمة، تجد ان الصحفيين حرقت اقلامهم مع رحيل الانظمة، وهذه هي واحدة من قواعد الحكم بين البشر.

لا نظام يدوم الي الأبد،

ولكن الانظمة هي التي تترك مشاريع وبصمات واليات مجتمع واداره تقود الشعوب الي مرحلة اخري.

وتبحث هنا عن

بقاء الصحافة بعد

ذهاب الانظمة التي

كانت تستخدمه،

وتقرأ في سيرة الاثنين،

وتجد ان صحفي النظام لم

تبقى له اية اثار، ولكن النظام

تبقى اثاره ان كانت سلبا او

ايجابا، في نهايه الامر هو

جزء من تاريخ الدولة.

ولكن تأتي حسابات

التاريخ في من ماذا فعل

صحفي الانظمة في تاريخ

الدولة.

تجد نفسك تبحث عن شخصيات

وزنها زيرو في المجتمع،

ولكنك تجد أنظمة كانت تتعامل مع

صحافيين ليستفيد منهم..

كما قال السادات قبل ان يجتمع مع

هيكل..

قال المقربين له انه استهلك وهو

رجل عبد الناصر.

قال لهم ان اريد صحفيين استفيد

منهم، وليست صحفي يستفيد مني.

وهذا كلام صحيح.

النظام او الرئيس الذي يستفيد من الصحفيين لا يدعوهم لوجبه او لأخذ مال مقابل ان يكتب عنه،

ولكنه ينتظر من الصحفي ان يقدم خدمه للمجتمع وللنظام الحاكم.

وقد انتهى زمن ان يكون هناك صحفيين للنظام، والسوشال ميديا هي صحافة حرة لاحدود لها.

وهذا يؤكد لك ان الانقاذ اسقطها صحفيين

لست لهم هوية لا انسانيه ولا وطنيه ولا حتي

سياسيه او خدميه او ممكن ان تذكر في التاريخ.

وتحسب هنا في تاريخ الصحافة السودانيه

ادوارا مميزه لصحفيين مع رؤساء وانظمة، كما

حدث مع جعفر نميري في أيام محاكمة محمو

د محمد طه واعدامه.

كيف تعامل حسن ساتي ومن معه مع الحادثه

ومع نميري ووزرائه مباشره في رفض الامر،

وكانوا سببا مباشره في اسقاط نميري برغم

قربهم منه ومن نظامه في ذلك الوقت.

اظن انها سقطت كبيره ومدويه للجبهه التي

دعت الاعلاميين والصحفيين للقاء تشاوري في

الاسبوع الماضي،

وقد دفع بفاثورة ضيافة كامله تزيد عن

مليون ونصف دولار، ونجحت في قسم الموالين

للجيش في حربه، ونجح في زيادة رقعة

الفرقه بين الصحافة والمواطن.

وأعتقد ان مايسمي لقاء

تشاوري للاعلاميين جزء من

فشل نظام ادارة السياسه

كما كانت طيلة 30 عاما

مضت.

وبنفس اليات

الفشل السابقه

احاول ان ادعم حوارا

وطنيا هشا لبناء الثقه

بين المدنيين أنفسهم

وبين السلطه التي

اظنها ظهرت بيانا

للناس بانها تقود

كل الحوارات في البلاد

بنفس الليات القديمه.

ان تكرار لخراب البلاد علي نفس

الايادي.





البطل المهزوم في رواية كربون

عبد الماجد عليش

ملخص

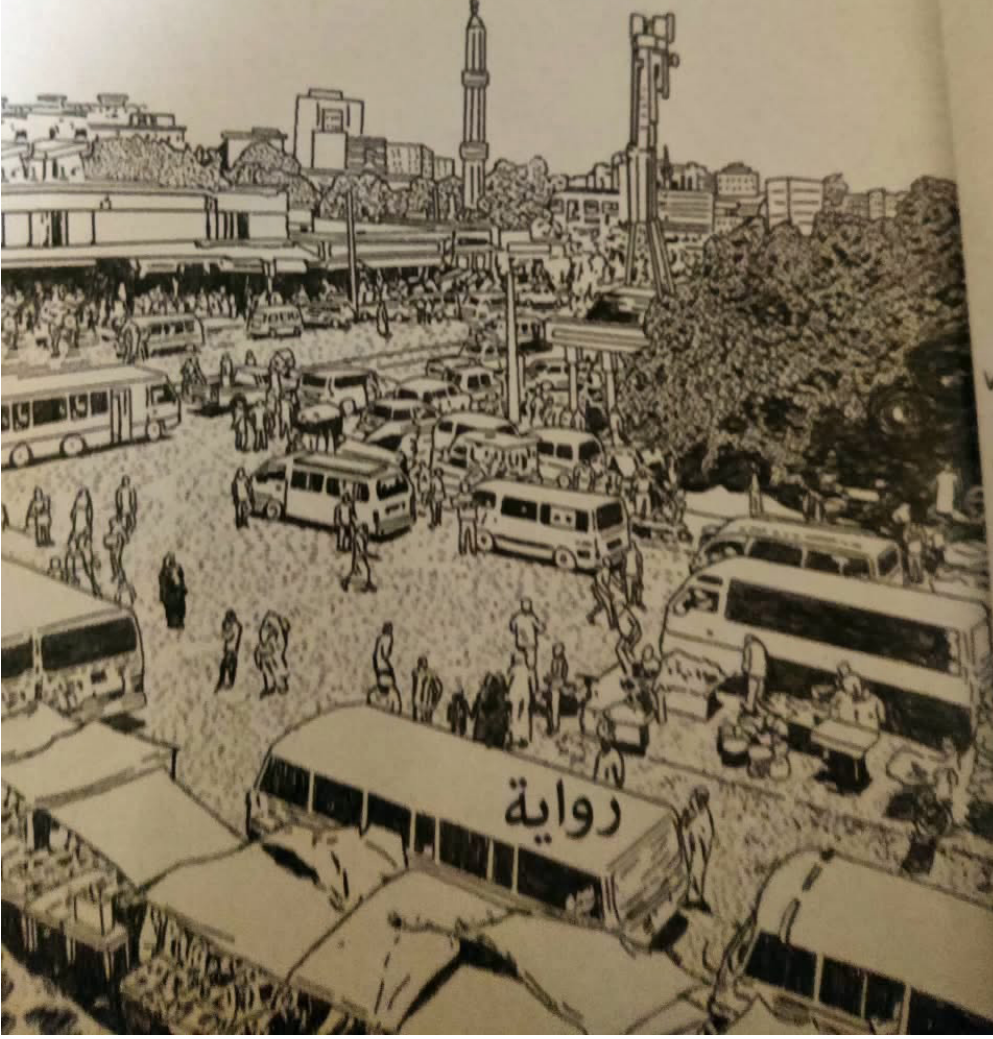
يتناول الكاتب رواية «كربون» لمحمود بشري، الصادرة عن «ويلز هاوس» عام 2024، سؤال البطولة من خلال راو شاب قادم من الريف إلى عالم المثقفين، يراقب تناقضاتهم ويسخر من أدعائهم الاختلاف، بينما يظل هو نفسه أسير تناقضاته وعجزه عن الفعل.

تمثل انتفاضة سبتمبر 2013 لحظة الاختبار الحقيقية؛ إذ ينتقل الراوي من التأمل والعجز إلى المشاركة، عبر شخصية «خيرات» التي تبدو امتداداً أنثوياً لذاته، وصولاً إلى لحظة يقذف فيها حجراً ويُعتقل. غير أن استعادة القدرة على الفعل لا تنهي أزمته، بل تعيده إلى دائرة الضياع والتناقض.

تدور الرواية في ظل سلطة قمعية، وتقدم المثقفين في حركة دائرية بين المقاهي والندوات والصحف والمسارح، مع انشغال دائم بأسئلة الاختلاف والجدوى والموقف من السلطة. ويضع الراوي نفسه في موقع الشاهد والناقد، لكنه لا ينجو من الهزيمة التي يصفها في الآخرين.

يشير الكاتب إلى أن «كربون» هجائية غاضبة تنتمي إلى أدب الهزيمة، حيث ينهار اليقين ويصبح البطل منقسماً على ذاته. أما العنوان فيفتح دلالات متعددة: الكربون بوصفه مادة للحياة، أو جسداً فقد وظيفته، أو مادة قابلة للتحويل؛ بما يعكس رواية تسائل قدرة الإنسان على التغيير وسط واقع مأزوم.

كربون



رواية كربون لمحفوظ بشري،
عن منشورات ويلز هاوس 2024،
تعيد طرح السؤال المتجدد دوماً
أمام الكتابة الأدبية الروائية
عن مفهوم البطولة، والصورة
الواقعية والمتخيلة للبطل
الروائي؟

أحداث الرواية تدفقت منذ
العقد الأخير في القرن الماضي
حتى العام 2013. الشاب القادم
من الأرياف: «منذ قدومي إلى
المدينة، كنت وجهاً جديداً يلج
إلى غيتوهات المثقفين قادمًا من
ريف لا يعرف عنه أحد شيئاً
تقريباً...» يحكي عن إحساسه
السلبى بذاته وبمجموعة
مثقفين شباب هو معهم وليس
معهم، وجميعهم يطلبون
الاختلاف، مُنادين بالجديد.
ولكنهم، بحسب توصيف
وتقويم الراوي لهم ولذاته، غير
مستوفين لشروط الاختلاف
ومعايير التجديد، جميعهم
متناقضين في أفكارهم، بل
متواطئين مع الامتيازات
التاريخية التي تضمنها لهم
السلطة التي يزعمون النضال
ضدها.

الراوي اختار أسلوب الهجاء
الشامل لتوضيح اختلافه عن الجميع، تجده
متطابقاً معهم في أسلوب الحياة، ولكن
(منلوجه) لا يكف مستخفاً بأفكارهم، يصدر
في الأحكام عن الأفكار والقيم، وعن الآخرين
ومواقفهم إلى حد الاشتباه في كراهية البشر
الموصوفين عنده بـ«مستنقع الناس»:
«إنهم خياليون حقاً حين تنظر إلى المكان
والزمان المحيطين بهم خارج بركتهم هذه...»
«كانت تناقضاتي مسلية حين أنتبه إلى أنني
أؤمن بالشيء ونقيضه معاً، لكن فجأة تنقلب
الحال... دربت نفسي على الاحتفاظ دائماً
بمسار يجنبني السقوط في الوضوح...»
كربون تُصنف ضمن الهجائيات الغاضبة
المتضمنة في أدب الهزيمة، فتفاسير البطل عن
العالم لم تعد صالحة، والعلاقة بين الخطاب
والواقع منهارة، ولم يعد البطل هو الفاعل
القادر، بل صار منقسماً على ذاته إلى حد
العجز عن الفعل.

ووفق هذا التصور يمكن توقع نتيجة تلائم
هزيمة البطل، ولكن في خاتمة الجزء الأول (إذ
لزاماً على محفوظ تقديم الجزء الثاني) نفاجاً
بحدثين حاسمين: استعادة الراوي لقدرته
على الفعل، ثم مواصلته لذات الحركة الدائرية
العبثية.

توهم الراوي، إذن، أو أوهمنا أن عقدته النفسية
الجسدية قد انحلت، ولربما لم تنحل، فالجملة
الختامية تسدد مزيداً من الطعنات لشخصيته:
«أردت قول شيء... وددت لو وصفت نفسي،
لكنني سمعت صوتي، أنا ضياع محض، غروب
بلا مكابح...»

«وددت لو وصفت نفسي بأنني بهتان منتشر
وكذبة محدقة، إنني النفاق وقلة الصبر، والتنمر
الخائب المحروس بالأقنعة.»

وتكاد تكون الجملة الختامية جملة افتتاحية
تقود إلى تفاصيل مرحلة أخرى للبطل الذي
كان يجيب على سؤال ذاته في تمثيلها الأنثوي



في شخصية خيرات:

«من ستكون أنت إذن؟»

وعلاقة الراوي بخيرات قُدمت كحيلة فنية، فخلافاً لعلاقة الحبيب بمحبوبته، نجد الراوي يُحدثنا عن التي خيرات التي تدرس الهندسة فأقول لنفسى: جميل! ونجدها تفكر مثل ما يفكر، وتتحدث بنفس أحاديثه... وتعيش حياتها مثل ما يعيش حياته. وكل هذا يقود إلى أنها حوجته المتخيلة لامتداد أنثوي لذاته، وهذا الامتداد مُحْتَشِد بما لا يقوى بعضه على اجتراحه. الحبيبة المتخيلة والتي تتجسد واقعاً أيضاً، يستأنمها الراوي على سر عجزه طالباً مساعدتها، فلا تتأخر عنه، ولكن موافقتها كانت وفق شروط العلاقات الجديدة:

«لن يفهم أجيال البنات والأولاد الجدد الغرباء، من ينظرون للعلاقات العابرة بوصفها متعة لا تختلف عن متعة سيجارة، هم ملتزمون جداً تجاه أمور أخرى، لكن العلاقات الشخصية وسلوكيات مثل الجنس لا تدخل فيها...»

ومن ضمن شروط العلاقات لدى الجيل الجديد الفضول المشترك، ويخبرنا بهذا صوته الناطق من داخل محبوبته:

«لم تكن مبرراتك لتقابلني منطقية، ولكنني قبلتها بدافع الفضول.»

«أريد معرفتك أكثر، أنت معروف كما تعلم، ولكن التمييز بين سيرة الشخص وما يكون عليه حقاً يحتاج إلى القرب...»

المعرفة الأكثر هي شرط العلاقة، وليس المفردات المألوفة في توصيف وتعريف علاقة الحب. ولكن في كل الأحوال كان لابد من ظهور هذه الحبيبة: «وطنت نفسي على عيش قصة خيرات، فهي قصتي أيضاً.»

أحداث الرواية تدور في فضاء أحكمت سلطة قمعية سطوتها عليه، وفي هذا الفضاء يبرز السؤال عن دور المثقفين، والذي يبدو أنه كان الدافع الأساسي للكتابة. البطل جعل مطلق همه تعميم الإدانة، وأكثر من يدين هو ذاته، ثم المثقفين بذات القدر الذي يدين به السلطة القمعية. يصورهم في حركة دائرية ما بين المقاهي والندوات الثقافية، ومعارض الفنانين، وعروض المسارح، والصحف. عالم يبدأ من الجلوس حول بائعات القهوة في الطرقات: «وجدت نفسي من جديد أجلس تحت شجرة اللبخ ذاتها»

وينتهي في مجالس الشرب الليلية. وخلال هذا الدوران تتكرر الأسئلة ذاتها: من نحن؟ وهل حقاً نمتلك الإجابات الصحيحة؟ هل نحن

مختلفين عن خصومنا؟ منلوج الراوي لا يكف متدفقاً:

«إنهم خياليون حقاً حين تنظر إلى المكان والزمان المحيطين بهم خارج بركتهم هذه.»
«يقف عبدالرحيم في الحد الفاصل بين الرجولة التقليدية والماركسية.»
«هو ليس الأول، إلا أنه يتميز مثلهم بذلك الإيمان الذي يقربهم من أعدائهم الإسلاميين أكثر مما يظنون.»

الراوي وسط المثقفين الذين لا ينتبهون لكونه قد تأبط شراً بهذه الشهادات، بنظراته، بطريقة استماعه لنطقهم، باستخفافه سراً وجهرًا بوعيمهم ومضمون آرائهم. والشر المتأبط يطعن المثقفين بكونهم متواطئين مع امتيازات السلطة التي يناضلون ضدها؟ ومرة أخرى يتجدد السؤال عن البطل ومهام البطولة: فالراوي يطلق أحكامه على المثقفين من موقع الشاهد، وليس من موقعه كواحد منهم، إذ يميز ذاته عنهم بمضمون إفاداته وما ينطق به من مخزونه الفكري والفلسفي. يتبدى متجاوزاً للجميع، وهو ما يثير الريبة بشأنه وبشأن إفاداته، كونه شخصاً يبحث عن التميز والتفرد، كونه على يقين من إحساسه القوي بالتفوق المطلق. كيف

يكون المستبطن لهذه الطاقة الفكرية ضحية لفقدان القدرة على الفعل؟ الحدث المركزي في الرواية كان انتفاضة سبتمبر 2013، وإبداع الأدباء السودانيين شديد الالتصاق بالحدث السياسي، لكانه المقياس لتحديد الوعي والمصير الإنساني: «بدأت تأتي الأخبار متفرقة عن تظاهرات مفاجئة وقتلى في عدة مدن..»

ردة فعل المثقفين كانت متواطئة مع السلطة، باستثناء مثقف واحد: «كانت التظاهرات تتمدد باتجاهنا، تحرك الهادي الإفريقي عكس اتجاه الجموع واختفى، قال يونس شيئاً ما وذهب مسرعاً... نهض عبدالرحيم... سأرجع إلى قريتي كما أخبرتك، لا أريد المشاركة في شيء أعرف أنه بلا جدوى...»

يجاهر يونس، الذي قدم في بدايات الحكي كونه: يظن يونس أنه يساري غير منتم إلى حزب، ويعرف نفسه بأنه مارغسي، يتحول يونس إلى فرد من القطيع، متحدثاً عن الرجولة والفضيلة والنخوة: «ماذا سيحدث؟ تسقطون النظام؟ تعطلون مصالح الناس؟ أنتم دعاة فوضى وليس أكثر؟»

هنا يُسائل الراوي ذاته المزدوجة: هل سيقوى على المشاركة في التظاهرات، والتي ظهرت فيها مجموعات أخرى كانت تصنع ذلك الحدث؟ «الطلبة والشماسة أشعلوها..»

وحياة الناس لم تكن تعني شيئاً للسلطة التي تشن الحرب عليهم:

«كانت الحصيلة الرسمية أقل من 200 قتيل من المتفلقين والمهندسين، من أفراد الجماعات المتمردة، لكن يعرف الجميع الآن: أن عدد القتلى بلا عدد، أكثرهم أطفال دون السادسة عشر حصدتهم نيران القناصة...»

وبعيداً عن التأمّلات والملاحظات وجد الراوي ذاته في امتدادها الأنثوي - خيرات - في قلب المظاهرات:

«عندما عثرت عليها كانت مشعة غاضبة... بحدة وغضب أفلتت يدها مني، تناولت حجراً وهي تسب... في النهاية وقفت وكأنني أخرج من جسدي إلى جسد آخر وأراقب المشهد... وكأنني غيري، أو ربما كنت حقاً مددت يدي وقذفت حجراً. لحظتها توقف الزمن وخيرات تنظر إليّ

محتارة أو مدهوشة...»

وباستعادة قدرته على القذف بالحجارة يكون الراوي قد انتقل إلى حيز القدرة العملية، إضافة إلى تجربة الاعتقال بالسجن، ولا يبدو مقنعاً كخاتمة روائية أن يعود البطل إلى مقعده جوار بائعة الشاي، والأكثر حوجة روائية هو مواصلة الحكي في الجزء الثاني عن مصائر الجميع: من حكى عنهم ومن لم يحك عنهم، سيما وأن الرواية كانت قد استبصرت الهزيمة الشاملة: بلاد متخمة بالزعماء المقدسين الذين لا يموتون... ثم الحرب التي تشنها السلطة على الجميع.

اسم الرواية يشير إلى أن عقل الكاتب يسابق خياله، عقل يمتطق وفقاً لفلسفة الرياضيات وليس بناءً على صناعة الخيال وحده: هل الكربون هو مادة الحياة التي فقدت وظيفتها؟ هل يشير إلى أن الجسد موجود ولكنه عاجز عن أداء وظائفه الطبيعية؟ أم هو المادة القابلة للتحويل والتشكل؟

وبأسئلة العنوان يقدم محفوظ بشرى جديداً متميزاً جديراً بالاحتفاء العقلاني المنطقي.



الرجاء العصي على النسيان.. قراءة في ثنائية الجسد والقصيدة

يوسف الغوث

يتناول المقال العلاقة الاستثنائية بين الشاعر السوداني محمد مفتاح الفيتوري وزوجته رجاء أرماز، بوصفها تجربة تجاوزت الغزل التقليدي إلى أسئلة الهوية والذاكرة والموت والقصيدة.

ملخص

وفي نص «رجاء»، لا تحفروا قبري»، تحوّل اسم رجاء إلى رمز وجودي للتمسك بالحياة. كما وقفت أرماز مدافعة عن وصية الفيتوري ورفضت تحويل جثمانه إلى أداة للتوظيف السياسي بعد رحيله.

شكّل حضور رجاء في حياة الفيتوري تحولاً في تجربته الشعرية، إذ انتقل من اللغة الصاخبة المرتبطة بالرفض والتحرر إلى لغة أكثر صوفية وهدوءاً، أصبحت فيها المرأة ملاذاً من المنفى والشتات.

يحمل دفن رجاء إلى جوار الفيتوري في مقبرة الشهداء بالرباط دلالة عميقة على امتزاج حياتهما وذاكرتهما، لتبقى تجربتهما نموذجاً للحب والوفاء وتلاقي المشرق والمغرب عبر الشعر.



في المشهد الشعري العربي المعاصر، نادرًا ما تتحول الشراكة الوجودية بين المبدع وملهمته إلى نص قائم بذاته، يتجاوز عتبات الغزل التقليدي ليدخل في سياق المتاهة الصوفية وصراع الهوية والذاكرة.

تأتي تجربة الشاعر السوداني الراحل محمد مفتاح الفيتوري مع زوجته ورفيقة دربه الحقوقية المغربية الراحلة رجاء أرماز لتمثل نموذجًا فريدًا للانعطاف الأسلوبى والفكري في تجربة شاعر عاش حياته صاحبًا مأزومًا بالهوية الإفريقية، ومثقلًا بوعي الزنجية والرفض والتحرر السياسي، لينتهي به المطاف في جغرافيا مغربية هادئة وتحت ظلال أنثى أعادت صياغة وعيه بالوجود والموت والقصيدة.

إن رحيل رجاء أرماز وانضمام جثمانها إلى جوار جثمان الفيتوري في مقبرة الشهداء بالرباط لا يمثل مجرد نهاية تراجيدية لقصة حب عذري، بل هو إغلاق فني وفلسفي لواحد

من أكثر الدواوين الإنسانية عمقًا في الأدب العربي الحديث.

لقد شكّل دخول رجاء أرماز إلى حياة الفيتوري في أواخر ثمانينيات القرن العشرين نقطة تحول كبيرة في وعيه الشعري.

فالشاعر الذي كان يملأ الفضاء بنبرته الهادرة وتراكيبه الحادة التي تشبه طقطقة العظام وثورة العبيد، انزاح فجأة نحو لغة باطنية صوفية يسكنها الحنين والأمان والسكينة.

وقد عبر هذا التحول لم تعد الأنثى في شعر الفيتوري مجرد قناع رمزي للوطن أو للحرية، بل غدت كينونة واقعية وملاذًا فلسفيًا من شتات المنافي والمطارادات السياسية.

لقد تجلّى هذا البعد بأبهى صورته في نصه الوجودي الشهير «رجاء، لا تحفروا قبري»، حيث تحول اسم رجاء من دلالة اللغوية إلى دلالة وجودية، ليصبح النداء الموجه إليها هو بيان التمسك الأخير بالحياة في مواجهة شائعات الموت والعدم.

أما من الناحية الفكرية والثقافية، فلم تكن أرماز مجرد شاهد عيان على عبقرية الفيتوري، بل كانت شريكة في معركة الدفاع عن استقلالية الرمز الثقافي في وجه التوظيف السياسي والأيدولوجي... يظهر ذلك بوضوح في وعيها الحقوقي الصارم عندما وقفت سدًا منيعًا أمام المحاولات الرسمية التي رغبت في تحويل جثمان الفيتوري بعد رحيله عام 2015 إلى أداة للمصالحة السياسية المؤقتة عبر نقله إلى الخرطوم، متمسكة بقديسية وصيته الإنسانية التي تجاوزت حدود الجغرافيا الضيقة لتستقر في رحابة الأرض التي احتضنته نائيًا وغريبًا ومكرّمًا.

ومن ثم فإن إصرارها على أن تدفن معه في القبر ذاته يحمل دلالة سيميائية عميقة تؤكد رغبتها في دمج الذاكرتين معًا، وصهر النص الإبداعى بحارسته في حيز مكاني واحد يرفض الانفصال حتى بعد الموت، لتظل تجربتهما معًا نموذجًا فريدًا لتلاقي مشرق العالم العربي ومغرب عبر بوابة الشعر والوفاء المطلق.



حول عرض «حسنة بت محمود».. الشاهد الأخير»

السر السيد

ملخص

يرى الكاتب أن العرض يعيد تقديم شخصية حسنة بت محمود، الواردة في «موسم الهجرة إلى الشمال»، بوصفها صوتاً نسوياً يخرج من صمت الرواية، ويكشف ما تعرضت له المرأة من قمع وتهميش داخل مجتمع ود حامد.

يبرز المقال دور
السينوغرافيا والموسيقى
والإضاءة وحركة الجسد
في بناء العرض، خصوصاً أداء
أمنية فتحي، التي حملت على
عاتقها نصاً كثيفاً وشعرياً،
وجسدت تحولات حسنة بين
الضعف والمقاومة.

يشير إلى أن الاشتغال
الدramاتورجي وسّع النص
الأصلي بإدخال اقتباسات
من رواية الطيب صالح، وأغان
ورقصات وعناصر من البيئة
السودانية، مع ربط حسنة
بشخصيات نسائية أخرى ترمز
إلى مقاومة القيود الاجتماعية.

يخلص الكاتب إلى أن العرض يطرح سؤالاً مركزياً: «من يحاكم من؟»، محولاً جريمة حسنة إلى مواجهة مع مجتمعها وثقافته ونظرتها إلى جسد المرأة وحريتها، مع بقاء مصيرها المأساوي حاضراً كما في الرواية الأصلية.

إشارة:

لأن اللغة «الملفوظة» تحتل حيزاً كبيراً في العرض مقارنة بلغاته الأخرى، وبما أن العرض يقع ضمن دائرة (المونودراما)، سيتحرك مقالي هذا على ثلاثة مستويات هي: «النص الأساس»، و«نص العرض» (الاشتغال الدراماتوري)، و«العرض».

عن النص الأساس:

كتبت النص الأساس، وبعنوان العرض نفسه، الفنانة تماضر شيخ الدين¹، متكئة على رواية «موسم الهجرة إلى الشمال» للطبيب صالح. وحاولت فيه، وبأسلوب أقرب إلى قصيدة النثر وإلى السرد، أن تحرر شخصية (حسنة بت محمود)، وتمنحها موقعا وحضورا لم تسمح لها الرواية بأن تكونه.

فها نحن نرى حسنة، كما جاء في النص، تقف في شارع مظلم خارج الرواية، كشاهد أخير؛ متوهجة الجسد وعالية الصوت، لتعيد تعريف نفسها، معلقة على ما جاء عنها في الرواية، ومشيرة في الوقت نفسه إلى ما ترى أن الرواية قد سكنت عنه. وهي، إذ تفعل هذا، لا تقف على تخوم الرواية فحسب، بل تتحسس أجواء العالم الروائي للطبيب صالح، وتبدو وكأنها تخرج مما يسميه الأستاذ محمد خلف² (المتن الروائي المفتوح للطبيب صالح)، بما يشتمل عليه من أمكنة وشخوص وأحداث وفضاء اجتماعي وسياسي وثقافي.

فهي، جاعلة من قتلها ود الرئيس، بوصفه حدثا مفصليا، (مرايا) ترينا عبرها هشاشة مجتمع ود حامد، من خلال تعرضها لبعض رموزه، كالراوي وود الرئيس وبت مجذوب، ولمن أسمتهم رجال الحي وأسمتهن نساء الحي، كاشفة عن نظرتهم ونظرتهم إلى المرأة، وفي الوقت نفسه عن ملامح بروز مقاومة نسوية بدأتها نعمة عندما تمردت على والدها وأخيها فيما يتعلق بزواجها وتعليمها. كما تعكس هذه المرايا، بالمقابل، الجانب الآخر في ود حامد، كالحديث عن مصطفى سعيد، والإشارة إلى النساء الغربيات وإلى الراوي.

يتحدد ما تعكسه هذه المرايا من الطريقة التي ترى بها حسنة نفسها، كما يقدمها النص الأساس؛ فهي تبدو فيه وكأنها تراوح بين صورة واقعية، كما في نص الطبيب صالح: امرأة مقموعة في مجتمع تقليدي/ يعيش حداثة

منقوصة ومتهمّة؛ يراها غريبة تزوجت غريباً ورفضت ود البلد؛ مجتمع يصادر حقوقها الشخصية والعامة، كالحق في اختيار الزوج، ويرى فيها جسداً يُشتهى، وغير ذلك من أشكال التمييز؛ وصورة تجريدية نراها فيها بملح كوني، فهي امرأة من كل الاتجاهات، لها سواحل وشواطئ، بل هي مصطفى سعيد، فقد قالت: (مصطفى سعيد هو حسنة... هو الآخر الذي ولدته امرأة صامطة دموعها صامطة... وفجيعتها صامطة).

أو قولها: (جاءني ... ليفك طلاس اللغة الأنثوية التي منحته الوجود.. هل قلت جاءني؟ لا بالطبع... أنا التي تبدت له).

هذه الهندسة بين الواقعي والتجريدي، التي ابتدعتها تماضر وهي ترسم صورة أخرى لحسنة، لا تبعد كثيراً عن صورتها في الرواية. فإذا كانت الرواية تصور دومة ود حامد بوصفها مكاناً يراوح بين بنية اجتماعية محلية مأزومة وحداثة استعمارية منقوصة، فإن نص تماضر يصور حسنة وكأنها النقطة التي ينهار عندها توازن الخطابين معاً: خطاب القرية التقليدي، والخطاب الحداثي، أو فلنقل خطاب مصطفى سعيد الحداثي.

وإذا كانت حسنة في الرواية عبارة عن (شخصية) مقهورة ومحدودة الحضور في صفحات الرواية، فإنها في نص تماضر لم تعد شخصية، وإنما أصبحت صوتاً ضد الصمت، يتوسل بالتجريدي والوجودي والكوني، وهو يخاطب مجتمع ود حامد، أو القبيلة كما تسميهم؛ صوتاً، بدلاً عن شخصية حسنة، يؤسس حكاية حسنة وشهادتها.

أشير هنا إلى شاعرية النص، وطقوسية اللغة، والحضور الاحتفالي للجسد، حتى لكأنك تكاد تسمع الخصوبة، وهو ما ساعد كثيراً في إمكانية تحويل نص شعري/سرد، وبهذه الكثافة الشاعرية، إلى عرض مسرحي.

نص العرض:

نعني بنص العرض كل ما ظهر من نص المؤلف على خشبة المسرح، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عبر الحذف أو الإضافة أو التقديم والتأخير لبعض المشاهد. وقد يتم هذا عبر الإعداد أو الاشتغال الدراماتوري، مع الاختلاف الذي بينهما.

في هذا العرض، سيتبدى النص لا عبر الإعداد، وإنما عبر الاشتغال الدراماتوري،



من صنع الخيال، هي: نعمة، التي تزوجت الزين رغم أنف ود حامد كلها، ودخلت المدرسة رغم أنف أبيها، ورفضت المواصلات في التعليم رغم أنف أخيها؛ ونورة، بطلة الشاعر حميد في قصيدته «نورة».. نورة أخت كل الغلابة.. التي تحلم بي بيوت بنور ودش.. نورة المعطاءة؛ ونورا، التي صفت الباب في مسرحية «بيت الدمية» لهزريك إبسن، معلنة عن ميلاد حركة تحرير النساء، كما يرى البعض.

وهنا يلتقي نص الدراماتورج مع النص الأساس لتماضر في محاولة كليهما القفز على حسنة «موسم الهجرة إلى الشمال». فبينما عملت تماضر، في محاولة تحريرها من أسر الرواية، على منحها أجنحة تجريدية وكونية عبر استخدام لغة شعرية كثيفة، عمل ربيع على محاولة إبقائها في علاقات الرواية، ولكن مع وضعها في موقع المدافعة عن حقوق النساء الاجتماعية والسياسية.

لتصبح حسنة عند تماضر صوتاً نسوياً ضد الصمت الكوني، يتوسل بالطبيعة والأنوثة والطقس والخصوبة؛ وعند ربيع، مناضلة ستصبح حكاية ترويتها الأجيال، مع ملاحظة اتفاقهما على مصيرها الأخير، الذي هو الانتحار بعد قتلها لود الرئيس، وهو المصير نفسه الذي اختارته لها رواية «موسم الهجرة إلى الشمال»، بوصفه خياراً يحفل به المتن الروائي للطبيب صالح.

الذي يعني، باختصار، قيام الدراماتورج، الذي قد يكون المخرج نفسه، كما في عرضنا هذا، بوضع العرض في سياقه النصي والثقافي والفكري والتاريخي؛ كما فعل الدراماتورج ربيع يوسف الحسن.

فقد عمد إلى تغذية النص الأساس باقتباسات مباشرة من الرواية، ومن أمثلة ذلك اقتباسه كلام زوجة ود الرئيس عندما زجرت النائحات بكاءً على ود الرئيس:

(ود الرئيس حفر قبره بيده، وبنت محمود بارك الله فيها، خلصت منه القديم والجديد).

وكلام محجوب:

(طللمات الماء بدل السواقي، محاريث من حديد بدل محاريث الخشب، أصبحنا نرسل بناتنا للمدارس، راديوهات... أوتومبيلات، تعلمنا شرب الويسكي والبيرة بدل العرقي والمريسة لكن كل شيء كما كان).

وغيرهما من الاقتباسات المباشرة التي لم ترد في النص.

وعمل أيضاً على تغذية النص الأساس بما يعمق توطينه في بيئة البطلة، ومن ذلك استخدام لغة عامية ذات سمت تقرييري، بالتزامن مع لغة النص الأساس الفصيحة والكثيفة الشعرية. كما أنه، وفي المنحنى ذاته، استدعى بعض فنون البيئة من غناء ومديح ورقص. ولكن، ومع هذا كله، لم ينجُ الدراماتورج تماماً من تجريدية النص الأساس وكونيته؛ فقد جعل لحسنة امتداداً في ثلاث شخصيات افتراضية



في العرض:

العرض من تأليف الفنانة تماضر شيخ الدين، وتمثيل الممثلة المتفردة أمنية فتحي، وموسيقى ومؤثرات صوتية الفنان علاء الدين السر، ومساعدة المخرج عاطف محمد الحسن وإيثار سفيان، ودراماتورج وإخراج ربيع يوسف الحسن.

قُدِّم العرض على مسرح اتحاد الأدباء والفنانين ببورتسودان، في يوم 8 مارس 2026م.

أنوّه إلى أنني قد شاهدت واحدة من البروفات الأخيرة للعرض، أما العرض الذي أقاربه الآن فقد شاهدته على يوتيوب.

تُفتح الستارة، ويجد المشاهد نفسه أمام مكان يتأسس كالآتي:

في يمين أعلى يسار الخشبة تظهر بوابة غرفة مصطفى سعيد، وفي وسط الخشبة نرى ثلاثة كراس، مع العرض نعرف أنها ترمز إلى المحلفين الذين لا يظهرون حتى نهاية العرض. وفي أسفل يمين الخشبة نرى كنبه، وفي وسط يمين الخشبة نرى حفرة دخان، خلفها جردل به ماء. كما نلاحظ أن أرضية الخشبة مفروشة بالرمال.

ما نلاحظه في هذا التأسيس، الذي يبدو للوهلة الأولى ثابتاً وساكناً، هو أنه يؤسس لبيئة العرض، وسيأخذ دلالاته المتحولة مع ظهور الممثلة واستخدام بقية عناصر السينوغرافيا من إضاءة وإظلام وموسيقى ومؤثرات.

هنا نشير إلى أن تأسيس المكان حمل بُعداً وظيفياً، أساسه التعريف بالمكان، كما أنه جاء داعماً لمنح حركة الممثلة أبعاداً جمالية وعملية؛ فقد كانت تتحرك بخفة حول هذه الأمكنة، مع ملاحظة أن ثمة تحولات تحدث في المكان. وكمثال هنا، تحويل كراسي المحلفين لتشير إلى فضاء القرية، وكذلك الحبل الذي يشبه حبل الغسيل، الذي شدّ في المسافة من أسفل يمين الخشبة وحتى أعلى يسار الخشبة، بهدف إحداث حالة إيقاعية تنظم حركة وصوت الممثلة وهي تذكر نساء مصطفى سعيد البيضاوات بالاسم.

سنلاحظ أن السينوغرافيا، خاصة فيما يتصل بالإضاءة والموسيقى والمؤثرات، كانت معبرة تماماً عن مستويات كلام الممثلة، عبر مراوحتها بين اللغة العامية التقريرية واللغة

الفصيحة الكثيفة الشعرية؛ حيث كانت الإضاءة تراوح بين ما يخلق جواً من الغموض أو يعبر عن حالات حيرة وحزن، كما أن الأغاني جاءت لتعبر عن بيئة العرض وتحولات شخصية حسنة.

ولعل هذا ما يضطرني للقول إن السينوغرافيا، بعناصرها المختلفة، إضافة إلى دورها العلاماتي، جاءت في أحيان كثيرة لتخفيف ما أسميه بـ(عبء التمثيل)، الذي سأفصل فيه لاحقاً.

يبدأ العرض بظهور الممثلة، وهي ترتدي زياً أكثر ما يميزه أن له سطوة ما على الجسد، في إشارة أولى ربما إلى الموضوع الخفي للعرض، وهو الجسد، الذي هو هنا جسد أنثوي بوصفه حاملاً للهوية ومعبراً عنها.

تبدأ الممثلة، وجسدها الملفوف بعناية، بعبارة صادمة ومركزية في العرض، هي: (من يحاكم من؟ أنا حرة ..أنا حسنة بت محمود كتلت ود الرئيس انتقاماً لإنسانيتي.. كتلتو.. كتلتو)

ومن ثم تبدأ في دلق الماء على رأسها. الممثلة ذات الجسد الملفوف، والتي تظهر حافية القدمين على طول العرض، أو قلنقل عارية القدمين، تجعل صب الماء على الرأس، بعد الحديث عن القتل، مع الحفاء، أشبه بطقس ليس للتطهر، وإنما لرسم تقابل بين الموت والحياة، خاصة إذا أولنا أن الحفاء يشير، في بعض دلالاته، إلى الرسوخ، وفي الوقت نفسه إلى الهشاشة وفقدان الحماية، وهي الحالة التي يمكن أن نصف بها حسنة.

وثمة إشارة هنا ذات صلة بالماء الذي يتكرر الاغتسال به لأكثر من مرة، وأعني الإشارة إلى الرمل المفروش، الذي من دلالاته إبقاء الأثر، ولو مؤقتاً، كما أن من دلالاته أنه فضاء للاحتفال، وهو ما يعني أيضاً مراوحة دلالاته بين المحو والبقاء، في إشارة إلى الهشاشة أيضاً، مع ملاحظة أنه استخدم في العرض كسلاح



للإساءة إلى رجال ود حامد، عندما كشحت حسنة التراب على وجوههم، في إشارة إلى ألا فائدة فيهم، تمشيًا مع المقولة الشعبية (التراب في خشمك). ستستمر حركة الممثلة وكلامها، ليس فيما يبدو تأكيدًا لقتلها ود الرئيس، وإنما لفضحها رجال ود حامد؛ إذ تبدو وهي تواجههم وكأنها تقول لهم: إنني لم أقتل ود الرئيس وحده، وإنما قتلت ثقافتكم وقتلتكم أنتم أيضًا.. جميعكم، بمن فيهم الراوي.. رجل واحد لم أقتله، هو مصطفى سعيد.

وبما أن العنصر المهيمن في العرض هو اللغة الملفوظة، كما أشرنا، وأن العرض يراوح بين أسلوبين في الكلام يتمثل فيهما ما أسميه (عبء التمثيل)، كان لزامًا على الممثلة، وهي تعيد بناء صورة حسنة وحكايتها، أن تستعيد بعض كلام رجال القرية، كمحجوب، محققة في العرض ما يمكن تسميته بـ(العبور الجندري)؛ وذلك عندما لبست زي الرجال وتحدثت بلسان محجوب

ولعل هذا مما يحمل تأكيدًا على ما ذهبنا إليه من أن العرض برمته يقوم على سؤال: من يحاكم من؟ وهو السؤال الذي يمكن أن يُقرأ في العرض على النحو الآتي: من يملك الأجساد؟ من يملك جسدي أنا حسنة بت محمود؟ أنتم أم أنا؟ ولعل من جماليات العرض هنا، وهو يحاول أن يخفف من عبء التمثيل، أنه جعل جسد الممثلة، لا صوتها فقط، حاملًا لمقولات العرض، خاصة تلك التي احتشد بها النص الأساس بلغته الشعرية الكثيفة وطقوسيته؛ فتبدى الجسد في صور متعددة، كالمشي والهرولة والحبو والترنج والرقص والتحليق، مع ملاحظة أن هذه التعددية التي تبديتها صور الجسد لم تكن تتبدى كزينة أو عفو خاطر، وإنما لها ما يبررها.

فمثلًا، الرقصة التعبيرية التي تصل حد التحليق جاءت مع عبارة تجريدية لا يمكن قولها إلا والجسد محلقًا، وهي عبارة: (مصطفى سعيد كان جنوبًا يحن إلى الشمال.. ولكني كنت امرأة من كل الاتجاهات.. الخ).

ورقصة أخرى مع الحبو جاءت مع عبارة (أنا حكاية ونورا حكاية)؛ والحبو جاء مع عبارة: (نورة أخت كل الغلابة).

ومن العلامات العميقة في العرض (حفرة الدخان)، التي وُظفت في التعبير عن الاحتفاء بالحياة، ممثلة في الأمومة والإطعام.

في هذا العرض تتشابك النصوص: نص «موسم الهجرة إلى الشمال»، ونص «حسنة بت محمود.. الشاهد الأخير»، ونص قصيدة «نورة»، ونص «بيت الدمية». فقد قالت حسنة: (بنصفع أي باب)؛ وتتأزر معها المرثيات والمسموعات، لتبقى حكاية حسنة جيلًا بعد جيل، أو تساؤلًا كما جاء في النص الأساس: (وماذا ننتظر نحن أنصاف الأبطال في مجاهل الروايات... وأواخر فصولها غير تبني التساؤل واحتمالات الإجابة).

هذا عرض عصي على الفهم، بسبب أن النص الأساس جاء شعريًا، يتوسل السرد ويخلق على أجنحة كونية تجريدية، وهو ينطلق من حدث واقعي، هو جريمة قتل عادية في مجتمع تقليدي يعيش حداثة منقوصة؛ أو كما قال محجوب، وهو يعدد ظواهر الحداثة من مدارس بنات ومكننة وغيرها: (لكن كل شيء كان كما هو).

وتبقى إشارتي الأخيرة إلى أن الممثلة القديرة أمنية فتحي قد بذلت جهدًا مضاعفًا في هذا العرض، فقد كان عبء التمثيل كبيرًا.

1/ تماضر شيخ الدين ممثلة ومخرجة سودانية شهيرة من أعمالها في التمثيل مسرحية بيت بت المنى بت مساعد ومسرحية دنيا صفا.. دنيا انتباه. ومسرحية وادي أم سدر وغيرها إضافة لأعمالها في الراديو والتلفزيون كما أخرجت للمسرح مسرحية كلام في الممنوع عن مسرحية حفلة على الخازوق.

2. الأستاذ محمد خلف.. ناقد وقاص وعضو اتحاد الكتاب والسودانيين ويعد واحدًا من صناع الحساسية الجديدة في النقد في السودان مطلع ثمانينيات القرن الماضي * /كتاب المتن الروائي المفتوح.. فن القص السريدي عند الطيب صالح. قسم النشر معهد إفريقيا.. الطابعون دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع.



حكاية من بيئتي (44) إنه التغيير

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تحكي القصة عن «أواك»، الساعاتي الأبكم الذي يعيش في سوق قديم، ويقيم في «العش» الذي تديره «أنات». ورغم إعاقته، يمتلك وعياً واسعاً وثقافة كبيرة، ويتواصل مع الآخرين بالكتابة والإيماءات.

يستعيد «أواك» عبر اللجنة قدرته على الفعل والمشاركة، بعد أن ظل لسنوات مراقباً ومفكراً من الهامش. وفي المقابل، يجد «زرقاني» طريقاً مختلفاً، يتجاوز فيه موقعه السابق كمخبر ومتسكع إلى البحث عن التغيير.

يكشف «زرقاني» قصاصات يكتبها «أواك» حول الوعي والمجتمع والثورة والتفاهة، فيحاول استغلالها للوصول إلى لجنة المقاومة والتغيير. لكن قربه من «أواك» يتحول تدريجياً من محاولة للمصلحة إلى فرصة لفهم

تنتهي الحكاية بلحظة رمزية؛ يعود «أواك» إلى «العش» بعد أول اجتماع للجنة، فتدرك «أنات» أنه وجد طريقه إلى الفعل. وهكذا يصبح التغيير، في الحكاية، انتقالاً من الوعي الفردي إلى المشاركة والفعل الجماعي.

يعيد طيها، ودسها في جيبه.
تري.. كيف علم أن القصاصات قد وصلت إليه؟ تسأل في سره (زرقاني) وهو يبتسم في خبث خفي، فقد تحوّل للأمر حين قام بتصوير القصاصات الست في جهازه المحمول ليتمكن من قراءتها لاحقاً، عساه يتمكن من فك شفرتها. أو أن يجعل منها مدخلاً للعلاقة بلجنة مقاومة الحي الذين ما كانوا مهتمين لأمر انضمامه لهم، بيد أنه خاف الرفض، لذا لم يتقدم لهم.
فتح هاتفه ليقرأ..

«الناس هنا طيبون جداً... متسامحون... لكنهم يجهلون الكثير.. من بينهم من لا يعترفون بأخطائهم، ولا يعجبهم أن يذكرهم أحد بها. يدعون الوعي.. لكنه في حقيقته وعي على مستوى العقل والتفكير والمعرفة فقط، وعي لا يتسق مع ممارساتهم.. تجد الواحد منهم يحدثك عن أمور الصحة حديث العارفين، لكنه يمارس ما يتنافى مع معرفته. ويشي سلوكهم البيئي بالهمجية في التعامل مع الموارد، ليس من فقر كما أولئك وراء الحدود، لكنه الغرور المعرفي في مقابل الفعل السالب.

هنا ينقصنا الوعي المجتمعي، يرفض الجميع الآخرين، ويفعل كل ما يحلو له دون مراعاة لمن حوله.

حين تلمس (أنات) مثل هذا السلوك تنصب منصة للتعليم، يتلقاها الأولاد والبنات في شغف، ذلك أنهم في مرحلة إعداد للتعاطي مع العالم الأول، ترى أين تعلمت كل هذا؟

إنها خبرة السنوات، والتلاقي مع مختلف أنواع البشر. ولعلها كانت تتلقى في طفولتها ما تبذله الآن لهؤلاء الشباب من تعاليم. ولو أن أمي عاشت، لما أحببت أن تكون إلا كما هذه السيدة الفاضلة. هنا، لا أحد يعرف عني شيئاً بقدرها. إنها عشرة السنوات، حتى قريبي لأبي (ضمرة) تراجع عن فكرة جعلني فرداً من أسرته إثر نجاتي من الحادث الذي أودى بكامل أسرتي، حين علم أنني لا أنطق. قادتني (أنات) إلى هناك عبر الحدود مع وحيدها، وعادت بدوننا، لأبقى هناك لسنوات مع أسرتها. وقد أشار أحدهم أن يمضوا بي إلى شيخ يعلمني النطق، ورغم أنه لم يفلح لكنه أبقاني حين علم أنني من أسرة مسلمة ليعلمني القرآن واللغة العربية، مثلما تعلمت قراءة الأمهرية وفهم معانيها. وحين علمت (أنات) أن ابنها مات بسبب تلك الحمى اللعينة، قررت استعادتي لأبقى إلى جوارها، واتخذتني ولداً لها.....»

هنا يبدو أن القصاصة قد تهرأت بفضل الطي لسنوات. حاول (زرقاني) أن يقرأ أكثر، لكنه ما أفلح.. وبعد لأي استطاع قراءة التوقيع.. (مدرک)،

فاشتعلت نار الأسئلة في رأسه.. من هذا الد. (أوك).. هل هو سوداني أم (.....)؟ ألا يجد له اسماً غير (مدرک)؟ ترى ماذا تحمل القصاصات الأخرى؟ ولماذا يحاول أن يخفيها عني؟ هل هناك مهدد أمني فيما يكتب؟ ماذا كتب في القصاصات التي وزعها في ساحة الاعتصام؟
أسئلة.. أسئلة.. بلا إجابات.

وغرق (زرقاني) في قراءة باقي القصاصات التي كانت تحمل عناوين (استهلاك، شفتنة، مفاصد، سيطرة التفاهة، وعي، الثورة والثروة). وأيقن أنه عثر على مفتاح لبوابة لجنة المقاومة والتغيير بالحي، فهذه القصاصات كفيلة بخلق القبول اللازم له. ذلك أن ما به من حنين لكيونة مغايرة، جعله يكثر من الجلوس إلى (أوك) الذي قبل اعتذاره، رغم اعتراضات (العم حسن). وشوهد (زرقاني) بعد أيام يجلس إلى ثلاثة من أعضاء لجنة المقاومة والتغيير أثناء مرابطتهم في مخبز السوق. فقد أدرك الشباب سريعاً قصده في اختلاق فرص الحوار، ومكنتهم طريقته في عرض ما لديه من اكتشاف الغرض، مثلما وشت برغبته في أن يكون فرداً من اللجنة، مع اعترافه الضمني بحاجته لهم لمساعدته على التغيير. فعند مباغتته بالسؤال حول مصدر الأفكار، اعترف بحكاية حصوله على قصاصات (أوك)، وأنه بعد اعتذاره له يضمن لهم إمكانية الحصول على المزيد من القصاصات القيّمة في حال كُلف بالأمر. ولعله حصل على التكليف فقد باتت شوهدا يسيران معاً.

في ذلك اليوم انكسر بروتوكول (العش)، وفتّح الباب بعد الحادية عشر مساءً، وخرجت (أنات) مع أكثر من شاب وشابة لاستقبال (أوك) ليجدوا عدداً من أعضاء اللجنة عند الباب يوصلونه بعد أول اجتماع حضره معهم، ودعوه في حميمية ومضوا، ودلف (أوك) إلى ذلك الصدر الدافئ. حينها أدركت (أنات) أنه وجد طريقه إلى الفعل، وأحس بدمعائها على كتفه، همهم وهو يقودها إلى الداخل وسط دهشة شاغلي البيت، هس في وجوههم ضاحكاً، واستلقى دون أن يغتسل كما كان يفعل في كل يوم.. فقد اغتسل بالفعل الموجب، حيث كان طيلة الاجتماع، يستمع ويدون مداخلاته، فيما يتلقاها (زرقاني) ليقرأها بسعادة غامرة. وخرج الاجتماع باتفاق على تناول كل القصاصات بالكيفية التي تجعل منها مفاتيح حوار في تدريب أعضاء اللجنة.

إنه التغيير.

ونلتقي في حكاية أخرى من بيئتي...

ملاحظة هامة: وردت الحكاية (كاملة) في كتاب إدراك.. شقائق وكنداكات الصادر عن مجموعة شركاء التنمية (بارتنرز) - يوليو 2020



سقوط منتخب السودان.. وحلُّ موزمبيق أم طينُ الإدارة؟

ملخص

خسر منتخب السودان أمام موزمبيق بأربعة أهداف، لكن الهزيمة سبقتها أزمة إدارية تمثلت في سوء ترتيبات السفر، إذ وصل بعض اللاعبين قبل المباراة بساعات، بينما لم يتوافر للمدرب كواسي أبياه سوى 14 لاعباً عشية المواجهة.

بعد الخسارة، تقدم الاتحاد بشكوى ضد قانونية مشاركة أحد لاعبي موزمبيق، بالتزامن مع تحركات قانونية ضد إعلاميين وناشطين انتقدوا أداءه. ويرى منتقدون أن ملاحقة الأصوات المنتقدة تمثل هروباً من معالجة جذور الأزمة، بينما يقول الاتحاد إنها لحماية المؤسسة والاحتكام للقانون.

أثارت الأزمة انتقادات واسعة للاتحاد السوداني لكرة القدم، خصوصاً مع المفارقة بين معاناة المنتخب الأول في الوصول إلى مابوتو، وعودة منتخب الشباب بطائرة خاصة بعد تتويجه ببطولة سيكافا، وسط استقبال رسمي.

وأعادت الأزمة فتح ملفات أوسع تتعلق بـموارد الاتحاد، وإدارة المنتخبات، وأوضاع المنتخب الأولمبي، وحجم لجنة المنتخبات التي تضم 47 عضواً. وفي مابوتو انتهت المباراة، لكن الأسئلة بقيت: من يدير كرة القدم السودانية، وكيف تُدار؟

بأربعة أهداف، خسر منتخب السودان لكرة القدم (صقور الجديان) أمام موزمبيق في العاصمة مابوتو. لكن سقوط صقور الجديان لم يبدأ مع صافرة نهاية المباراة؛ فقد سبقته أزمة إدارية جعلت المنتخب يصل إلى واحدة من أهم مبارياته وهو يواجه معركة أخرى خارج الملعب. الخسارة في كرة القدم أمر طبيعي؛ فالفوز والخسارة وجهان للعبة. لكن غير الطبيعي كان ما سبق المباراة.

منذ شهور، كان مسار المنتخب الوطني ومواعيد مبارياته معلومين، وكان يفترض أن تكون ترتيبات السفر محسومة في وقت مبكر. أربعة أيام فقط فصلت بين مواجهة منتخب إثيوبيا في جوبا، الملعب الافتراضي للمنتخب السوداني، بعد أن دمرت الحرب ملاعب الخرطوم، ومواجهة موزمبيق في مابوتو. ورغم ذلك، وصل المنتخب إلى المباراة بالأنقسط غير المريحة، بل إن بعض اللاعبين لم يصلوا إلى مسرح المواجهة إلا قبل ساعات من انطلاقها.

وقبل المباراة بـ24 ساعة، كشف المدير الفني كواسي أبايه، في مؤتمر صحفي محذور، أن الوضع «معقد للغاية»، مشيراً إلى وجود 14 لاعباً فقط تحت تصرفه، بينما ظل بقية العناصر عالقين في مطارات دول أخرى بسبب إلغاء الرحلة المتجهة إلى موزمبيق.

وفي فيديو نشره عبر منصاته على وسائل التواصل الاجتماعي، هاجم المحلل الرياضي بقنوات «بي إن» أيمن يمانى الاتحاد العام السوداني لكرة القدم وجهازه الإداري، وقال إن السودان «لن تهزمه موزمبيق، بل سيهزمه غياب الاحترافية الإدارية»، مطالباً بإنزال أقصى عقوبة على من تسبب في الأزمة، التي لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة في كواليس المنتخب الوطني.

وفي اليوم التالي، جاء المنتخب الوطني إلى الملعب ليكشف ما كانت الأزمة الإدارية قد أخفته. أربعة أهداف هزت شبك صقور الجديان في مابوتو، لتنتهي المواجهة بخسارة المنتخب السوداني.

لكن المفارقة كانت في المشهد الذي جرى في الوقت نفسه تقريباً. ففي اللحظة التي كان فيها لاعبو المنتخب الأول هائمين بين المطارات بحثاً عن سكة وصول إلى موزمبيق، كانت طائفة خاصة تهبط ببعثة المنتخب السوداني للشباب في الخرطوم، قبل أن تنشر وسائل الإعلام

مشاهد استقبالهم والاحتفال بفوزهم ببطولة سيكاف وحجز مقعد للسودان في نهائيات أمم أفريقيا للشباب بغانا، من قبل رئيس مجلس السيادة الفريق البرهان.

مشهد يعيد إلى الواجهة سؤال الأولويات في التعامل مع المنتخبات الوطنية: منتخب أول يخوض مواجهة دولية ويبحث لاعبوه عن طريق الوصول إلى الملعب، ومنتخب آخر يعود بطائرة خاصة وسط احتفاء رسمي.

وعقب الخسارة التي تلقاها صقور الجديان، انتقل الاتحاد العام لكرة القدم إلى المسار القانوني، فتقدم بشكوى طاعناً في قانونية مشاركة أحد لاعبي المنتخب الموزمبيقي.

وبالتزامن مع ذلك، تتجه اللجنة القانونية وشؤون الأعضاء بالاتحاد السوداني لكرة القدم إلى فتح جبهة تصعيد جديدة في مواجهة موجة الانتقادات الحادة التي طالت قيادة الاتحاد مؤخراً، عبر استكمال إجراءات قانونية وبلاغات ضد عدد من الإعلاميين والناشطين والإداريين.

ومن المؤمل أن تعقد اللجنة اجتماعاً حاسماً الخميس 8 أكتوبر الجاري، بمقر الاتحاد الرئيسي في حي الخرطوم (2)، برئاسة متوكل عباس عقيد «الزنجي». وللمفارقة، فإن نائب رئيس الاتحاد ورئيس لجنته القانونية «الزنجي» كان رئيساً لبعثة السودان في نهائيات الأمم الأفريقية التي أقيمت في المغرب، حيث اشتعلت قضية احتجاجات اللاعبين مطالبين بحقوقهم طرف الاتحاد.

ويناقش الاجتماع جملة من الملفات الحساسة، على رأسها البلاغات المقيدة بشأن محتوى نُشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ويرى مراقبون ونقاد أن لجوء الاتحاد إلى خيار البلاغات والملاحقات في هذا التوقيت يمثل هروباً إلى الأمام وفتحاً لجبهة صراع جديدة مع الإعلام، بدلاً من التركيز على معالجة جذور الأزمة الشاملة ومراجعة الاختلالات التي فجرت السخط الرياضي. في المقابل، يصر الاتحاد على أن تحركاته تأتي لـ«حماية المؤسسة وقياداتها والاحتكام باللوائح والقانون».

وفي سياق ذي صلة، نشرت منصات إعلامية تصريحات سياسية لرئيس اللجنة القانونية للاتحاد العام متوكل «الزنجي»، يعلن فيها دعمهم، كاتحاد ورياضيين، للحوار السوداني السوداني، المختلف حوله سياسياً، بينما يخرج صوت يقول إن مهمة اتحاد كرة القدم هي دعم المنتخب السوداني.



العام، قال رئيس لجنة المنتخبات الوطنية أسامة عطا المنان إن هناك «ثورة قادمة في المنتخب»، وستشهد «انقلاباً حقيقياً».

لكن، في المقابل، تبدو الثورة الحقيقية، في خطاب المحتجين على واقع الحال، هي تلك التي يقودها الرافضون لغياب الاحترافية، والمطالبون بانقلاب يطيح بقيادات الاتحاد، باعتبارها سبب أزمة الكرة السودانية.

وهكذا، لم تعد مباراة موزمبيق مجرد أربعة أهداف في شبك صقور الجديان. فالنتيجة فتحت ملفاً أوسع عن إدارة كرة القدم السودانية: ترتيبات السفر، الأولويات، موارد الاتحاد، أوضاع المنتخبات، العلاقة مع الإعلام، والقدرة على إدارة منتخب وطني في زمن الحرب.

في مابوتو انتهت المباراة، لكن الأسئلة لم تنته؛ فقد تحولت الأهداف الأربعة إلى مدخل لأزمة أكبر، عنوانها: من يدير كرة القدم السودانية، وكيف تُدار؟

وجاءت تصريحات الاتحاد السياسية متزامنة مع أخبار تتعلق بالواقع الذي يعيشه المنتخب الأولمبي، الذي يستعد لمواجهة رواندا في جوبا، بعدما تكس لأعبوه في استراحة نادي هلال بورتسودان، بدلاً من توفير إقامة فندقية تليق بفريق يمثل السودان.

المشهد أعاد السؤال حول أموال وموارد الاتحاد التي تدفعها «فيفا» وأوجه صرفها، وهي ذات الأسئلة التي طرحها الإعلاميون وأوصلتهم إلى اتهامات قضائية يثيرها الاتحاد العام.

وتتسع دائرة الأسئلة أكثر بالنظر إلى حجم لجنة المنتخبات الوطنية؛ إذ يبلغ عدد أعضائها 47 عضواً، ويرأسها نائب رئيس الاتحاد العام، أسامة عطا المنان. رقم يعيد طرح السؤال حول أدائها، وبالطبع السؤال الأكثر مباشرة: كيف يعجز كل هذا العدد عن توفير تذاكر لبعثة المنتخب الأول؟

وفي تصريحات نقلها المركز الإعلامي للاتحاد

أزمة رونالدو وجيسوس تشتعل.. هل يتدخل ترامب لفرض «السلام» داخل منتخب البرتغال

تحولت العلاقة بين النجم البرتغالي كريستيانو رونالدو ومدير المنتخب خورخي جيسوس إلى واحدة من أبرز القضايا التي تشغل كرة القدم البرتغالية، بعدما غادر قائد المنتخب معسكر بلاده بصورة مفاجئة، إثر خلاف متصاعد حول دوره ووقت مشاركته، لتنتقل القضية سريعاً من خلاف فني داخل الملعب إلى أزمة واسعة أثارت تساؤلات بشأن مستقبل رونالدو الدولي.

ملخص



ظل لسنوات طويلة الوجه الأبرز للمنتخب البرتغالي.

الأزمة دفعت نونو ترافاسوس، نائب رئيس تحرير صحيفة «أ بولا» البرتغالية، إلى تناولها في مقال ساخر استخدم فيه لغة «الحرب والسلام»، متسائلاً عما إذا كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد اتصل بالفعل بخورخي جيسوس.

وأشار ترافاسوس إلى تدخل رئيس الوزراء البرتغالي لويس مونتينغرو في القضية، قبل أن يمزح بأن ما تبقى هو تدخل الرئيس الأمريكي لإنهاء «الحرب» داخل المنتخب، معتبراً أن التوصل إلى «اتفاق سلام حقيقي» يبدو أمراً صعباً.

لكن خلف السخرية، حمل المقال انتقادات واضحة لتصرف رونالدو.

ورأى ترافاسوس أن الإحباط بسبب الجلوس على مقاعد البدلاء لا يبرر، من وجهة نظره، التخلي عن الزملاء والجماهير، مشيراً إلى أن العديد من اللاعبين سبق أن مروا بالموقف نفسه. واعتبر أن مكانة رونالدو الكبيرة تمنحه هامشاً للخطأ، لكنها في الوقت ذاته تضع عليه مسؤولية أكبر في كيفية التعامل مع مثل هذه المواقف.

وسط الضجيج الإعلامي، قدم المنتخب البرتغالي رداً قوياً على أرض الملعب. فبعد رحيل رونالدو، حققت البرتغال فوزاً بنتيجة 4-2 على الدنمارك في الأول من أكتوبر، وسجل أهدافها جواو كانتيلو وفيتينها وجواو فيليكس وغونزالو راموس.

ورغم أن مباراة واحدة لا يمكن أن تحسم مستقبل رونالدو أو تحدد الشكل النهائي للمنتخب، فإن الفوز أظهر أن جيسوس يمتلك خيارات هجومية أخرى، وفتح الباب أمام لاعبين مثل راموس وفيليكس لتحمل أدوار أكبر.

لماذا تختلف قضية رونالدو عن أي لاعب آخر؟

تكمن صعوبة القضية في أن الأمر لا يتعلق بلاعب عادي يفقد مكانه في التشكيلة الأساسية، وإنما بأحد أبرز رموز المنتخب البرتغالي عبر تاريخه.

فالمواد المرفقة تشير إلى مكانة رونالدو باعتباره صاحب سجل استثنائي مع منتخب بلاده، وإلى دوره خلال حقبة شهدت تتويج البرتغال ببطولة أمم أوروبا 2016 ودوري الأمم الأوروبية 2019.

بدأت الأزمة بصورة أكثر وضوحاً في أوصلو، عندما اتخذ جيسوس قراراً غير معتاد بالنسبة إلى قائد البرتغال، بإبقائه على مقاعد البدلاء طوال المباراة أمام النرويج.

ووفقاً للرواية الواردة في المواد المرفقة، أوضح المدرب أن خطته الأصلية لم تكن إشراك رونالدو أساسياً، وإنما الدفع به بديلاً خلال المباراة، غير أن الظروف والاعتبارات التكتيكية أدت في النهاية إلى بقاءه على مقاعد البدلاء حتى صافرة النهاية.

وذكرت التقارير أن رونالدو شعر بالإحباط، فيما أثارت طريقة مغادرته الملعب مزيداً من الجدل، خصوصاً بعدما غادر سريعاً دون الانضمام إلى زملائه لتحية الجماهير.

ولم تتوقف القضية عند تلك المباراة، إذ أعلن جيسوس لاحقاً أن رونالدو لن يبدأ أساسياً أمام الدنمارك أيضاً، قبل أن تأتي الخطوة التي قلبت المشهد رأساً على عقب: مغادرة قائد المنتخب للمعسكر.

أكد رونالدو أن قرار مغادرته جاء عقب محادثة مع رئيس الاتحاد البرتغالي بيدرو بروينسا، وحرص على إعلان دعمه لزملائه، لكنه لم يقدم في ذلك الوقت تفسيراً كاملاً للأسباب التي دفعته إلى الرحيل.

الأهم أن اللاعب لم يعلن اعتزاله الدولي، وهو ما أبقى الباب مفتوحاً أمام عودته، وحول القضية إلى حالة من الترقب بشأن الخطوة المقبلة في مسيرة أحد أبرز اللاعبين في تاريخ المنتخب البرتغالي.

جيسوس أمام اختبار صعب

الأزمة وضعت خورخي جيسوس نفسه أمام اختبار مبكر، خصوصاً أنه لا يزال يعمل على تثبيت رؤيته الفنية وقيادته للمنتخب.

وتزداد حساسية الموقف بالنظر إلى أن العلاقة بين جيسوس ورونالدو ليست جديدة؛ إذ سبق للرجلين العمل معاً في نادي النصر السعودي. ورغم الجدل، رفض جيسوس توصيف ما يجري باعتباره مواجهة كبرى، وأكد أنه لم يقع حادث أجبر رونالدو على الرحيل، وأن اللاعب لا يزال عنصراً مهماً في المنتخب.

لكن القضية تتجاوز العلاقة الشخصية بين المدرب والنجم إلى مسألة أوسع تتعلق بسلطة المدرب في اتخاذ قراراته الفنية، وفي الوقت نفسه كيفية إدارة المكانة الاستثنائية للاعب



ولهذا فإن أي تقليص لدوره الفني لا يُنظر إليه باعتباره قراراً تكتيكياً فحسب، وإنما بوصفه مؤشراً محتملاً إلى اقتراب نهاية حقبة طويلة. ويزداد الأمر حساسية بعد كأس العالم 2026، التي كانت المشاركة الأخيرة لرونالدو في البطولة بحسب المادة المرفقة. وبعد خروج البرتغال، تجنب اللاعب اتخاذ قرار فوري بشأن مستقبله الدولي، مفضلاً الانتظار قبل حسم موقفه.

هل انتهت مسيرة رونالدو الدولية؟

حتى الآن، الإجابة هي: لا يوجد إعلان رسمي يؤكد ذلك. فرونالدو لم يقل إنه اعتزل اللعب الدولي، كما لم يعلن الاتحاد البرتغالي انتهاء مسيرته مع المنتخب.

وبالتالي فإن مغادرته المعسكر لا تعني بالضرورة أن مسيرته الدولية انتهت، رغم أن الأزمة جعلت احتمال النهاية موضوعاً رئيسياً في الصحافة البرتغالية والدولية. وبات السؤال الأساسي يتمثل في إمكانية عودة رونالدو خلال فترة التوقف الدولي المقبلة، بينما يظل احتمال المصالحة مع جيسوس قائماً ما لم يصدر موقف نهائي من أحد الطرفين.

المفارقة أن الأزمة التي أثارت الشكوك بشأن مستقبل رونالدو أدت في الوقت نفسه إلى ارتفاع الاهتمام العالمي به بصورة كبيرة. وبحسب بيانات JD Sports الواردة في المادة المرفقة، ارتفعت عمليات البحث على غوغل عن عبارة مرتبطة بـ«البرتغال CR7» بنسبة 467% خلال 24 ساعة من مغادرته المعسكر، فيما ارتفعت عمليات البحث المرتبطة بشراء قميصه مع المنتخب البرتغالي بنسبة 185%. وتعكس تلك الأرقام مفارقة رافقت مسيرة رونالدو لسنوات: حتى عندما يغيب عن الملعب، يظل قادراً على الاستحواذ على قدر هائل من الاهتمام الإعلامي والجماهيري. في المقابل، يبدو أن المحيطين بالمنتخب

يسعون إلى خفض مستوى التوتر وعدم السماح للأزمة بالسيطرة الكاملة على الفريق. بينما اتخذ اللاعبون موقفاً حذراً عند الحديث عن قائدهم، فيما اختار جيسوس تأجيل تقديم روايته التفصيلية إلى ما بعد انتهاء فترة التوقف الدولي.

ورغم فوز البرتغال على الدنمارك، ظل مستقبل رونالدو القضية الأبرز المحيطة بالمنتخب.

فجيسوس مطالب بإثبات أن المنتخب لا يمكن أن يبقى رهينة لمكانة أي لاعب مهما كان تاريخه، بينما يواجه رونالدو للمرة الأولى تقريباً واقعاً جديداً يتمثل في إمكانية ألا يكون الخيار الأول دائماً.

وفي المقابل، فإن التاريخ الذي صنعه اللاعب بقميص بلاده يجعل الطريقة التي ستنتهي بها علاقته بالمنتخب مسألة تتجاوز قرار المشاركة في مباراة أو الجلوس على مقاعد البدلاء.

ولهذا خلص ترافاسوس في مقاله إلى أن أحداً لا يستفيد من استمرار هذه «الحرب»، معتبراً أن الوصول إلى تسوية تحفظ للمنتخب استقراره ولرونالدو مكانته التاريخية بات الحد الأدنى المطلوب.

تلفونك لسانك إن صنته صانك

